

ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

مجلة
البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

السنة التاسعة عشرة - عدد رقم ٤٧ / ١ - ٣٠/ ٤ / ٢٠٢٣م. - تصدر كل ٣ أشهر مؤقتًا

الانتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد)

د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني

***

1444 2023





ISSN: 2708 - 1796
E-ISSN: 2708 - 180X

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

تصدر كل ٣ أشهر مؤقتاً

السنة التاسعة عشرة - عدد رقم ١/٤٧ - ٣٠/ ٤ / ٢٠٢٣م.

المراسلات:

لبنان - طرابلس ص. ب.: 208

تلفاكس: 00961 6 471 788

بريد الكتروني:

albahs_alalmi@hotmail.com

الحوالات المصرفية باسم:

- **مجلة البحث العلمي الإسلامي**
بنك البركة - لبنان - طرابلس
حساب رقم: 13903
- **ويسترن يونيون - لبنان طرابلس**

www.boukharysrc.com

معتمدة لدى قاعدة بيانات:





قواعد النشر في المجلة

إتاحــةً في الفرصــة للإفادة مــن أبحاث العلمــاء والباحثين ، فــإن إدارة المجلة ترحب بنشر الأبحاث وفق الشروط التالية:

١- أن يكـون البحـث متخصصـاً فـي مسألة من المسائـل العلميـة أو قضية من القضايا الإسلامية النازلة.

٢- أن يتسـم البحـث بالأسلوب العلمـي وفق قواعـد وأسس البحـث العلمي ، مع التوثيق وعزو المصادر وتخريج الآيات والأحاديث.

٣- أن يكـون البحـث جديـداً غير منشـور سابقـاً ولا مستلاً من رسالـة الباحث العالمية - الماجستير - أو العالمية العالية - الدكتوراه.

٤- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن ٤٨ من حجم الورق A4 مقاس الكلمة ١٦ للمتن و ١٤ للهوامش.

٥- إرفاق ملخص عن البحث باللغة الإنجليزية ، لا يزيد عن صفحة واحدة.

٦- إرفاق نسخة عن سيرة الباحث الذاتية مع كتابة العنوان بالتفصيل.

٧- يتم وضع عنوان البحث واسم الباحث باللغتين العربية والانجليزية.

٨- إرســال البحث على عنـوان المجلة بالبريد الالكترونـي على برنامج: Word و PDF بخط: Traditional Arabic.

٩- يخضع البحث قبل نشره للتحكيم ، ويتم إبلاغ الباحث بالنتيجة.

مجلة البحث العلمي الإسلامي

السنة التاسعة عشرة - عدد رقم ١/٤٧ - ٣٠/ ٤ / ٢٠٢٣م.



مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكَّمة

تعنى بالبحث العلمي والدراسات الإسلامية المتخصصة:

إعتماداتها:

- مسجلة في وزارة الإعلام اللبنانية تحت الرقم ٢٠٠٤/٣٦٤.
- حائزة على الرقم الدولي ISSN للنسختين الورقية والإلكترونية.
- معتمدة في قاعدة بيانات آرسيف.
- معتمدة لدى قاعدة بيانات دار المنظومة، الرياض.

www.boukharysrc.com

◇◇



Arab Citation & Impact Factor معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics

التاريخ: 2022/09/28

الرقم: L22/0931 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحث العلمي الإسلامي المحترم

مركز الإمام البخاري للبحث العلمي و الدراسات الإسلامية، طرابلس، لبنان

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي السابع للمجلات للعام 2022**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن **(5100)** عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في **(20)** دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها **(1000)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2022**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحث العلمي الإسلامي** الصادرة عن **مركز الإمام البخاري للبحث العلمي و الدراسات الإسلامية، طرابلس، لبنان، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل** "**ارسيف Arcif**" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(32) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:

http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة 2022 **(لم نرصد أية استشهادات).**

ونأمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير عام 2023. وبإمكانكم الإعلان عن نجاحكم في الحصول على معايير اعتماد معامل "**ارسيف Arcif**" العالمية سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل **أرسيف Arcif** الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " **ارسيف** "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير " ارسيف Arcif"



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

المحتويات

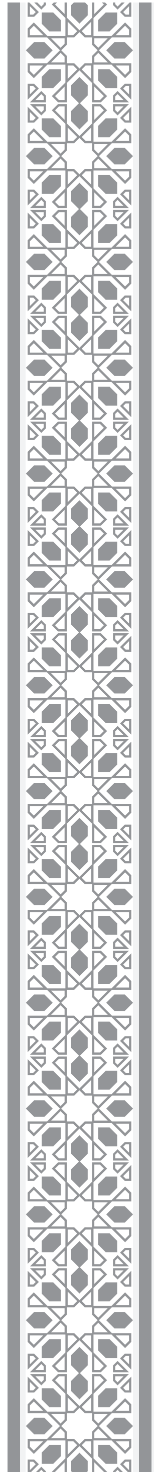
– افتتاحية ٩

• **الانتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء** (**أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد**)

د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني ١١

السنة التاسعة عشرة – عدد رقم ١/٤٧ – ٣٠/ ٤ / ٢٠٢٣م.


بسم الله الرحمن الرحيم



الافتتاحية

بقلم: رئيس التحرير

الحمد لله رب العالميـن، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد...،

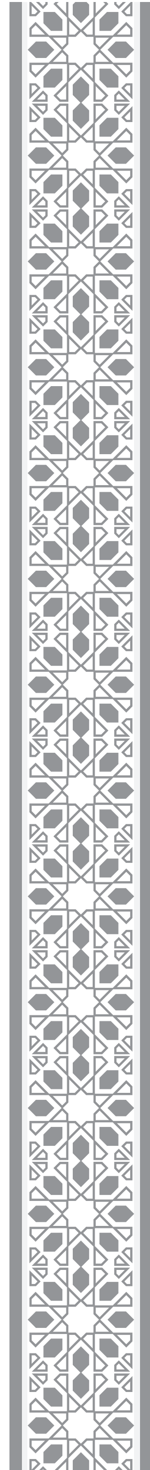
فيسرنـا أن نصدر هذا العدد المميز ببحثه، وقـد شارفت المجلة على عتبـة سنتها التاسعة عشرة من تاريخ إصدارهـا. وأبحاثُها المحكمة معتمدة فـي قاعدة بيانات آرسيـف، ودار المنظومة، وهي متاحـة على موقع المجلة علـى الشبكة العنكبوتية، وقد تسارعت حركة التحكيم لتستغرق أسبوعين في أقصـى مدتها، بـدءاً من وصول البحث إلى بريد المجلـة مروراً بعرضه على اللجنة العلمية للتأكد من استيفاء شروط البحث العلمي، ثم إحالته للتحكيم، ثـم طلب التعديل من الباحث، وصـولاً إلى الموافقة على نشر البحث وإصدار خطاب الموافقة.

وإن إدارة المجلـة تتطلع إلى المزيد مـن الاعتمادات في قواعد بيانات دولية بإذن الله.

ونأمـل من خلال هذه الجهـود والمساعي أن نخـدم البحث العلمي، لا سيما على صعيد الدراسات الإسلامية، ونساهم في إثراء المكتبة الإسلامية، وخدمـة الباحثين والأكاديميين الساعين إلى الترقيـات في السلم الجامعي، وطلاب العلم في المعاهد والكليات والجامعات، سائلين الله التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وبما أن هذا العدد يصادف شهر شوال ١٤٤٤، يسر إدارة المجلة متمثلةً برئاسـة وأعضاء هيئـة التحرير، والهيئة العلميـة الاستشارية، أن تتقدم من الباحثيـن وعلماء الأمة وأساتذة الجامعات، وعامة المسلمين، بأسمى معاني





التهنئة بحلول عيد الفطر، سائلين الله أن يتقبل منا ومنهم الصيام والقيام، وأن يعيد رمضان على الأمة الإسلامية وقد لبست ثوب الصحة والعافية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الانتقاء في عقائد الأئمة الأربعة الفقهاء (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد)

ملخص البحث والكلمات المفتاحية

يتناول البحث اعتقاد الأئمة الأربعة، وتوصل إلى أن مصادر التلقي للأئمة الأربعة هي الكتاب والسنة، وأن اعتقادهم هو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، واتضح أن هناك من أصحابهم من ينتسب إليهم في المذهب ويخالفهم في أصول الدين، ولهم مسالك في ذلك، وافق أبو حنيفة السلف في جميع أبواب العقيدة إلا في مسألة الإيمان، الإمام مالك كان موافقاً للسلف والأئمة الثلاثة في جميع أبواب العقيدة، لا يصح ما نسب للإمام مالك أنه نفى صفة النزول، الإمام الشافعي كان موافقاً للسلف والأئمة الثلاثة في جميع أبواب العقيدة، ولا يصح أنه يرى جواز الخروج على الإمام الجائر لما ثبت من كلامه وإجماع أصحابه، لا يصح ما نسب للإمام أحمد أنه يرى جواز التبرك بقبر النبي ﷺ وتقبيله أو التمسح بجداره، تميز الإمام أحمد بإظهار مذهب السلف فكثيرًا ما يثبت الصفة لله على وجه مفحم للمخالف الذي نفى الصفة.

الكلمات المفتاحية: الأئمة الأربعة، اعتقاد، الفقهاء الأربعة، أصحاب المذاهب الأربعة.

Research summary and keywords

The research deals with the belief of the four imams, and concluded that the sources of reception for the four imams are the book and the Sunnah, and that their belief is what the Prophet - may God bless him and grant him peace - and his companions were upon. That, Abu Hanifa Al-Saf agreed in all chapters of faith except in the issue of faith, Imam Malik was in agreement with the predecessors and the three imams in all chapters of faith, what was attributed to Imam Malik that he denied the description of descent is not correct, Imam Al-Shafi'i was in agreement with the predecessors and the three imams in all chapters of faith, And it is not correct that he sees the

permissibility of revolting against the unjust imam, as it is proven from his words and the consensus of his companions.

Keywords: the four imams, belief, the four jurists, the owners of the four schools of thought.

إنَّ الحمدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ سيد الأولين والآخرين، والمبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

قال-تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقال-تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[النساء:١]. كما قال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أمّا بعد: فالحمد لله الذي اصطفى من بستان النبوة الأئمة الهادين، وأقامهم أعلاماً جعل لآثارهم قبولاً في ملة الدين، فكثّر لهم الأتباع والأشياع، وبرّز في تمهيد أقوالهم الأصحاب، فظهرت مذاهب منسوبة لهم: مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، مذاهب في الفقه لا في الاعتقاد؛ إذ كانوا على عقيدة جامعة، فهم وإن اختَلَفَت منهم العبارات اتفقت منهم الاعتقادات، ولم يقع منهم خلاف إلا في مسألة الإيمان عند أبي حنيفة -رحمه الله -كما سيأتي-.

وفي هذا البحث بيان لبعض ما ثبت عنهم من أقوال في أصول الدين ومسائله، وهي لآلئُ متناثرة إما في كُتبٍ لهم، وإما منقولة عنهم بأسانيد أصحابهم، جمعتها لإفادة المسلمين عموماً وطلاب الجامعة خاصة في مادة اعتقاد الأئمة الأربعة.

أهداف البحث:

وهدفي من ذلك أُبينه على النحو الآتي:

١-التعريف بالأئمة الأربعة باختصار.

٢-بيان أن مصادر التلقي للأئمة الأربعة هي الكتاب والسنة.

٣-بيان أن اعتقاد الأئمة الأربعة هو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه-رضي الله عنهم-.

٤-محاولة استيعاب أهم أقوالهم في أبواب العقيدة.

٥-تبرئتهم مما نُسب إليهم من رسائل وأقوال للمتكلمين ثبت عنهم بالأسانيد خلافها.

٦-بيان أن هناك من أصحابهم من ينتسب إليهم في المذهب ويخالفهم في أصول الدين.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- أن كثيرًا من الناس يحتاجون إلى بيان عقيدة الأئمة الأربعة الصحيحة.

٢- انتشار المؤلفات الكثيرة لأهل الكلام التي حشو فيها ما يخالف عقائد الأئمة الأربعة، ونسبوا إليهم أقوالاً لا تصح؛ فكان من المهم بيان مسالكهم وطرقهم فيما نسبوه لهم.

٣- بعد اطلاعي على الدراسات السابقة وجدت أن بعض المسائل المجمع عليها تحتاج أن تُذكر مع عقائدهم لأهميتها: كمسألة الإمامة وحكم الخروج على الإمام الفاسق.

٤- هناك بعض الرسائل والكتب للأئمة تحتاج إلى تحقيق في نسبتها لهم بدراسة إسنادها والبحث عن مخطوطاتها.

الدراسات السابقة:

سبقني في تناول وبحث أقوال أو فضائل الفقهاء الأربعة علماء وباحثون أجلاء، أذكر المطبوع منها على النحو الآتي:

١- كتاب منازل الأئمة الأربعة، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم السَّلَمَاسي (٥٥٠هـ).

٢- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ).

٣- فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة، ويليه: فصل في اشتراط حفظ القرآن للمجتهد، وفصل آخر: في مدارك الكراهة، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (٧٢٨هـ).

٤- اعتقاد الأئمة الأربعة، أ.د. محمد بن عبد الرحمن الخميس.

٥- أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة، أ.د. ناصر بن عبد الله القفاري.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث مستخدماً لبعض المناهج والأساليب العلمية، وهي على النحو الآتي:

١- المنهج الاستقرائي، وذلك بقراءة أقوال الأئمة وانتقاء المناسب منها.

٢- المنهج الاستنباطي، وذلك في استنباط وجه الشاهد من الأقوال المنقولة.

٣- استخدمت المنهج التحليلي في بعض المسائل.

٤- سلكت في هذا البحث منهجاً متوسطاً يميل إلى الاختصار والإيجاز، فبدأت البحث بمدخل تعريفي، ثم عرّفت بترجمة مختصرة لكل إمام، وأبرز شيوخه وتلاميذه، مع عرض لأهم كتبه وما يصح نسبته له منها، ثم تكلمت عن مسألة انتساب المتكلمين للأئمة، بعدها نقلت أقوال كل إمام على حدة، ثم وضعت خاتمة ونتائج للبحث.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مدخل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة بينتُ فيها أهم النتائج، وذلك على النحو الآتي:

مدخل تمهيدي:

المطلب الأول: تعريف الاعتقاد.

المطلب الثاني: التعريف بالأئمة الأربعة.

المطلب الثالث: مصادر التلقي عند الأئمة الأربعة وموافقتهم لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه-رضي الله عنهم-.

المطلب الرابع: انتساب أهل الكلام للأئمة الأربعة.

الفصل الأول: عقيد الإمام أبي حنيفة-رحمه الله-.

المبحث الأول: عقيدة الإمام أبي حنيفة في الإيمان بالله.

المطلب الأول: أقواله في تقسيم التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في التوحيد.

المبحث الثاني: أقوال الإمام أبي حنيفة في بقية أركان الإيمان.

المطلب الأول: أركان الإيمان

المطلب الثاني: آيات الأنبياء وكرامات الأولياء

المطلب الثالث: الإيمان بالبعث، والجنة، والنار، والميزان.

المطلب الرابع: الإيمان بالقدر.

المبحث الثالث: أقوال الإمام أبي حنيفة في مسائل الإيمان.

المبحث الرابع: أقوال الإمام أبي حنيفة في الصحابة والإمامة.

الفصل الثاني: عقيدة الإمام مالك-رحمه الله-.

المبحث الأول: عقيدة الإمام مالك في الإيمان بالله.

المطلب الأول: قوله في التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في توحيد الصفات

المبحث الثاني: أقوال الإمام مالك في بقية أركان الإيمان.

المبحث الثالث: أقوال الإمام مالك في مسائل الإيمان.

المبحث الرابع: أقوال الإمام مالك في الصحابة والإمامة.

المطلب الأول: أقوال الإمام مالك في الصحابة.

المطلب الثاني: أقوال الإمام مالك في الإمامة.

الفصل الثالث: عقيدة الإمام الشافعي-رحمه الله-

المبحث الأول: عقيدة الإمام الشافعي في الإيمان بالله.

المطلب الأول: قوله في التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات

المبحث الثاني: أقوال الإمام الشافعي في بقية أركان الإيمان.

المبحث الثالث: أقوال الإمام الشافعي في مسائل الإيمان.

المبحث الرابع: أقوال الإمام الشافعي في الصحابة والإمامة.

المطلب الأول: أقوال الإمام الشافعي في الصحابة.

المطلب الثاني: أقوال الإمام الشافعي في الإمامة.

الفصل الرابع: عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

المبحث الأول: عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الإيمان بالله.

المطلب الأول: قوله في التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات

المبحث الثاني: أقوال الإمام أحمد في بقية أركان الإيمان.

المبحث الثالث: أقوال الإمام أحمد في مسائل الإيمان.

المبحث الرابع: أقوال الإمام أحمد في الصحابة والإمامة.

المطلب الأول: أقوال الإمام أحمد في الصحابة.

المطلب الثاني: أقوال الإمام أحمد في الإمامة.

فهذا جهد المُقل، اجتهدت فيه لجمع بعض مقالات الأئمة الأربعة في كتاب واحد، أسأل الله أن يجعل له القبول، وينفع به كل ناظر فيه بعين الاستفادة، وأن يغفر لي كل خطأ فيه مُتأت عن ذهول، أو سبق قلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه الكرام.

طارق بن سعيد بن عبد الله آل دبيس القحطاني

مدخل تمهيدي:

المطلب الأول: تعريف الاعتقاد

أولا: تعريف العقيدة لغة: ترجع كلمة العقيدة إلى الجذر الثلاثي: (عقد)، والعقد: هو نقيض الحل، ومنه عُقْدَة النكاح، واليمين، وعقد البيع، وعقد العهد، قال الله -عزّ وجل-: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المَائدة:١] وقال-تعالى-: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة من الآية:٢٣٥].

وباختصار كلمة (عقد) في اللغة تدل على عدة معانٍ منها: الجمع، والربط، وشدة القرب، واللزوم، والإحكام، والتأكد، والاستيثاق، والإبرام، واليقين، والجزم، والعزم، والتَّوثُّق، والعهد، والتماسُك، والمُراصّةُ، التصميم، والصّلابة[١].

ثانيا: تعريف الاعتقاد اصطلاحاً:

الاعتقاد هو: (الإيمان الجازم بالله-تعالى-وبما يجب له من التوحيد، والإيمان بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرِّه، وبما يلحق بها أو يتفرع منها مما هو من أصول الدين)[٢] وهناك تعريفات أخرى قريبة من هذا التعريف لكن لا مجال هنا لذكرها[٣].

ويطلق اسم العقيدة على ما يدين به الإنسان جازماً بصحته[٤]، فهي بذلك يجب أن تكون مختصة بالقضايا العلمية، أو القلبية، أو الغيبية، أو القطعية، أو الجازمة، أو الحق البديهية.

وبهذا لا يصح أن نطلق على العقيدة المسميات الآتية:

---

(١) ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١ /١٤٠) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (١ /١٣٤) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (٧١١هـ) (٢٩٦/٣) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) (١٨٦/١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢ /٦١٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) (٤٢١/٢).

(٢) ينظر: العقيدة الصحيحة وما يضادها، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠هـ) (ص:٣-٤) مختصر تسهيل العقيدة الإسلامية، أ. د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين (ص: ١).

(٣) ينظر للاستزادة: العقيدة الإسلامية وتاريخها، د. محمد أمان الجامي (ص:٩) مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر العقل (ص:٤) التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل (ص:٩) المدخل لدراسة العقيدة، د. إبراهيم البريكان (ص:١٢-١٤) موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة (٢٠٩٠/٤) توضيح العقيدة الإسلامية، د. أحمد القصير(ص:٨) المختصر في العقيدة، أ.د خالد المشيقح (ص:١٦) خلاصة المعتمد وبداية المختص بفن المعتقد، أ.د لطف الله خوجه (ص:٢٥) المطالب المفيدة في مسائل العقيدة، د. طارق بن سعيد القحطاني (٢٨/١-٣٠).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٩٣٥هـ) بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، (ص:٨٦) ومقدمة في عقيدة السلف، د. عيسى بن عبد الله السعدي (ص:٩).

١-فكر[١]؛ لأن العقيدة وحي وليست أفكاراً من نتاج العقل البشري، وقواعدها وأصولها ثابتة لا تقبل الزيادة والنقصان، كما أن مصطلحاتها محددة المعالم واضحة الدلالة[٢].

٢-تصور[٣]؛ لأنه أيضاً نتاج بشري عقلي مبني على الفكر والخيال لا جزم فيه، وغير معصوم، وهو يحتاج لتصور الشيء في العقل، فلا يصلح إذن أن يكون مجاله في علم الغيب الذي هو من أهم خصائص العقيدة[٤].

٣-أيديولوجيا، لأنها أولاً كلمة أعجمية غير شرعية، وثانيًا هي بمعنى الفكرة أو مجموعة أفكار في موضوع الحياة البشرية وتنظيمها[٥].

٤- علم الكلام[٦]، لأنه يثبت العقائد-بزعمهم-بطرق عقلية مستمدة من المنطق الأرسطي (الصوري)، وقد يطلقون عليه: علم التوحيد، وعلم أصول الدين، وهذا خطأ وتسمية غير صحيحة[٧].

٥- فلسفة إسلامية[٨]؛ لأن الفلسفة في الأصل لا مكان للجزم فيها، وهذا يخالف العقيدة التي تقوم على الجزم واليقين، فالفلسفة نظر عقلي متحرر من الوحي-بزعمهم-.

٦- وقد يطلقون على العقيدة: الميتافيزيقا أو (ما بعد الطبيعة) أو (ما وراء الغيب)، أو (فلسفة الإلهيات)[٩] وهذه المصطلحات متفرّعة أو من أقسام الفلسفة، أو من باب إطلاق الجزء على الكل، فهي تأخذ حكم الفلسفة في مفارقتها لمفهوم العقيدة.

---

(١) الفِكْرَةُ: قوّة مطرقة للعلم إلى المعلوم، والتَّفَكُّرُ: جولان تلك القوّة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يقال إلاّ فيما يمكن أن يحصل له صورة في القلب. ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) (ص: ٦٤٣).

(٢) ينظر: ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د. سعود بن سعد العتيبي (ص:٥٤).

(٣) التصور مصطلح منطقي، يعني: حصول صورة الشيء في العقل. أو هو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات، ينظر: التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) (ص: ٥٩) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) (١٢،٤٥٥/١).

(٤) ينظر للاستزادة في إبطال الأخطاء فيه: الرد على المنطقيين، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ص: ٦١).

(٥) ينظر: معجم الأفكار والأعلام، هتشنسون، ترجمة: خليل راشد الجيّوسي (ص:٦٢) معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها، الدكتور: ف. عبد الرحيم، (ص:٤٤).

(٦) علم الكلام هو: ما أحدثه المتكلّمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها، وأعرضوا بها عما جاء الكتاب والسنة به، وقد تنوعت عبارات السلف في التحذير من علم الكلام وأهله، لما يفضي إليه من الشّبهات والشّكوك. ينظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (١١١/١) لوامع الأنوار البهية (٤/١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص: ٩٥).

(٧) ينظر: الاعتصام للشاطبي، ط: دار ابن الجوزي (٤٨/١) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، د. محمد علي أبوريان (ص:٥٣).

(٨) الفلسفة كلمة معرَّبة عن اليونانية، مركبة من كلمتين هما: فيلو، أو فيلا ومعناهما: المحبة، أو الإيثار، والكلمة الثانية: سوفيس، أو سوفيا ومعناهما: الحكمة، فتكون (محب الحكمة). أما الفلسفة الإسلامية، فهي: فلسفة أرسطاليسية ممزوجة بالأفلاطونية المحدثة أحيانا، وبالأفلاطونية أحيانا الأخرى، أو محاولة التوفيق بين مختلف المذاهب اليونانية وبين الإسلام. ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا (١٦٠/٢).

(٩) ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا (٣٠٠/١).

المطلب الثاني: التعريف بالأئمة الأربعة

أولاً: الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- (١٥٠هـ)

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زَوْطَى[١] التَّيْمِيُّ، الخزّاز الكوفيُّ، مولى بني تَيْم اللّهِ بن ثَعْلَبَةَ، وُلد: سنة ثمانين، وأدرك صغار الصحابة، ورأى: أنس بن مالك -رضي الله عنه- لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم[٢].

قال عنه أبو زكريا السَّلَمَاسي (٥٥٠هـ): (سيد الفقهاء في عصره، ورأس العلماء في مصره، له البيان في علم الشرع والدين...)[٣].

أشهر شيوخه: حماد بن أبي سليمان (١٢٠هـ)، عطاء بن أبي رباح (١٢٦هـ)، عدي بن ثابت الأنصاري (١١٦هـ)، قتادة بن دعامة السدوسي البصري (١٢٦هـ)، محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني (١٣٠هـ)، نافع مولى ابن عمر (١١٧هـ).

أشهر تلاميذه: جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي (١٨٨هـ)، أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم (١٨٣هـ)، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٨٩هـ)، عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي المروزي (١٨١هـ)، زُفر بن الهُذيل بن قيس العنبري (١٥٨هـ)[٤].

أشهر مؤلفاته:

١- الفقه الأكبر[٥].

هناك روايتان للكتاب، وهما:

---

(١) وورد في ضبطه بضم الزاي (زُوطى) على وزن (موسى)، ولعل الصواب بالفتح (زَوطى) كما هو مثبت أعلاه، على وزن (سلمى) وهو ضبط صاحب القاموس (ص: ٦٦٩)، وذكره الصالحي في عقود الجُمان (ص:٣٦) وهذا ما رجحه شيخنا الشيخ عبد المحسن العباد في درسه: شرح الموطأ في المسجد النبوي بتاريخ (١-٦-١٤٤١هـ).

(٢) ينظر: فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه، أبو القاسم ابن أبي العوام (٣٣٥هـ) (ص:٢٥-٤٤) وأخبار أبي حنيفة وأصحابه، القاضي أبو عبد الله حسين الصيمري (ص: ١٥-١٨) مسند أبي حنيفة، لأبي بكر محمد بن إبراهيم المقرئ (٣١٨هـ) (ص:٣٤) ومسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) (ص:٤١-٤٤) وتاريخ بغداد (٤٤٥/١٥) مناقب الإمام أبي حنيفة، أبو الفضل بكر بن محمد الزَّرَنجري (ص:٨٥-٩٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٦/ ٣٩٠) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، الذهبي (ص:١٤) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٨).

(٣) ينظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، السلماسي (ص: ١٦١) وينظر في ذكر من أثنى عليه: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر (ص:١٣٧-١٤٩) ط مكتبة القدسي، وتاريخ بغداد، للبغدادي (٤٥٩/١٥-٤٦٣) ط: دار الغرب الإسلامي.

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص: ١٦٣) سير أعلام النبلاء الذهبي(٧٤٨ه) (٦/ ٣٩٠) وتبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة، السيوطي(٩١١ه) (ص:٣٩-١٠٠).

(٥) الكتاب يوجد له نسخة خطية بمكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة محفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٣٤) وطبع دراسة وشرحا للروايتين دون تحقيق من: أ. د محمد بن عبد الرحمن الخميس مكتبة الرشد، ط الثانية:١٤٣٨هـ-٢٠١٧م، وقبله طبع مع شرح ملا علي قاري الحنفي(١٠٠١هـ) بدار الكتب العربية بمصر، بدون تاريخ طبع، ومؤخرا طبع ضمن مجموع كتب ورسائل ووصايا الإمام أبي حنيفة، إعداد وتحقيق: أكرم محمد إسماعيل أبو عواد، مكتبة الغانم، الأردن، ط الأولى: ١٤٤٣ه-٢٠٢٢م.

الأولى: رواية حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت-ابن المصنف-(١٧٦هـ).

الثانية: رواية أبي مطيع البلخي الحكم بن عبد الله(١٩٩هـ) ويسمى أحيانا: (الفقه الأبسط) تمييزاً لرواية حماد.

وتحقيق القول في الحُكم على هاتين الروايتين: أن الرواية الأولى-رواية حماد عن أبيه أبي حنيفة-فراويها وهو حماد بن أبي حنيفة ضعّفه بعض المحدثين[١] لكن؛ لملاصقته لأبيه يقوى[٢]؛ وبذلك هي في الجملة مقبولة مع عدم القطع بنسبتها للإمام أبي حنيفة؛ لكن إذا كان الكلام موافقاً لما قرره الإمام الطحاوي في عقيدته فإنه يقبل.

أما إذا كان غير موافق فلا يقبل، فمثلاً في هذه الرواية بعض المخالفات العقدية التي تخالف ما ثبت عن أبي حنيفة، فيحكم عليها أنها: ليست من وضعه، بل من الأقوال المدخلة من أتباعه الذين وقعوا في البدع[٣]، ويؤكد ذلك أنه جاء فيها بعض أقوال أهل البدع، من ذلك: قوله: (والله-تعالى-يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة)[٤].

وهذا مبني على القول بالكلام النفسي؛ الذي لم يكن معروفاً في زمن أبي حنيفة المتوفى(١٥٠هـ) بل ظهر بعده بزمن.

ومن الأقوال المدخولة في رواية حماد قوله: (كلام الله-تعالى-غير مخلوق وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حد له ولا ضد له، ولا ند له ولا مثل له)[٥]. فهذه عبارات لم تكن دارجة ولا معروفة في زمنه.

أما الرواية الثانية (الفقه الأبسط): وهي رواية أبي مطيع البلخي(١٩٩هـ)، فهي تختلف عن الرواية الأولى-رواية حماد عن أبيه أبي حنيفة-، كونها عبارة عن أجوبة مفصلة لأسئلة أبي مطيع البلخي، أما رواية حماد فهي عرض مجمل لمسائل أصول الدين. والذي يظهر أنها ليست من تأليف أبي حنيفة مباشرة، بل من تأليف تلميذه، جمع فيها أمالي أبي حنيفة، ويؤكد ذلك أن الإمام الذهبي نسب كتاب الفقه الأكبر لأبي مطيع البلخي ولم ينسبه لأبي حنيفة[٦]، وكذلك الصفدي (٧٦٤هـ)[٧].

---

(١) ضعّفه ابن عَدي، وغيره من قبل حفظه. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٣٤) ميزان الاعتدال (١/٥٩٠) لسان الميزان (٢/٣٤٦).

(٢) للاستزادة حول هذه المسألة راجع كلام أ. د محمد بن عبد الرحمن الخميس في دراسته للكتاب (ص:٦٢-٦٨).

(٣) كأسد بن عمرو البجلي، أبو المنذر، قال عنه ابن حبان: (كان يسوي الحديث على مذاهبهم). المجروحين لابن حبان (١/ ١٨٠).

(٤) الفقه الأكبر مع شرح الخميس (ص:١٨١).

(٥) المصدر السابق(ص:١٧٣).

(٦) حيث قال:(وبلغنا عن أبي مُطِيع الحكم بن عبد الله البَلْخِي صاحب الفقه الأكبر) العلو للعلي الغفار (ص: ١٣٤)

(٧) ينظر: الوافي بالوفيات (١٣/ ٧٠).

ثم إن أبا مطيع البلخي ضعّفه العلماء[1].

٢-وصية أبي حنيفة[2].

وهي رسالة مختصرة ذكر فيها جملة من مسائل الاعتقاد: كالإيمان، والقدر، وبعض الصفات مثل الاستواء، والقرآن، والإيمان بالبعث، ولكن لا تصح نسبتها إلى أبي حنيفة لسببين:

الأول: فيها مخالفات عقدية مشابهة لما تقدم في صفة الكلام[3].

الثاني: في إسنادها مجاهيل أربعة[4].

وقد وقفت على وصيّتين منسوبتين إلى أبي حنيفة وهما[5]:

الأولى: لابنه حماد (١٧٩هـ) وفيها يأمره بالتقوى، وعبادة الله، والإكثار من ذكر الله، وحسن التعامل مع الناس، والحث على التمسك بمذهب أهل السنة والجماعة، واجتناب أهل الجهالة، ثم أمره بأن يكون بين الخوف والرجاء في حال الصحة، وبحسن الظن وغلبة الرجاء عند الموت.

والثانية: لتلميذه يوسف بن خالد السَّمتي البصري (١٨٩هـ)، وهي عبارة عن وصايا عامة في الأخلاق والتعامل مع الناس ومن خالفه.

وهناك رسائل أخرى تنسب للإمام لا مجال لذكرها هنا بتوسع، لكن أذكرها باختصار:

-رسالة الإمام أبي حنيفة إلى عثمان البتي-قاضي البصرة- (١٤٣هـ)[6] وهي مختصرة وسبب كتابتها، قيل: إن عثمان البتي لما جاءه الخبر أن أبا حنيفة يرى الإرجاء شق عليه ذلك فكتبها، فرد عليه أبو حنيفة بتوضيح ما ذهب إليه، وهي لا تثبت من جهة صحة سندها[7].

-العالم والمتعلم[8]، لا تصح نسبتها إلى أبي حنيفة، ويقال إنما هي لأبي مقاتل حفص بن سَلْم، وهي رسالة يجيب فيها الإمام أبو حنيفة عن أسئلة أبي مقاتل حفص بن سَلْم السمرقندي، وهذه الرسالة جاء فيها مسائل تخالف ما ثبت عن أبي حنيفة: كتعظيمه لعلم الكلام، واستعمال

---

(١) قال الإمام أحمد عنه: (لا ينبغي أن يروى عنه) وقال ابن معين: (ليس بشيء). وقال ابن حبان: (كان من رؤساء المرجئة، ممن يبغض السنن، ومنتحليها) ينظر: المجروحين لابن حبان ت حمدي (١/ ٣٠٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (٢/ ٥٠٣) ميزان الاعتدال، الذهبي (١/ ٥٧٥) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي (ت:٨٤١هـ) (ص: ١٠٢) لسان الميزان، ابن حجر (٣/ ٢٤٨).

(٢) وهي مطبوعة عن ثلاث نسخ خطية بتحقيق: أبي معاذ محمد بن عبد الحي عوينة، دار ابن حزم، ط الأولى: ١٤١٨هـ.

(٣) ينظر: الوصية(ص:٤١-٤٢).

(٤) ينظر للاستزادة: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، د. محمد بن عبد الرحمن الخميِّس (ص١٣٩).

(٥) وهما نسختان خطيتان بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصورة محفوظة في المجموع (٣/٩٥٣٣).

(٦) وهي مطبوعة مع رسالة العالم والمتعلم بتحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ط: ١٣٦٨هـ وطبعة ضمن مجموع كتب ورسائل ووصايا أبي حنيفة، بتحقيق: أكرم محمد إسماعيل أبو عواد، ط: ١٤٤٣ه.

(٧) ينظر للاستزادة: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، الخميِّس (ص:١٣٤-١٣٨، ١٤٠).

(٨) وهي مطبوعة-كما تقدم-الهامش قبل السابق.

القياس في العقيدة، والقول بأن الإيمان في القلب دون الإقرار باللسان[1].

ثانياً: الإمام مالك-رحمه الله-(١٧٩هـ).

إمام دار الهجرة، وعالم المدينة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي[2]. نشأ في أسرة علم، أذكر منهم ما يلي:

- أبوه: أنس من تابعي التابعين، أحد رواة الحديث، روى عنه ابنه مالك.

- جدّه: مالك من كبار التابعين، يروي عن جمع من الصحابة.

- جدّه الثاني-جد أبيه-: أبو عامر بن عمرو، صحابي جليل شهد المغازي كلها ما عدا بدراً[3].

-أخوه: النضر بن أنس، جَدّ وثابر في طلب العلم[4].

-أعمامه، منهم:

- نافع أبو سهيل المدني[5]-يروي عن أبيه، خرّج له البخاري ومسلم وغيرهما-ومن أشهر الأحاديث التي رواها في الصحيحين، حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»[6].

-أويس[7]، وقد خرّج له أحمد في مسنده[8].

-الربيع، ترجم له جمع من العلماء[9].

---

(١) ينظر للاستزادة: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، الخميّس(ص:١١٥-١٤٤).

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) (ص: ٦٨) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت:٥٤٤هـ) (١/١٠٤)-(٢/ ١٦٩) سير أعلام النبلاء، الذهبي(٧٤٨هـ) (٨/ ٤٨) تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) (١٠/٥) تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، السيوطي(٩١١هـ) (ص١٧).

(٣) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١١٣) منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، السلماسي(٥٥٥ه) (ص: ١٨٣) وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد ابن خلكان (ت:٦٨١هـ) (٤/ ١٣٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج، جمال الدين، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الْمِزّيّ (ت: ٧٤٢هـ) (٢٧/ ٩١) تذكرة الحفاظ، الذهبي(ت:٧٤٨ه) (١/ ١٥٤) الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) (٧/ ٢٤٨) تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، السيوطي(ص٢٠).

(٤) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض (١/ ١٣١).

(٥) ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان(ت:٣٥٤ه) (ص: ٢١١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١١٤).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد (٢٦٨٢) ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق (١٠٧).

(٧) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥٥) الثقات لابن حبان (٦/ ٨٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ١١٤) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير أبو نصر ابن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) (١/ ١١٤).

(٨) برقم (١٣٤٧٤).

(٩) ينظر: التاريخ الأوسط، البخاري(٢٥٦ه) (٢٠٧٠) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٧٥٤) (٣٠٦٣) الثقات لابن حبان (٧٧٩٧) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: ٢١١) [١٠٣٦].

◇◇

أشهر شيوخه:

١-ربيعة بن أبي عبد الرحمن، التيمي مولاهم، أبو عثمان المدني، المشهور بربيعة الرأي(١٣٦هـ).

٢-محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري(١٢٤هـ)، الإمام المشهور، وقد أكثر الإمام مالك من ملازمته.

٣-نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني(١١٧هـ) وسنده عن ابن عمر من أصح الأسانيد، وإذا اتصل بالسند الشافعي، سُميت سلسلة الذهب.

٤-ابن هُرمز، عبد الله بن يزيد المخزومي، المدني، المقرئ، الأعور(١٤٨هـ) أكثر من ملازمته وتأثر به كثيرا[١].

أشهر تلامذته:

تتلمذ عليه وروى عنه جمع من العلماء والمحدثين، فقد نقل السيوطي عن الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ) أن عِدّتهم (٩٨٣)، ألف رجل إلا سبعة عشر[٢].

ومن أشهرهم: الإمام الشافعي(٢٠٤هـ)، عبد الله بن وهب(١٩٧هـ)، عبد الرحمن بن قاسم بن خالد العُتقي(١٩١هـ)، وغيرهم كثير[٣].

قال السيوطي(٩١١هـ): (الحظ الذي حصل لمالك فيمن روى عنه لم يحصل قط لغيره، فإنه روى عنه الأكابر من كل طائفة، فمن حفاظ الحديث والفقهاء خلائق كثيرون. ومن أئمة المذاهب المتبوعين: أبو حنيفة، والشافعي، والأوزاعي، وسفيان الثوري، ومن الخلفاء: أمير المؤمنين المنصور، والمهدي، والهادي، والرشيد، والأمين، والمأمون، ومن أقرانه جماعة...)[٤].

مؤلفاته:

من أشهرها:

١-الموطأ: قيل إنه ألّفه في ستين سنة[٥]، وقيل في أربعين سنة[٦].

وأما سبب تسميته بالموطأ؛ قيل لأنه وطّأه للناس[٧]، وقيل لأنه عرضه على فقهاء المدينة

---

(١) ينظر: تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، السيوطي(ص٩٨).

(٢) ينظر: المصدر السابق(ص٤٠).

(٣) ينظر: المصدر السابق(ص٤٠-٩٧).

(٤) تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك (ص:٨١).

(٥) ينظر: حلية الأولياء (٦/ ٣٣١).

(٦) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٧٥).

(٧) ينظر: تزيين الممالك، السيوطي(ص:٨٩).

◇◇

فواطؤوه عليه؛ فسماه موطأ[١].

وقد أورد في الموطأ بعض الأحاديث والآثار المتعلقة بالعقيدة، وبوّب لها، منها: (باب النهي عـن القول بالقدر، وباب مـا جاء في القدر، وأبواب متعلقة بالطيـرة والشؤم، وباب عن اليهود في اتخاذهـم قبـور أنبيائهم مساجد، وباب ما جاء في السلام على اليهود، وذكر باباً في صفة عيسى بن مريم-عليه السلام-والدجال).

٢-كتاب في القدر والرد على القدرية-مفقود-[٢].

٣-رسالة إلى الليث بن سعد (١٧٥هـ)، وهي مختصرة جداً نقلها يحي بن معين(٢٣٣هـ) في تاريخه، وفيها الحث على اتباع السلف، ونصائح أخرى رداً على رسالة الليث[٣].

هذا وللإمام مالك رسائل أخرى لا مجال لذكرها[٤].

ثالثاً: الإمام الشافعي-رحمه الله-(٢٠٤هـ)

هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشـم بـن مطلب بن عبد مناف بن قصي بـن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، أبو عبد الله الشافعي-رحمة الله عليه-[٥].

أشـهر شـيوخه: الإمام مالك، ومحمد بن الحسن الشيباني-صاحب أبي حنيفة-(١٨٩هـ)، وسفيـان بـن عُيَيْنَة(١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الله بـن أبي مُلَيْكَة، وعبد الله بن المؤمل المَخْزُومي المكي[٦].

أشهر تلامذته:

مـن أصحابه المكيين: عبد الله بن الزبير الحميـدي القرشي المكي الإمام (٢١٩هـ)، ومن أصحابـه بالعـراق: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هــ)، وله أصحاب كثر مـن المكيين، والعراقيين، والمصريين، لا مجال لذكرهم هنا.

وأمـا أصحابه المشهـورون بالرواية: فأبـو إبراهيم المزني إسماعيل بـن يحيى(٢٦٤هـ)،

---

(١) ينظر: المصدر نفسه(ص:٨٩).

(٢) ذكره القاضي عياض(٥٤٤هـ) في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٩٠) وقال عنه: (وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن رحمه الله وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه الله تعالى...). ينظر: تزيين الممالك (ص:٨٣).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٤/ ٤٩٨).

(٤) ينظر للاستزادة: منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، سعود الدعجان(ص:٥٦-٦٠).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٢) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٥٠٣) الثقات لابن حبان (٩/ ٣٠) تاريخ بغداد (٢/ ٥٤) منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ١٩٨) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٧١).

(٦) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣١١).

وأبو يعقوب يوسف بن يحي البويطي(٢٣١هـ)، والربيع بن سليمان المرادي(٢٧٠هـ) والربيع بن سليمان الجيزي (٢٥٦هـ)[١].

مؤلفاته:

-كتاب الأم: وهو كتاب فقهي لكن فيه بعض التقريرات العقدية، كما في وصيته[٢] في آخر كتاب الوصايا: فيها الحث على الإخلاص لله وبعض الجمل المفيدة[٣]، كذلك في حكم الساحر والساحرة[٤]، وحكم المرتد[٥].

-الرسالة، وهي كما هو معلوم في أصول الفقه، لكن فيها جمل عظيمة في العقيدة، وفيها رسالة بعنوان: (الحجة في تثبيت خبر الواحد) وهي أول رسالة في الرد على بدعة عدم الاحتجاج بخبر الآحاد، وحشد فيها نصوصاً كثيرة مع نقل الإجماع في ذلك[٦].

رسالة في إثبات النبوة والرسالة[٧] وذكر البغدادي(٤٢٩هـ) أن له رسالة (في تصحيح النبوة والرد على البراهمة)[٨] ولعلّه اختلاف في العنوان فقط؛ لكونهما في موضوع واحد، وليس بوسعنا الحكم عليها؛ كونها مفقودة.

مختلف الحديث[٩] أو [اختلاف الحديث][١٠].

أحكام القرآن[١١].

(جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي) لابن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ) وهي عقيدة مختصرة جدًا في إثبات الصفات على طريقة السلف[١٢].

---

(١) ينظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٢٨-٢٢٩).

(٢) يجب التنبيه: أن هناك وصية أخرى غير هذه، تختلف عنها، نقلها الهكاري في اعتقاد الشافعي(ص:١٤) وأوردها السيوطي في الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص: ٢٠٨).

(٣) ينظر: الأم (٤/ ١٢٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٩٣).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٩٤-٣٠٠).

(٦) ينظر: الرسالة للشافعي (١/ ٤٠٠).

(٧) هكذا ذكرها السلّماسي في منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٠٤) .

(٨) ينظر: الفرق بين الفرق(ص:٣١٥) مناقب الإمام الشافعي للرازي(ص:١٢٩).

(٩) هكذا ذكره السلّماسي في منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص: ٢٠٤).

(١٠) وهو مطبوع ملحقا بكتاب الأم (١٧١٤ وما بعدها) ط: بيت الأفكار الدولية.

(١١) نص عليه ونسبه له جماعة، منهم: المزني(٢٦٤هـ) في المختصر (١١٦/٤) السّلماسي في منازل الأئمة (ص:٢٠٤) وأبو القاسم الرافعي في شرح مسند الشافعي (٣/ ٣٥٦-٣٥٧) وبما أن المزني قد نص عليه فإنه يقطع بأن الكتاب ليس من جمع البيهقي-المطبوع بتحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط الثانية: ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م-هذا وقد وجد الباحث: (عبد الله شرف الدين الداغستاني) نسخة خطية لكتاب (أحكام القرآن) من تأليف الشافعي، وطبع-الحمد لله-في آفاق المعرفة، ط الأولى: ١٤٤١ه-٢٠٢٠م.

(١٢) وهي ثابتة صحيحة رواها ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ) نص على ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٧)، وهي مروية سندا نازلا بطرق سبعة: سبعة من طريق أبي طالب العشاري(٤٥١ه)، والخامس من طريق الهكاري(٤٨٦هـ) وهي على=

رابعاً: الإمام أحمد-رحمه الله-(٢٤١هـ)

هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عَبد الله بن حَيّان بن عَبد الله بـن أنـس بن عوف بن قاسِط بن مازِن بـن شَيْبان بن ذُهْل بن ثَعلبة بن عُكَابَةَ بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل الشيباني(١).

أشهر شيوخه: الشافعي، وعبد الرزاق الصنعاني(٢١١هـ)، وسفيان بن عيينة(١٩٨هـ)، ووكيع بن الجراح(١٩٧هـ)، وجرير بن عبد الحميد الضبي(١٨٨هـ)، ويزيد بن هارون(٢٠٦هـ)(٢).

=النحو الآتي:

الطريق الأول: وهو عبارة عن جزء مخطوط [نسخة مصورة مكتبة المسجد النبوي برقم (٦٧-٨٠)] مروي من طريق أحمد بن خليل بن أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر اللبودي الشافعي(٨٩٦هـ) بالسند إلى أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي(٤٥١هـ) عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك(٣٨٧هـ)، قراءة عليه: عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ)، عن يونس بن عبد الأعلى المصري(٢٦٤هـ)، عن محمد بن إدريس الشافعي(٢٠٤هـ).

والطريق الثاني: وهو عبارة عن جزء مخطوط [نسخة مصورة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم (٢١٤/م و)] مروي عن طريق صدر الدين الياسوفي(٧٨٩هـ) عن بدر الدين محمد بن نجم الدين يحيى بن أبي الغنائم المعري الشافعي، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر ابن الفرج الفاروثي(٦٩٤هـ)، عن بدر الدين أبي القاسم علي بن الحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(٦٣٠هـ)، عن أبي سعيد عبد الجبار بن يحيى بن هلال ابن الأعرابي(٥٧٦هـ)، عن أبي العز أحمد بن عبيد الله ابن كادش العكبري(٥٢٦هـ)، عن أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي(٤٥١هـ) عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك(٣٨٧هـ)، عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ)، عن يونس بن عبد الأعلى المصري(٢٦٤هـ)، عن محمد بن إدريس الشافعي(٢٠٤هـ).

الطريق الثالث: وهو من طريق الحافظ عبد الغني المقدسي(٦٠٠هـ) بسنده إلى أبي طالب العشاري كما في ثبت برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي (١١٠١ه) في ثبته (الأمم لإيقاظ الهمم) ينظر: مخطوط رقم: (١٥٨٩) مكتبة جامعة الرياض -الملك سعود- لوحة رقم: (١٥)، وهو مطبوع بتحقيق: أ.م.د. عصام خليل إبراهيم، مجلة الجامعة العراقية، الأنبار(العدد:٥١ج٣) (ص:٩١-٩٢).

الطريق الرابع: من طريق ابن أبي يعلى(٥٢٦هـ) عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار ابن الطيوري(٥٠٠هـ) عن محمد بن علي بن الفتح [العشاري] (٤٥١هـ) عن علي بن مردك(٣٨٧هـ)، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى المصري قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به فقال: لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه...) أخرجها في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣).

الطريق الخامس: من طريق الحافظ صدر الدين الياسوفي(٧٨٩هـ) عن بدر الدين محمد بن نجم الدين يحيى بن ابي الغنائم المعري الشافعي، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرج الفاروثي الشافعي(٦٩٤هـ)، عن الإمام بدر الدين أبي القاسم علي بن الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(٦٣٠هـ)، عن أبي سعيد عبدالجبار بن يحيى بن هلال بن الأعرابي(٥٧٦هـ) عن أبي العز أحمد بن [عبدالله] العكبري(٥٢٦هـ) ، قال: أخبرنا أبو طالب محمد بن الفتح العشاري(٤٥١هـ) أخبرنا أبو الحسن علي بن عبدالعزيز بن مردك البرذعي(٣٨٧هـ)، أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي(٣٢٧هـ) أنبأنا يونس بن عبد الأعلى المعري(٢٦٤هـ)، قال سمعت أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي(٢٠٤هـ).

الطريق السادس: من طريق أبي طاهر السلفي بسنده إلى أبي طالب العشاري ينظر: المشيخة البغدادية (في الحديث) للسلفي (أبو طاهر أحمد بن محمد) دير الاسكويل-أسبانيا- رقم(٥١٣).

الطريق السابع: وهو برواية الهكاري(٤٨٦هـ) أخرجها في كتابه اعتقاد أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ص:٢٠) [٨] وأخرجها ابن قدامة في إثبات صفة العلو عن طريق الهكاري أيضا (ص: ١٨١) [٩٣] وأوردها الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٨٠)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (١/ ٢٤١).

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٢) (٦٨/٢) الثقات لابن حبان (٨/ ١٨) مناقب الإمام أحمد (ص: ١٦) تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٥/ ١٧٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٢/ ٥٩٧) مختصر تاريخ دمشق (٣/ ٢٤٠).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٦٨) مناقب الإمام أحمد (ص: ٨٣).

أشهر تلامذته: ولداه: صالح(٢٦٦هـ)، وعبد اللَّه(٢٩٠هـ)، وابن عمه حَنْبَل بْن إسحاق(٢٧٣هـ)، والحسن بن الصباح البزار(٢٤٩هـ)، ومحمد بن إسحاق الصاغاني(٢٧٠هـ)، وعباس بْن محَمَّد الدوري(٢٧١هـ)، ومحمد بْن عبيد اللَّه المنادي، والإمام البخَاريّ(٢٥٦هـ)، ومسلم بْن الحجاج النيسابوري(٢٦١هـ)، وأبو زرعة(٢٦٤هـ)، وأبو حاتِم(٢٧٧هـ) الرازيان، وأبو داود السجستاني(٢٧٥هـ)، وأبو بكر الأثرم(بعد٢٦٠هـ)، وأبو بكر المروذي(٢٧٥هـ)، ويعقوب ابن شيبة(٢٦٢هـ)، وأحمد بن أبي خيثمة(٢٧٩هـ)، وأبو زرعة الدمشقي(٢٨١هـ)، وإبراهيم الحربي(٢٨٥هـ)، وموسى بن هارون(٢٩٤هـ)، وعبد اللَّه بن محمَّد البغوي(٣١٧هـ)[١].

الكتب: كان الإمام يحفظ الأحاديث؛ ولذلك كان يكره وضع وتصنيف الكتب التي من كلامه، ويمنع ذلك بشدة، ويحب تجريد الحديث، فعلِم اللّه حسن نيته وقصده فهيأ من يكتب كلامه وينقله من تلامذته، فكتبوا ونقلوا جُلّ كلامه وفتاويه[٢].

قال أبو زرعة: (حَزِرت كتب أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر حِملاً وعِدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها: حديث فلان، ولا في بطنه: حدثنا فلان، كل ذلك كان يحفظه)[٣]. وقد كان لأبنائه وطلابه الأثر في نشر كتبه ورسائله.

ومن كتبه:

-المسند[٤].

-والزهد[٥].

-ورسالته: إلى مسدد أوردها ابن أبي يعلى(٥٢٦هـ) في طبقات الحنابلة[٦].

-الأسماء والكنى برواية صالح[٧].

-ورسالة أصول السنة-رسالة عبدوس بن مالك-(حوالي ٢٥٠هـ)[٨].

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٧٩).

(٢) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٨).

(٤) مطبوع في مؤسسة الرسالة ط الثانية:١٤٢٠هـ.

(٥) مطبوع في دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٦) (١/ ٣٤٢).

(٧) وهو مطبوع في مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط الأولى: ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

(٨) أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٥) [٣١٧] وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١) وقد طبعت عن مخطوطة بتحقيق الألباني دار المنار، الخرج، ط ١٤١١هـ، وهناك طبعة الوليد بن محمد سيف النصر، تقديم محمد عيد عباسي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الأولى: ١٤١٦هـ١٩٩٦م، ومؤخراً طبع ضمن مجموعة رسائل في دار التوحيد ط الأولى: ١٤٣٩هـ بعنوان (المجموع العقدي) تحقيق: خالد بن محمد بن إبراهيم السكران التميمي، وهناك طبعة في دار الصميعي، ط الأولى:١٤٣٩هـ بتحقيق: عبد الفتاح الألفي الشوري.

-و(الرد على الزنادقة والجهمية)[١].

ومن الكتب التي نقلت أقوال الإمام أحمد-رحمه الله-:

-(السنة) لابنه عبد الله (ت ٢٩٠ هـ)[٢].

-كتاب السنة لأحمد بن محمد الخلال(٣١١هـ)[٣]. وهناك الكثير من الكتب المسندة التي نقلت أقوال الإمام لا مجال لذكرها هنا.

وأما الرسائل المروية عنه[٤]، وهي:

(رواية ابنه صالح(٢٦٦هـ)[٥]، وابنه عبد الله(٢٩٠هـ)[٦]، وأبي داود(٢٧٥هـ)[٧]، وإسحاق بن إبراهيم ابن هانئ (٢٧٥هـ)[٨]، وإسحاق بن منصور الكوسج (٢٥١هـ)[٩]، وعبد الله البغوي(٣١٧هـ)[١٠]، إسماعيل بن سعيد الشَّالنجي(٢٣٠هـ)[١١]).

-ورسالة الحسن بن إسماعيل الربعي (ق الثالث)[١٢] وفيها نقل إجماع تسعين رجلاً من التابعين والأئمة[١٣].

(١) آخر ما طبع عن تسع نسخ خطية بتحقيق د. دغش العجمي، طبعة غراس، ط. الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م وطبع أيضا في دار الإمام البخاري، قطر(١٤٢٩هـ).

(٢) له عدة طبعات منها: طبعة عن نسختين خطيتين: بتحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، (وهي في الأصل رسالة علمية دكتوراه في جامعة أم القرى) وطبع عدة مرات كانت الأولى: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، وطبعة بتحقيق: أبي مالك، أحمد بن علي الرياشي، دار النصيحة، المدينة المنورة، ط الثانية: ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

(٣) طبع عن نسخة خطية بتحقيق د. عطية الزهراني-رحمه الله-، دار الراية، ط الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٨٩م (رسالة علمية دكتوراه) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٤) ينظر للاستزادة: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة (١/١٤-٥٥).

(٥) وهي مطبوعة بتحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية بالهند، ط الأولى: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٦) وهي مطبوعة بتحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي -بيروت، ط الأولى: ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٧) وهي مطبوعة بتحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٨) وهي مطبوعة بتحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الأولى:١٤٠٠هـ.

(٩) وهي مطبوعة مع مسائل إسحاق بن راهويه بتحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٢م.

(١٠) وهي مطبوعة بتحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى: ١٤١٣-١٩٩٣م.

(١١) وهي مطبوعة بتحقيق: عبد الرحمن بن أحمد الجُمَّيزي، دار العاصمة، ط الأولى: ١٤٣٦-٢٠١٥م.

(١٢) وهي رسالة مهمة مختصرة أوردها ابن أبي يعلى في الطبقات (١/١٣٠-١٣١) وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٤٠) وابن مفلح في المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٣٢٧).

(١٣) ولأهميتها أنقلها بنصها، قال: (قال لي أحمد بن حنبل-إمام أهل السنة والصابر تحت المحنة-: أجمع تسعون رجلا من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف، وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم -أولها الرضا بقضاء الله-عز وجل-والتسليم لأمره، والصبر على حكمه، والأخذ بما أمر الله به، والانتهاء عما نهى الله عنه، والإيمان بالقدر خيره وشره، وترك المراء والجدال في الدين، والمسح على الخفين، والجهاد مع كل خليفة بر وفاجر، والصلاة على من مات من أهل القبلة، والإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والقرآن كلام الله منزل على قلب نبيه محمد غير مخلوق من حيثما تلي، والصبر تحت لواء السلطان على ما كان فيه من عدل أو جور، وأن لا نخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا، وأن لا نكفر أحدًا من أهل التوحيد وإن عملوا الكبائر، والكف عما شجر بين أصحاب رسول =

-رسالة محمد بن يونس السرخسي أو محمد بن حبيب (الأندرابي[1]) [2].

-أمـا رسالـة أحمد بن جعفـر الاصطرخي عن الإمام أحمد فلا تصـح نسبتها له، وإنما هي ألفاظ وكلام حرب بن إسماعيل الكرماني(٢٨٠هـ)[3] كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[4].

وهنا يحسن التنبيه على أن مصطلح (الجماعة) في كلام علماء المذهب الحنبلي، يعنون به (تلاميذ الإمام أحمد)، فيقولون: رواه (الجماعة) أي: أصحاب الإمام[5].

المطلب الثالث:

مصـادر التلقي عند الأئمـة الأربعة وموافقتهم لمـا كان عليه النبي ﷺ وأصحابه-رضـي الله عنهم-

يتفق أئمة الهدى الأربعة في مصادر التلقي والاستدلال في العقيدة والدين، وهذا هو السبب فـي اتفاق معتقدهم-كما سيتضـح معنا-فهم يعتمدون على مصدريـن عظيمين وهما: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ينبني عليهما إجماع السلف.

واستدلالهم بالقرآن يكون بالرجوع في تفسير القرآن إلى القرآن نفسه، فإن لم يجدوا رجعوا إلـى سنة النبي ﷺ؛ لأنـه المُبَلِّغُ عن ربه، فإذا لم يجدوا رجعوا إلـى تفسير الصحابة-رضي الله عنهـم-؛ لأنهم شهدوا التنزيل وتلقوه مـن النبي ﷺ وعلموا أسبابه، ثم إلى أقوال التابعين؛ لأنهم تلاميذ الصحابة، ونقلة علمهم.

فهم بذلك يجتنبون الأهواء والرأي المجرد غير المعصوم، لأنه قد جاءت النصوص محذرةً من ذلك[6].

=الله-ﷺ- وأفضل الناس بعد رسول الله -ﷺ-أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي-ابن عم رسول الله -ﷺ- والترحم على جميع أصحاب رسول الله-ﷺ- وعلى أولاده وأزواجه وأصهاره-رضوان الله عليهم أجمعين-فهذه السنة الزموها تسلموا، أخذها هُدى وتركها ضلالة) الطبقات(١/ ١٣٠-١٣١) مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي (ص: ٢٤٠).

(١) في طبقات الحنابلة طبعة محمد حامد الفقي: (الأندراني) وهو تحريف وقد صوبه الدكتور عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه، وهو المثبت في مناقب الإمام أحمد(ص:٢٢٢) والمقصد الأرشد (٢/ ٣٩٩). و(الأندرابي) نسبة إلى مدينة (أَنْدَراب) بلدة بين غزنين وبلخ، ويقال لها (أندرابة). ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٦٠)

(٢) وهي رسالة مهمة مختصرة في بيان صفة المؤمن أوردها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٩) وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٢)، وابن مفلح في المقصد الأرشد (٢/ ٣٩٩).

(٣) طبع عن نسخة خطية وسجل رسالة علمية في كلية الشريعة بجامعة أم القرى للباحث: فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف الدكتور: حسين بن خلف الجبوري، عام: ١٤٢٣هـ، وطبع بعنوان (معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني) بتحقيق: أ. د سليمان الدبيخي، دار المنهاج، ط: ١٤٣٥هـ. وطبع بعنوان: (إجماع السلف في الاعتقاد) بتحقيق: أسعد بن فتحي الزعتري، دار الإمام أحمد، ط:١٤٣٣هـ، وطبع بعنوان (كتاب السنة) بتحقيق: عادل آل حمدان، ط: ١٤٣٣هـ، وطبعة دار اللؤلؤة، لبنان، بيروت، ١٤٣٥هـ.

(٤) ينظر: الاستقامة (١/ ٧٣).

(٥) ينظر على سبيل المثال: المغني لابن قدامة (٢/ ١٢٥) الشرح الكبير على متن المقنع (٨/ ٣٠٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٣٣٠).

(٦) كما في قوله-ﷺ-: ((من قال بالقرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)) رواه النسائي في فضائل القرآن (١١٠،١٠٩)=

وأمـا المصدر الثاني-السنة-فهي: بيان للقرآن، ومفسـرة لما أُجمل فيه: كما جاء في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل من الآية :٤٤].

فالسنة جزء من القرآن، أي: بمنزلة الجزء من الكل، قال مكحول) ١١٢هـ): (القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن)[١].

قـال ابن عبـد البر(٤٦٣هـ): (يريد أنها تقضي عليه، وتبين المـراد منه، وهذا نحو قولهم: ترك الكتاب موضعاً للسنة، وتركت السنة موضعاً للرأي)[٢].

قـال السيوطي(٩١١هـ): (والحاصـل أن معنـى احتياج القـرآن إلى السنة أنهـا مبيّنة له، ومفصلـة لمجملاتـه، لأن فيه -لو جازته- كنوزًا تحتـاج إلى من يعرف خفايـا خباياها فيبررها، وذلـك هو المنزل عليه -عليه الصـلاة والسلام-وهو معنى كون السنة قاضية عليه، وليس القرآن مبينًا للسنة، ولا قاضيًا عليها؛ لأنها بيّنة بنفسها، إذ لم تصل إلى حد القرآن في الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح)[٣].

وبمثل هذه الطريقة في الاستدلال والتلقي، يقول أبو حنيفة-فيما روي عنه-:

(إنـي آخذ بكتـاب الله إذا وجدته، فلما لم أجده فيه أخذت بسنـة رسول الله-ﷺ- والآثار الصحـاح عنـه، التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله، ولا سنة رسول الله-ﷺ- أخـذت بقـول أصحابه مـن شئت، وأدع قول من شئت، ثم لا أخـرج عن قولهم إلى قول غيرهـم، فـإذا انتهى الأمر إلى إبراهيـم، والشعبي، والحسن، وابن سيريـن، وسعيد بن المسيب، -وعـدد رجالاً قد اجتهدوا-فلي أن أجتهد كما اجتهـدوا)[٤]. وهذا لا شك أنه في مسائل الاجتهاد الفقهيـة، أمـا في الاعتقـاد فالمسألة متوقفـة على الدليل تسليمـاً قطعيًا، وقال أيضـا: (إذا جاء الحديـث الصحيـح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنـا به ولم نَعْدُهُ)[٥]، وأما مـا قيل عن أبي حنيفة-رحمـه الله-بأنـه يقدم الرأي فهذا فرية عليـه، قال سفيان الثوري: (كان أبـو حنيفة شديد الأخذ للعلـم ذابًـا عن حرم الله أن تستحل، يأخذ بما صح عنده مـن الأحاديث التي كان يحملها الثقات، وبالآخـر مـن فعل رسول الله ﷺ وبمـا أدرك عليه علماء الكوفة ، ثم شنـع عليه قوم يغفر الله لنا

=والترمذي (٢٩٥١) وأحمد في مسنده (٣٠٢٥) والطبري في تفسيره (٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧) من حديث ابن عباس-رضي الله عنهما-وحسنه الترمذي وله طرق أخرى عن ابن عباس رواها ابن حبان في الثقات (١٣٩١٣).

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٥٦٧)، والمروزي في سننه (١٠٤)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (ص: ٤٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٨٨).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٤).

(٣) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص: ٤٤).

(٤) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي الصَّيرمي(٤٣٦هـ) (ص: ٢٤).

(٥) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٤٤).

ولهـم)[1]، وقال شيخ الإسلام: (ومن ظن بأبـي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين، أنهم يتعمّدون مخالفة الحديث الصحيح؛ لقياسٍ أو غيره فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن وإما بهوى)[2].

وقـال الإمـام مالك: «قُبض رسول الله ﷺ وقد استكمل هذا الأمر، فإنما ينبغي أن يتبع آثار رسول الله ﷺ وآثار الصحابة، ولا يتبع الرأي، فإنه متى اتُبع الرأي، جاء رجل آخر أقوى في الرأي منك، فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل فغلبك اتبعته، أرى هذا لا يتم»[3].

وقـال أيضاً-مبينا أهمية اتبـاع الكتاب والسنة-: (من أراد النجـاة فعليه بكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ)[4].

وقال الإمام الشافعي: (متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به، فأشهدكم أن عقلي قد ذهب-وأشار بيده على رؤوسهم-)[5].

وممـا ينقـل عن الأئمة الأربعـة أنهم قالوا: (إذا صح الحديث فهـو مذهبي)[6] أو نحو هذه العبارة[7].

كما أنهم نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه[8]، وهذا من حرصهم على عدم مخالفة الدليـل فـي المسائل الاجتهادية، قال الإمام مالك: (كل أحد يؤخـذ من قوله ويرد إلَّا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر النَّبي ﷺ)[9].

وقـال الفضـل بن زياد (٢٤١هـ): سمعت أحمد بـن حنبل-رحمه الله-يقـول: «نظرت في المصحـف، فوجدت فيه طاعة الرسـول ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعـل يتلوا هذه الآية: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النـور مـن الآية:٦٣]. وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ، فيزيغ فيهلكـه، وجعل يتلوا هـذه الآيـة: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾

(١) المصدر السابق (ص: ١٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠٤).

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٥).

(٤) أورده الهروي في ذم الكلام وأهله (٨٧٧).

(٥) أورده بسنده الهكاري في اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ص:٣٣) والهروي في ذم الكلام وأهله (٣/ ١٧-١٨)

(٦) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٣٨٥/١) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (ص: ٣٠).

(٧) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٧٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٨٢) وذم الكلام وأهله للهروي (٤٠٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ١٧٩).

(٨) ينظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٩٩).

(٩) أورده أبو شامة في مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول (ص: ٦٦) وقد نُقلت هذه المقولة عن غير واحد من السلف عن مجاهد والحكم بن عتيبة ذكرها ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٨/٢).

[النساء:٦٥] وقال: «من رد حديث النبي ﷺ فهو على شفا هلكة»[١].

ومـن مصادر التلقي أيضا: الإجماع، وهو حجة عنـد السلف في قضايا الاعتقاد؛ إذ لا تخلو مـن الدليل، فيضاف إلى الكتـاب والسنة الإجماع ليعضدهما، ويدفـع عنهما احتمال الخطأ الذي قـد يتطرق للظنيات، فضلاً عـن أن الإجماع يقيم الحجة على المخالف، ولـم يزل السلف ينقلون الإجماع في كثير من المسائل ومن أمثلة ذلك: الإجماع الذي ذكره الإمام أحمد في رسالة الحسن الربعي-تقدم ذكرها قريبا-.

وهناك نماذج كثيرة لا مجال لذكرها[٢].

المطلب الرابع: انتساب أهل الكلام للأئمة الأربعة

إن مذاهب الأئمة الأربعة مذاهب متكاملة على عقيدة واحدة لم تفصل بين العقيدة والفقه، وهـذا مـا ثبت عنهم بالأسانيـد وبما نقله تلاميذهـم، يقول شيخ الإسلام: (ولكـن من رحمة الله بعباده المسلمين، أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، مثل الأئمة الأربعة، وغيرهم: كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وكالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي حنيفة، وأبي يوسـف، ومحمد؛ كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن، والإيمان، وصفات الـرب، وكانـوا متفقين على ما كان عليه السلف، من أن الله يُرى في الآخرة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب واللسان، ...)[٣].

لكـن لما دخلت المحدثات والبدع في هذه الأمة؛ حدث تفريـق بين العقيدة والفقه، وخاصة بعـد تعريـب كتب الفلسفة، والمنطق اليوناني، الذي أدى إلى انكبـاب كثير من النـاس عليها، فكان سببـاً لنشـوء علم الكلام، وظهـور المتكلمين، الذيـن صاغوا عبر مراحل زمنيـة، عقيدتهم وفق قواعد كلامية، فصادمهم تأصيل الأئمة الذين ينتسبون إليهم في الفقه دون العقيدة، بل صادموا كثيـراً مـن أسس اللغة العربيـة؛ لأن ذاك منطق لليونان خاص بثقافتهم، وهـذه لغة وثقافة خاصة بالعـرب تختلف عنه، فالإسلام وثقافـة العرب مستغنية عنه، فحدث ارتباك فـي اللسان العربي، إضافة إلى اختلال العقيدة-كما سيتضح-[٤]، فصار النـاس في علم الكلام على أصناف أربعة:

- قوم قبلوه وغلوا فيه.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٩٧) (١/ ٢٦٠) والطيوري في الطيوريات (٤/ ١٣٧٧).

(٢) منها: ما نقله الإمام اللالكائي بسنده عن الإمام البخاري(٢٥٦هـ) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ١٩٤). ومنها: ما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني(٢٨٠هـ) عن السلف وأصحاب الأثر من علماء العراق والحجاز والشام، وغيرهم عليها، ينظر: معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني، تحقيق أ.د. سليمان بن محمد الدبيخي (ص:٢٥-٢٧).

ومنها: ما نقله ابن أبي حاتم(٣٢٧هـ) عن أبيه(٢٧٧هـ) وأبي زرعة(٢٦٤هـ) عن مذاهب أهل السنة. ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٨) العلو للعلي الغفار (ص: ١٨٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٢)

(٤) ينظر للاستزادة في بحث مسألة المنطق واللغة العربية: النقد التيمي للمنطق، أ.د سعود العريفي (٣٦-٤٠).

- وقوم قبلوه وسعوا للتلفيق بينه وبين الكتاب والسنة، وأقوال السلف.

- وقوم لم يقبلوه، ولكن تناولوه بالرد المفصل من داخله مع عرضه على الشرع.

- وقوم ردوا علم الكلام رداً إجماليا ولم ينقدوه من داخله.

والموقفـان الأخيران هما قريبان؛ كونهما يتفقان على تقديـم الكتاب والسنة وفهم السلف، ولكن الموقف الذي تناوله بالتمحيص كان مضطراً؛ وذلك لانتشاره بين أوساط المتكلمين وازدياد خطرهم على الناس بانتشار كتبهم.

أما الموقفان الأوليان فقد جانبا الصواب على اختلاف بينهما في درجة الخطأ والغلو.

وأقرر هنا: أنه بعد الأئمة، ظهر من ينتسب إليهم في العبادات، ويخالفهم في أصول الدين، وكان الإمام أبو حنيفة هو أول من انتسب إليه أهل الكلام، قال مَحَمَّد بن شاذان الجَوْهَرِيّ: «سَمِعْتُ أَبَـا سُلَيْمَـان الجَوْزَجَانيّ، وَمُعَلَّى بن منصور الـرَّازِيّ، يقولان: ما تكلم أَبُو حنيفـة، ولا أَبُو يُوسُف، ولا زُفَـر، ولا مُحَمَّـد، ولا أحـد من أصحابهم فـي القُرْآن، وإنمـا تكلم في القُـرْآن بِشْر المريسي، وابـن أبـي دؤاد، فهؤلاء شانوا أصحاب أَبِي حنيفة»[5]؛ وذلك لأنهم انتسبوا إليه. قال أبو الحسنات اللكنوي الحنفي (١٣٠٤هـ): «الْحَنَفِيَّة عبارَة عَن فرقة تقلد الامام أبا حنيفَة فِي الْمسَائِل الفرعية وتسلك مسلكه فِي الأعمال الشَّرْعِيَّة سَوَاء وافقته فِي أصول العقائد أم خالفته ،فإن وافقته يُقَال لَهُ الْحَنَفِيَّـة الْكَاملَـة وإن لَم توافقه يُقَال لَهَا الْحَنَفِيَّة مَعَ قيد يُوضح مسلكه فِي العقائد الكلامية، فكم من حَنَفيّ حَنَفِي فِي الْفُرُوع معتزلي عقيدة :كالزمخشري جَار الله مؤلف الْكَشَّاف وَغَيره، وكمؤلف الْقنية وَالْحَاوِي والمجتبى شرح مُخْتَصر الْقَدُورِيّ نجم الدين الزَّاهديّ وَقد ترجمتهما فِي الْفَوَائِد البهيـة فِي تراجم الْحَنَفِيَّة، وكعبد الجبار، وأبـي هَاشم، والجبائي وَغَيرهم، وَكم من حَنَفِيّ حَنَفِيّ فرعاً مرجئ أَوْ زيدي أَصلاً»[6].

وأمـا الإمـام الشافعي فلو طالعنا كتـاب المحنة لحنبل ابـن إسحاق(٢٧٣هــ)؛ لوجدنا في إحـدى مناظـرات المعتزلة للإمـام أحمد رجلاً يقال لـه الشافعي وهو أحمد بـن يحيى البغدادي الأعمى(٢٣٠هــ) كان مـن أصحاب الشافعي؛ لكنه غلب عليه علـم الكلام وصار من أتباع ابن أبي دؤاد(٢٤٠هــ)[7]، ثم ظهر ابن كلَّاب(٢٤١هـ) منتسباً للمذهب الشافعي ومخالفاً له في العقيدة، وتبعه أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ)، وتأثر به جماعة، منهم: أبو بكر الباقلاني-المالكي المذهب-(٤٠٣هــ) وأبو المعالي الجويني(٤٧٨هـ) وابن فورك(٤٠٦هـ)، ثم ظهر المتأخرون الذين يمثلون الأشعريـة المتفلسفة: كأبي حامد الغزالي(٥٠٥هـ)، والرازي(٦٠٦هــ). حتى أصبح في كثير من

---

(٥) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ٥١٨) وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٦) الرفع والتكميل (ص٣٨٥).

(٧) ينظر: كتاب المحنة(ص:١٠٧).

تراجم الأعلام يقال (أشعري المعتقد شافعي المذهب)[1].

واتسع أمر الخوض في علم الكلام هذا وانتشاره في فقهاء المذاهب، ساعد في اتساعه أمور، منها: أن أقواماً من السلاطين تبعوا مذهب الأشعري فتعصبوا له، وكثر أتباعه، حتى تركت الشافعية معتقد الشافعي-رحمه الله-كما قال ابن الجوزي(٥٩٧هـ)[2].

مما جعل بعضهم يظن أن أصحاب المذاهب الأربعة هم أشاعرة متكلّمون، حيث نقل السُبكي عن ابن عساكر، والعز بن عبد السلام، وابن الحاجب: أن الشافعية، والمالكية، والحنفية، وفضلاء الحنابلة: أشعريون[3].

وقد تنبه إلى خطورة هذا علماء السلف مبكراً، منهم: ابن خزيمة الشافعي المذهب(٣١١هـ)، وذلك حين علم أن بعض أصحابه على مذهب الكلابية، غضب وانتهرهم، وصنّف في الرد على بدعة الكلابية[4].

ومنهم: أبو الحسن الكرجي الشافعي(٥٣٢هـ)، فألّف كتابه: (الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول) حيث يقول: (ولم يزل الأئمة الشافعية، يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم، وأحبابهم عن الحوم حواليه، على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة - منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي(٥٠٧هـ)- يقولون: سمعنا جماعة من المشايخ الثقات، قالوا: كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني(٤٠٦هـ)-إمام الأئمة، الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً-إذا سعى إلى الجمعة من (قَطِيْعَة [الكرخ]) إلى (جامع المنصور)، يدخل الرباط المعروف [بالزوزي][5] المحاذي للجامع، ويقبل على من حضر، ويقول: اشهدوا علي بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قاله الإمام ابن حنبل، لا كما يقوله الباقلاني، وتكرر ذلك منه جُمعات، فقيل له في ذلك، فقال: حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح، ويشيع الخبر في أهل البلاد: أني بريء مما هم عليه- يعني الأشعرية-وبريء من مذهب أبي بكر بن الباقلاني؛ فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خِفْية، ويقرؤون عليه، فيفتنون بمذهبه: فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا

(١) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٤٤) معجم السفر (ص: ٩٨) تاريخ الإسلام (٣٠/ ٣٧٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٣٠٨).

(٢) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/ ٢٩).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٣) وينظر في (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري) (ص: ١٦٨) لكلام أبي إسحاق الشيرازي الذي يصرح فيه أنه على مذهب الأشعري في الأصول والشافعي في الفروع.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٣).

(٥) هكذا في درء تعارض العقل والنقل (الزوزي) وفي شرح العقيدة الأصبهانية والتسعينية(الروزي) ولعل الصواب (الزوزني) نسبة إلى علي بن محمود بن إبراهيم، أبو الحسن الحصري(٤٥١هـ) بصري الأصل، سكن بغداد... بني له الرباط المقابل لجامع المنصور، ثم عرف بصاحبه الزوزني. ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١٤/ ٢٨٥) الكامل في التاريخ (٨/ ١٦٧) العبر في خبر من غبر (٢/ ٢٩٨) وينظر لكلام د. محمد السعوي في تحقيقه لشرح العقيدة الأصبهانية.

بدعتهم لا محالة، فيظن ظان أنهم مني تعلموه قبله، وأنا ما قلته، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته)[١].

وممن تنبه لخطورة الخلط بين المتكلمين والأئمة الأربعة بالتفريق بين أصولهم وفروع مذاهبهم: ابن الصلاح(٦٤٣هـ) في كتابه (طبقات الفقهاء الشافعية)، إذ ميّز بين من كان متبعاً للشافعي في الفروع والأصول وبين من ينتسب له في الفروع دون الأصول، أو بعبارة أخرى: ميّز بين مذهب الشافعي ومذهب الأشعري، وهذا التمييز يثير التساؤل لمن كان له بصيرة: لماذا لم ينتسب له في الأصول مع الفروع؟ وفي المقابل يترجم-أي ابن الصلاح-لمن كان موافقاً للشافعي على وجه الثناء[٢]، وكذلك الإمام الذهبي(٧٤٨هـ) حيث يقول في أحد التراجم: (كان من الثقات الأثبات، شافعي المذهب والاعتقاد، مرضي الجملة)[٣].

وممن تنبه لهذا من الحنفية المتأخرين الشاه ولي الله الدهلوي(١١٤٦هـ) حيث قال: (نشأ في أهل مذهبه والتابعين له في الفروع آراء مختلفة: فمنهم المعتزلة: كالجبائي...، والزمخشري، ومنهم المرجئة، ومنهم غير ذلك، فهؤلاء كانوا يتبعون أبا حنيفة في الفروع الفقهية، ولا يتبعونه في الأصول الاعتقادية، وكانوا ينسبون عقائدهم الباطلة إلى أبي حنيفة ترويجًا لمذهبهم، ويتعلّقون ببعض أقوال أبي حنيفة، فانتهض لذلك أهل الحق من الحنفية: كالطحاوي وغيره)[٤].

الشاهد: أن هناك من ينتسب إلى الأئمة في الفقه ويخالفهم في الأصول. وكثير من المتأخرين يظن أنهم غير مخالفين للشافعي، أو مالك، أو أحمد، أو أبي حنيفة في الأصول: كما قال ابن عساكر(٥٧١هـ)- وهو ممن وقع منه الخلل في الانتساب[٥]-: (وهل من الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، إلا موافق له-أي الأشعري-، أو منتسب إليه، أو راضٍ بحميد سعيه في دين الله، أو مثنٍ بكثرة العلم عليه، غير شرذمة يسيرة تضمر التشبيه، وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه)[٦].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٩٦) شرح العقيدة الأصبهانية (ص:٢٣٩-٢٤٣) التسعينية (٣/ ٨٨١).

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ١٥٠) وينظر للاستزادة حول هذه المسألة: الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي، مهنا سالم سعيد مرعي(ص:٦٥-٦٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٣٠/ ٣٧٠).

(٤) التفهيمات الإلهية (١/٢٨).

(٥) وهو-عفا الله عنه-ممن له جهود في جمع الحديث والاهتمام به، وهو ليس كالمتكلمين الآخرين الذين ينطلقون من منطلقات فلسفية، بل هو لعله اختلط عليه الأمر؛ لأسباب كثيرة، وقد ألّف كتابه (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري)، ورد عليه ابن المبّرد(٩٠٩هـ) في كتابه: (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر)، وتعقبه في من ذكرهم أنهم من أتباعه، ثم أعقب بذكر المئات من العلماء الذين جانبوا أهل الكلام، وذكر أن عددهم (ناهز)على ألف رجل ثم قال: (ولو نطول تراجم هؤلاء كما قد أطال في أولئك، لكان هذا الكتاب أكثر من عشر مجلدات، ووالله ثم والله لما تركنا أكثر ممن ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم إلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص:١٨٧-٣٢٠).

(٦) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري (ص: ٤١٠) وينظر نموذج آخر لمن ينتسب للإمام أحمد في كتاب: المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد، عبد الله بن صوفان القدومي(ص:١٣٧-١٤١).

◇◇

فهـم إذن، لا يعتقدون المخالفة للأئمة الأربعـة والسلف في الأصول، ولعل من الأسباب التي أوقعتهـم في ذلـك: أنهم لم يعرفوا حقيقة أقوال السلف ومـا كان عندهم من العلم والبيان، فكان خطأهـم من جهتين: إحداهما: في عدم معرفة الحـق في نفسه على ما هو عليه. الثانية: في عدم معرفة حقيقة أقوال السلف[١].

وإذا كان كذلك، فما هي مسالكهم فيما ينسبونه من أقوال مخالفة إلى الأئمة الأربعة؟

الجواب: يمكن ذكره عبر النقاط الآتية:

المسلـك الأول: أن ينسـب إلـى الإمـام مـا لـم يقلـه، وفي ذلـك يقـول شيخ الإسـلام ابن تيمية(٧٢٨هـ): (وكثيـر من هؤلاء-يقصـد المتكلمين-ينسب إلى أئمة المسلميـن ما لم يقولوه؛ فينسبـون إلـى الشافعـي، وأحمد بن حنبـل، ومالك، وأبي حنيفـة: من الاعتقادات مـا لم يقولوا. ويقولـون لمن اتبعهم: هذا اعتقـاد الإمام الفلاني؛ فإذا طولبوا بالنقـل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم)[٢]. ومن صور ما ينسبون إلى الأئمة بهذا الوجه:

أنهم يأتون بكلام مجمل-اعتقده المتكلمون-كقولهم على سبيل المثال بنفي الجهة[٣]، ونحو ذلك، ثم يظنون أنه من القواطع العقلية التي لا يخالفها عاقل[٤]؛ حتى وجد منهم من ينسب أقوالاً للأئمة الأربعة في مسألة من المسائل الكبار-تقولاً عليهم-على اعتبار أنهم لا يخالفونه، وفي ذلك يذكـر شيـخ الإسلام قصـةً عن أحدهم لما قيل له: أهـذا نقله أحدٌ عن الإمـام الشافعي؟ فأجاب قائلاً: لا، ولكن هذا قاله العُقلاء، والشافعي لا يخالف العقلاء، أو نحو هذا الكلام[٥].

المسلك الثاني: الاعتماد على رسائل وكتب تخالف ما يعتقده الأئمة، مثل رسالتي التميميين أبـي محمـد رزق الله التميمي(٤٨٨هـ)، وأبـي الفضل عبد الواحـد التميمي(٤١٠هـ) فهما في الحقيقة تخالف قول الإمام أحمد[٦].

المسلـك الثالـث: أن يزيد على قول الإمام أو يتأوله بما يغيـر المعنى والمراد، مثل: قول أبي حنيفـة فـي الإيمان، حيث نسب إليه قـول الجهمية في الإيمان[٧]، وهذا لا يصـح؛ إذ إن أبا حنيفة

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦١).

(٣) لفظ (الجهة) هذا لفظ مجمل مبتدع، لا يجوز إطلاقه على الله نفياً ولا إثباتاً، بل لا بد من التفصيل، فإن أُريد به معنى وجودي داخل السماء تحيط به السماوات أو غيرها فهذا باطل، والله منزه عن ذلك، وإن أريد أنه في جهة علو وأنه على السماء، ولا يحيط به شيء، فهذا حق. ينظر: الرسالة التدمرية(ص:٦٦-٦٧)

(٤) ووصل الأمر بهم أن اخترعوا ما يسمى بالمعارض العقلي؛ فردوا بعض النصوص الصحيحة بحجة معارضتها للعقل.

(٥) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٥٩/٨).

(٦) ذكر شيخ الإسلام أنهما-أي التميميين-مما يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم. ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٨). وللاستزادة في بحث رسالة التميميين: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد، د. عبد الله الأحمدي (٥٢/١-٥٣).

(٧) وهذا مثل ما ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين (ص: ١٣٨) حيث يقول: (والفرقة التاسعة من المرجئة أبو حنيفة وأصحابه يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والإقرار بالله والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير).

والفقهاء يجعلون الإيمان التصديق بالقلب مع النطق باللسان، وإرجاؤهم في العمل فقط، مع عدم إهمال العمل بالكلية.

ومثله: تأويل ابن عساكر (٥٧١هـ) -غفر الله له-لأقوال الإمام الشافعي الثابتة في ذم الكلام وأهله، فزعم أن ذم الشافعي منصرفٌ لكلام أهل البدع الآخرين، ومنهم (حفص الفرد)[١]، مستثنياً علم الكلام الذي خاض فيه الأشاعرة وغيرهم ويسميه: (الكلام... الموضح لحقائق الأصول)[٢]، وهذا مردود من وجوه:

الأول: أن كلام الشافعي مطلق، وهو يعني نفس العلم-أي علم الكلام-، الذي جاء به الجهم ومن وافقه وتبعه من المعتزلة، ولو كان نفس العلم ممدوحاً لما ساغ له أن يطلق القول بذمه[٣].

الوجه الثاني: معلوم أن الأشاعرة يتفقون في مسائل وأصول مع المعتزلة: كنفي الصفات الاختيارية، والصفات الخبرية (العلو، الاستواء) وخاصة بعد مرحلة الكلابية؛ ولذلك كانت إحدى مراحلهم تُسمى: (مرحلة الأشاعرة المعتزلة)[٤]، بمعنى أن الأشاعرة متفقون مع المعتزلة في المنهج الذي سلكوه وإن اختلفوا في مسائل أو في بعض المناهج.

فكيف يستثنيهم-ابن عساكر-أو يفرق بينهم؟! إلا إذا قيل: إنهم أخف بدعة من الجهمية أو المعتزلة، فنعم، لكن الاشتراك حاصل بينهم، ومما يدل على ذلك أن أبا المعالي الجويني(٤٧٨هـ) انتقد أدلة المعتزلة في نفي الصفات كالعلو(الجهة) مثلاً، ليس لأنهم نفوا العلو، وإنما لضعف أدلتهم المثبتة لذلك، ولكن النتيجة اتفق معهم على نفي العلو[٥]، وقس على ذلك تقريرهم لصفة الكلام، فإنهم اتفقوا على نفي الكلام عنه في الحقيقة، واختلفوا معهم بقولهم بالكلام النفسي.

الوجه الثالث: أن ذم الإمام الشافعي-رحمه الله-لكلام (حفص الفرد) وأمثاله لم يكن لأجل إنكار القدر-كما زعم ابن عساكر- فإن حفصاً لا ينكره، وقوله في القدر مخالف للمعتزلة، وإنما كان لإنكار الصفات والأفعال، المبني على دليل الأعراض، وهو ما تقوله الأشاعرة-كما هو

---

(١) وحفص هذا، كان يقول بخلق القرآن وناظره الإمام الشافعي، وقال له: كفرت بالله العظيم، لما قال إن القرآن مخلوق، وكان يقول: إن الله لا يُرى بالأبصار ولكن يخلق حاسة يوم القيامة سادسة غير حواسنا هذه فندركه بها وندرك ما هو بتلك الحاسة، قال الذهبي: "حفص الفرد مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام لا يكتب حديثه. وكفّره الشافعيّ في مناظرته ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٥١/٦) الانتقاء (ص:٢٠١) مناقب الشافعي للبيهقي (٢١٢/١) والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣١/٥) وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥٤٣/٢) وتاريخ الإسلام (٣٣١/١٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٠) طبقات الشافعيين (٣/١).

(٢) ينظر لكلام ابن عساكر في تبين كذب المفتري (ص: ٣٣٩).

(٣) ينظر: جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر(ص:٣٢٤).

(٤) ينظر: الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٨٥) وينظر للاستزادة في مراحل الأشاعرة: موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود (٥٠٩/٢-٦٩٦) الفرق الكلامية، أ.د. ناصر بن عبد الكريم العقل(ص٨٠-١٠٢) الأطوار العقدية في المذهب الأشعري، أ.د. عبد الله بن دجين السهلي(ص:٢٠-٣٧) المدارس الأشعرية دراسة مقارنة، د. محمد بن محمد الشهري(ص:٣٠٧-٤٨٦).

(٥) ينظر لكلام الجويني في كتابه: الشامل في أصول الدين (ص: ٢٩٩).

◇◇

معلوم-[١].

ومـن أشـد التأويلات لـكلام الشافعي تكلفاً تأويـل الرازي(٦٠٦هـ) حيث يقـول: (أما نحن فنعتقـد أن علم الكلام أشرف العلوم وأجلها، وفي أن الشافعي أفضل المجتهدين وأعلمهم، فلابد لنـا من التوفيـق، وطريق ذلك أن نحمل طعن الشافعي في علم الـكلام على تأويلات)[٢]، ثم ذكر ثلاث تأويلات لا حجة فيها، وهي على النحو الآتي:

(الأول: إن الفتـن العظيمة وقعت في ذلك الزمان، بسبـب خوض الناس في مسألة القرآن، وأهـل البدع استعانوا بالسلطـان، وقهروا أهل الحق، ولم يلتفت إلـى دلائل المحققين، فلما عرف الشافعي أن البحث في هذا العلم، ما كان في ذلك الزمان لله وفي الله، بل لأجل الدنيا والسلطنة، لا جرم تركه وأعرض عنه، وذم من اشتغل به.

التأويـل الثاني: أن نصرف ذلك الذم إلـى الكلام، الذي كان أهل البدعة عليه؛ لأجل الأصل الذي ينصرونه ويقرونه...

التأويـل الثالث: لعله كان من مذهبـه: أن الاكتفاء بالدلائل المذكورة في القرآن: واجب، وأن الزيادة عليها، والتوغل في المضائق التي لا سبيل للعقل إلى الخوض فيها: غير جائز، فلهذا السبب بالغ في ذم من حاول في تلك الدقائق)[٣].

والجواب على هذه التأويلات على النحو الآتي:

- أن التأويـل الأول هـو مجرد تحليل وتوقع لا دليل عليه، ويقال له-تنزلاً معه-: ما أدراك أن الشافعي ذم الكلام بعد ظهور الفتن؟ ثم يرده أيضاً أن الإمام الشافعي مات سنة(٢٠٤هـ) قبل أن يأمر المأمون بامتحان العلماء بقرابة خمس عشرة سنة.

- أن مـا ذكـر في التأويـل الثاني: فتحكم لا دليـل عليه، إذ كيف يقال إن الـذم ليس للكلام نفسه وإنما للبدع التي ينصرونها، فالكلام هو بدعة في ذاته، بدليل التشابه الواقع في النتائج بين أصنـاف الخائضين، ومن ذلك تشابههم في نفي الصفات، فكلهم مشتركون في ذلك، إضافة إلى استعمالهم لنفس الأدلة في إثبات وجود الله وما في ذلك من ألفاظ مجملة.

-أمـا تأويلـه الثالث، فهو حجة عليه وهو حـق وإن كان استفتحه-غير جازم-بعبارة: (لعل) ولكن أقول: نعم الإمام الشافعي يرى الاكتفاء بالكتاب والسنة، ولا يرى الزيادة على ما ورد فيهما، ويرى أن علم الكلام غير جائز ومحرم.

وبهـذا يتضـح بطلان تأويل الرازي وغيره لكلام الشافعي، بـل هم في الحقيقة عكسوا كلام

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٤٦-٢٤٧، ٢٧٥).

(٢) مناقب الإمام الشافعي، للرازي(ص:١٠٣).

(٣) ينظر لها في المصدر نفسه.

الشافعي من ذم علم الكلام إلى مدحه، يقول شيخ الإسلام (٧٢٨هـ): (الشافعي من أعظم الناس ذماً لأهل الكلام[١] ولأهل التغيير، ونهياً عن ذلك، وجعلا له من البدعة الخارجة عن السنة، ثم إن كثيرًا من أصحابه عكسوا الأمر حتى جعلوا الكلام الذي ذمه الشافعي هو السنة وأصول الدين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله وجعلوا موجب الكتاب والسنة الذي مدحه الشافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها)[٢].

وقريباً من هذه التأويلات سار بعض المتكلمين، إذ صرفوا مراد السلف في ذم علم الكلام إلى الأشخاص المتعصبين له، وليس إلى ذات العلم، منهم التفتازاني (٧٩١هـ) حيث يقول: (وما نقل عن بعض السلف من الطعن فيه، والمنع عنه، فإنما هو للمتعصب في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين، والقاصد إفساد عقائد المسلمين، والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين)[٣].

وهذا لا شك تكلف واضح وتأويل بعيد لكلام السلف، لسببين:

الأول: أن السلف كلامهم في غاية الوضوح، ويتناول علم الكلام نفسه.

ثانياً: قوله إن الذم منصرف للمتعصبين لعلم الكلام وليس لذات الكلام، مغالطة للحقيقة، لأن كل من تعاطى علم الكلام من المتكلمين اعتقد بوجوبه، وإذا كان اعتقاداً فلا بد أن يكون تعصباً له -إن صح التعبير-، لأن الاعتقاد جزم ويقين بصحته، فلا بد أن ينافح عنه إلا أن يرجع إلى الحق، ويشهد لصدق هذا واقع المتكلمين، ومن ذلك تأويلاتهم لأقوال الشافعي والسلف في ذم الكلام، وخير مثال لإثبات تعصبهم الرازي (٦٠٦هـ)، إذ يقول بعد ذكره للتأويلات السابقة: (الطعن في علم الكلام؛ طعن في معرفة الله -تعالى- ومعرفة رسوله، واليوم الآخر؛ وذلك غير لائق بالمسلم، فضلاً عن شيخ المجتهدين -يقصد الشافعي-... ولا يجوز أن يقال: كان من مذهبه -يعني الشافعي- متابعة الأسلاف؛ لأن هذا الطريق مذموم في القرآن، كما قال -تعالى- حكاية عن الكفار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣])[٤].

فانظر إلى هذا التعصب، كيف ربط علم الكلام بمعرفة الله وأركان الدين؟! ثم كيف قاده إلى انتقاص الشافعي -بزعمه- أنه لا يليق به ذم الكلام، ومتابعة السلف، ثم قارن بين متابعة الصحابة والتابعين وبين متابعة المشركين أسلافهم على شركهم، واستدل بالآية في غير موضعها، فجمع بين المختلفات، وهذه والله المصيبة، إذ سوى بين الاتباع المحمود والاتباع المذموم، وهذا

(١) ينظر -فقط على سبيل المثال- ما يثبت كثرة ما نقل عن الشافعي في ذم الكلام: آداب الشافعي ومناقبه لأبي حاتم الرازي، (ص: ٢٢٩-٢٣٣).

(٢) الاستقامة (١/١٥).

(٣) شرح العقائد النسفية (ص:٢٥).

(٤) مناقب الإمام الشافعي، للرازي (ص:١٠٤).

لازمـه: ذم المتابعـة للصحابة والسلف وما يلزم منها: من ذم متابعـة النبي- ﷺ- إذ هو الأصل والرأس الذي يتبع، فكيف يخلط بين الاتباع المذموم وبين الاتباع الحسن الذي جاء الحث عليه في قوله-تعالـى-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [التوبة:١٠٠] فاتبـاع الصحابة والسلف من الاتباع الحسن. وقال-تعالى-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء:١١٥]

الشاهد: أن الأدلة كثيرة في ذلك، لكن القصد بيان بطلان هذه التأويلات، وكيف وصل بهم الأمـر للتعصب لعلم الكلام، وتأويل الدين بما يوافق أهواءهم لهذا العلم الذي أفنوا أعمارهم بلا طائل فيه، ولعلي أكتفي بما سبق-والله أعلم-.

المسلـك الرابـع: الاعتمـاد على روايـات شـاذة أو لا تصح علـى الأئمة، تخالـف الروايات الصحيحة عنهم، مثل نسبة نفي نزول الله إلى مالك[١]، ومسألة نسبة جواز التبرك والتمسح بقبر النبي ﷺ[٢].

الشاهـد أن بعض مـن ينتسب للأئمة مـن المتكلميـن يخالفونهم في مسائـل كثيرة، منها: مسألـة النهـي عـن علم الكلام، إذ ثبـت عنهم ذلك، فقد سُئـل أبو حنيفة عما أحـدث الناس من الـكلام، والأعراض، والأجسام، فقـال: (مقالات الفلاسفة، عليك بالآيـة وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة)[٣].

وقـال مالـك فيمن تعاطى علم الـكلام: «أرأيت إن جاء من هو أجدل منـه أيدع دينه كل يوم لدين جديد؟»[٤]

وقـال الشافعـي: (حكمـي في أهل الـكلام أن يضربـوا بالجريد، ويطاف بهم فـي العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة إلى الكلام)[٥]. وقال: «ما تردى أحد بالكلام فأفلح»[٦].

وقال أحمد بن حنبل: (لا يفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي

---

(١) وسيأتي تخريجها والكلام عنها في مبحث أقوال الإمام مالك في الصفات.

(٢) وسيأتي الكلام عنها في مبحث أقوال الإمام أحمد في التوحيد.

(٣) ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل لهروي(٤٨١ه) (٥/ ٢٠٧) الحجة في بيان المحجة، قوّام السنة الأصفهاني(٥٣٥هـ) (١/١١٦).

(٤) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

(٥) أورده ابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤١) والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٧٨).

(٦) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٠٣).

قلبه دغل)[1].

كل هذه الأقوال وغيرها كثير، تدل دلالة واضحة على ذمهم لعلم الكلام ومسائله، وبراءتهم هم وأصحابهم المتبعون لطريقتهم من المتكلمين المنتسبين لهم[2].

(١) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

(٢) ينظر للاستزادة حول مخالفات المنتسبين العقدية: المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء المالكية أئمة المذهب المتقدمين، مريم بنت عبد الله سعيد باقازي(ص:٤٩ وما بعدها) التقريرات الكلامية لشراح المقدمة العقدية لرسالة ابن أبي زيد القيرواني-دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة-، عمّار بن سعيد بن طوق المرّي(ص:١٧٣-وما بعدها) المخالفات العقدية في شروح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني(رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية) مالك عبد الله جوف(١٤٣٦هـ)، المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الشافعية أئمة المذهب، عزيزة بنت مبارك الكلباني (ص٣٣-وما بعدها) ، المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الحنابلة أئمة المذهب، د. حمود بن إبراهيم بن حمود السلامة (ص٣٣-وما بعدها).



الفصل الأول: عقيدة الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-

المبحث الأول: عقيدة الإمام أبي حنيفة في الإيمان بالله

المطلب الأول: أقواله في تقسيم التوحيد

المطلب الثاني: أقواله في توحيد الربوبية والأسماء والصفات وتوحيد الألوهية

المبحث الثاني: أقوال أبي حنيفة في بقية أركان الإيمان

المبحث الثالث: أقوال أبي حنيفة في مسائل الإيمان

المبحث الرابع: أقوال أبي حنيفة في الصحابة والإمامة

المبحث الأول: عقيدة الإمام أبي حنيفة في الإيمان بالله



◇◇

المطلب الأول: أقواله في تقسيم التوحيد

يقــرر أبــو حنيفة التوحيد بمعناه عند أهل السنة والجماعة، وله كلام يشير فيه إلى تقسيم التوحيـد، منه قوله: (والله-تعالى-يدعى من أعلى لا من أسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية فــي شيء)[1]. فقوله: (يدعى من أعلى) إثبات لعلو الله، وهو داخل في توحيد الأسماء والصفات، وأمــا قوله:(من وصف الربوبية) فيه إثبــات توحيد الربوبية، وقوله: (والألوهية) فيه إثبات توحيد الألوهية.

وجاء في الطحاوية ما يؤكد ذلك، حيث يقول: (نقول في توحيد الله -معتقدين بتوفيق الله-: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره)[2].

قولــه: (ولا شيء مثلــه) فيه دلالة على توحيد الأسمــاء والصفات؛ لأنه نفــي للمثيل، وقوله: (ولا شــيء يعجــزه) دل على توحيد الربوبية والقدرة، وأما قولــه:(ولا إله غيره) فيه إثبات لتوحيد الألوهية[3].

المطلب الثاني: أقواله في التوحيد.

وأبــدأ بتوحيــد الربوبية: حيث يقرر بأن معرفة الله فطريــة، وأن الكون دليل على وجود الله، وأنه-سبحانه-المدبر للكون وما فيه من مخلوقات، وهذا يظهر من كلامه في مناظرته للملاحدة الذيــن أنكــروا الخالق، حيث جاء فيها: (إن قوماً من أهل الــكلام [الملاحدة] أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهــب، فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسو بنفسها، وتفرِّغ، وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً! فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله)[4].

أما في توحيد الألوهية:

فهــو يعتقــد أن التوحيد: هو إفــراد الله بالعبادة، فلا يدعو ولا يحلــف ولا يتوجه إلا لله، ومن أقواله في ذلك: (لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استُفيد من قوله-تعالــى-: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ ﴾ [الأعراف من الآية:١٨٠] ...)[5].

ويقول-رحمــه الله-فــي مسألــة الحلــف بغيــر الله: (لا يحلــف إلا بــالله متجــرداً بالتوحيد

---

(١) الفقه الأبسط (ص: ١٣٥).

(٢) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٣١).

(٣) ينظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص: ٢٠٩).

(٤) شرح الطحاوية (ص: ٣٥).

(٥) رد المحتار على الدر المختار المشهور بحاشية ابن عابدين (٦/ ٣٩٦) وينظر نحو هذه الأقوال مجموعة في كتاب اعتقاد الأئمة الأربعة، الخميس(ص:٩).

والإخلاص، ولو قال: وعبادةِ وحمدِ الله فليس بيمين؛ لأنه حلف بغير الله، ألا ترى أن العبادة والحمد فعلُك)[1]، يقصد أن فعل الإنسان مخلوق، والمخلوق لا يُحلف به.

وفي وسائل الشرك ومنعِه لها، كره أبو حنيفة البناء على القبر: بيت، أو قبة، أو نحو ذلك، وأن يُعلم بعلامة[2]، وقصده من الكراهة: التحريم، فقد روي أن أبا يوسف-رحمه الله-قال لأبي حنيفة-رحمه الله-: (إذا قلت في شيء أكرهه فما رأيك فيه قال: التحريم)[3]، وهذا الأصل عند المتقدمين أن مرادهم من الكراهة: التحريم بخلاف الأصوليين، كما في قوله-تعالى-: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] وسبب استعمالهم للفظ (الكراهة) هو مخافة أن يتناولهم قوله-تعالى-: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل: ١١٦][4].

وفي التوسل بغير الله: منع أبو حنيفة وأصحابُه أن يقول (أسألك بحق أنبيائك ورسلك، وبحق فلان؛ لأنه لا حق لأحد على الله -سبحانه وتعالى جل شأنه-)[5].

أما في توحيد الأسماء والصفات:

فيقول في إثبات بعض الصفات: (وله يد، ووجه، ونفس[6]، كما ذكره الله-تعالى-في القرآن، فما ذكره الله-تعالى-في القرآن من ذكر الوجه، واليد، والنفس، فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إن يدَه قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطالَ الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله-تعالى-بلا كيف)[7]. وقال: (لا يوصف الله-تعالى- بصفات المخلوقين، وغضبُه ورضاه: صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى ولا يقال غضبه: عقوبته، ورضاه: ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه: أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، حي، قيوم، قادر، سميع، بصير، عالم. يد الله فوق أيديهم

---

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ) (٣/ ٨).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٢٠) حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٣٧).

(٣) المبسوط للسرخسي(٤٨٣هـ) (١١/ ٢٣٣). وانظر الهداية للمرغيناني باب الكراهة (٤/ ٤١٢)

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي(٧٩٤هـ) (١/ ٣٩٣).

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني (٥٨٧هـ) (٥/ ١٢٦).

(٦) الصحيح أن النفس بمعنى ذات الله، والذات لها صفات، ولا يصح أن يقال النفس هي صفة من صفات الله، قال-تعالى-: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦] وقال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٢] وقال-تعالى-: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨] وجاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود ((ولذلك مدح نفسه)) كتاب التفسير، باب لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن(٤٦٣٤) ومسلم، كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش(٢٧٦٠). هذا وقد أثبت النفس على أنها صفة الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ١٣) ينظر للاستزادة حول ما قررت: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٩/ ٢٩٢) شرح الأربعين النووية للعثيمين (ص: ٢٤٤) وهو جواب شيخنا عبد المحسن العباد، قيّدته من كلامه في درس المسجد النبوي -شرح صحيح البخاري-بتاريخ: ١/٣/١٤٤١هـ.

(٧) الفقه الأكبر (ص: ٢٧).

ليست كأيدي خلقه)[1]. وفي تقرير قواعد الصفات يقول: (لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه)[2]. وفي إثبات صفة النزول، يقول لما سُئل أبو حنيفة عنه: (ينزل بلا كيف)[3].

وفي إثبات صفة العلو والعرش، يقول: (من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال: إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض، والله-تعالى-يدعى من أعلى لا من أسفل، ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء)[4]. وهذا القول ذكره ابن القيم(٧٥١هـ) في النونية حيث قال:

(وكذلك النُّعمانُ قال وبعدهُ ... يعقوبُ والألفاظُ للنعمانِ

من لم يقرَّ بعرشه سبحانه ... فوق السماء وفوقَ كلِّ مكانِ

ويقرَّ أن الله فوق العرش لا.. يخفى عليه هواجسُ الأذهانِ

فهو الذي لا شك في تكفيره ... لله دَرُّكَ من إمام زمانِ

هذا الذي في الفقه الأكبر عندهم ... وله شروحٌ عدَّةٌ لبيانِ)[5]

وسألت امرأةٌ أبا حنيفة، فقالت: (أين إلهك الذي تعبده؟ فسكت عنها، ثم مكث سبعة أيام لا يجيبها، ثم خرج إليها وقد وضع كتابين: الله-تبارك وتعالى-في السماء دون الأرض. فقال له رجل: أرأيت قول الله-عز وجل-: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: هو كما تكتب إلى الرجل: إني معك وأنت غائب عنه)[6].

وفي صفة الكلام والقرآن الكريم يقول-رحمه الله-: (والقرآن كلام الله-تعالى-فهو قديم لا ككلامهم، وسمع موسى-عليه السلام-كلام الله-تعالى-كما في قوله-تعالى-: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء من الآية:١٦٤])[7].

وقال-رحمه الله-: (والقرآن كلام الله-تعالى-في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي- ﷺ - منزل)[8].

قال الحكم بن بشير: (سَمِعْتُ سُفْيَان بن سَعِيد الثوري، والنعمان بن ثابت، يقولان: القُرْآن

---

(١) الفقه الأبسط (ص: ١٥٩).

(٢) شرح الطحاوية (٤٧٧/٢).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٨٠).

(٤) الفقه الأبسط (ص: ١٣٥).

(٥) الكافية الشافية (ص: ٣٧٠-٣٧١) من البيت رقم (١٣٧٨-١٣٨٢).

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٣٨).

(٧) الفقه الأكبر (ص: ٢٢).

(٨) المصدر السابق(ص:٢٠).

كلام الله غير مخلوق)[1].

وفـي صفة الاستواء يقول-رحمه الله-: (ونقر بأن الله-تعالى-على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة)[2].

المبحث الثاني: أقوال أبي حنيفة في بقية أركان الإيمان.

المطلب الأول: أركان الإيمان.

قال-رحمـه الله-: (آمنت بالله، وملائكتـه، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من الله-تعالى-والحساب، والميزان، والجنة والنار حق)[3].

قال الإمـام الطحاوي(٣٢١هـ)-مبينـاً عقيدة أبي حنيفة في الملائكـة-: (ونؤمن بالكرام الكاتبين فإن الله قد جعلهم علينا حافظين)[4].

المطلب الثاني: آيات الأنبياء وكرامات الأولياء

ويثبت الإمام أبو حنيفة آيات الأنبياء وكرامات الأولياء، حيث يقول: (والآيات ثابتة للأنبياء، والكرامات للأولياء حق، وأما التي تكون لأعدائه، مثل: إبليس، وفرعون، والدجال، فيما روي [في] الأخبـار أنـه كان ويكون لهم، لا نسميها آيـات ولا كرامات، ولكن نسميها قضـاء حاجاتهم؛ وذلك لأن الله-تعالى-يقضـي حاجات أعدائـه استدراجًا لهم وعقوبة لهم، فيغترون به ويزدادون طغياناً وكفراً، وكله جائز ممكن)[5].

ويـرى أن الأنبياء منزهون ومعصومون من الكبائر والصغائر، حيث يقول: (والأنبياء عليهم الصـلاة والسـلام كلهم منزهون عن الصغائـر والكبائر والكفر والقبائح، وقـد كانت منهم زلات وخطايا)[6].

وهـذا القول-أي تنزيه الأنبياء عن الكبائر والصغائر-قال به بعض العلماء، لكن الذي عليه الجمهور-وهو الصواب-أنهم معصومون من الكبائر دون الصغائر، يقول شيخ الإسلام(٧٢٨هـ): (القـول بـأن الأنبياء معصومون عـن الكبائر دون الصغائر هـو قول أكثر علمـاء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام)[7].

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ٥١٧) وقال المحقق: إسناده حسن.

(٢) وصية أبي حنيفة مع شرحها-الجوهرة المنيفة-ملا حسين إسكندر(ص:٢٠).

(٣) الفقه الأكبر (ص: ٧-٨).

(٤) الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٧١).

(٥) الفقه الأكبر (ص: ٥١).

(٦) المصدر السابق (ص: ٣٧).

(٧) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩).

المطلب الثالث: الإيمان بالبعث والجنة والنار والميزان

أما ما يتعلق بالبعث الآخر فقد قال-رحمه الله-: (ونقر بأن الجنة والنار حق، وهما مخلوقتان الآن، لا تفنيان ولا يفنى أهلها)[١].

ويقول: (ويبعثهم في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة بالجزاء والثواب)[٢].

وقال: (ونقر بأن الميزان حق)[٣].

المطلب الرابع: الإيمان بالقدر

أما الإيمان بالقدر، فيقول: (خلق الله-تعالى-الأشياء لا من شيء، وكان الله-تعالى-عالماً في الأزل بالأشياء قبل كونها، وهو الذي قدر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء، إلا بمشيئته، وعلمه، وقضائه، وقدره، وكتبه في اللوح المحفوظ...)[٤].

فهنا قرر أمورًا، منها: مراتب القدر (العلم، الكتابة، الخلق، المشيئة).

وقال-رحمه الله-: (يعلم الله-تعالى-في المعدوم في حال عدمه معدوماً، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله الموجود في حال وجوده، ويعلم أنه كيف فناؤه، ويعلم الله القائم في حال قيامه قائماً، وإذا قعد فقد علمه قاعدًا في حال قعوده، من غير أن يتغير علمُه أو يحدث له علم)[٥].

وقال-رحمه الله-في خلق أفعال العباد: (وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون: كسبهم على الحقيقة، والله-تعالى-خالقها، وهي كلها بمشيئته، وعلمه، وقضائه وقدره)[٦].

المبحث الثالث: أقوال أبي حنيفة في مسائل الإيمان

المطلب الأول: مفهوم الإيمان عند أبي حنيفة-رحمه الله-

قال-رحمه الله-: (والإيمان هو الإقرار والتصديق)[٧].

وقال: (الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجَنان)[٨]. وقال: (الإيمان لا يزيد ولا ينقص)[٩].

وقوله في مسمى الإيمان هذا مع نفي الزيادة والنقصان، خالف الصواب فيه، هو الفارق بين

(١) وصية أبي حنيفة مع شرحها-الجوهرة المنيفة-ملا حسين إسكندر(ص:٢٣).

(٢) المصدر السابق(ص:٢٦).

(٣) المصدر السابق(ص:٢٥).

(٤) الفقه الأكبر (ص: ٢٩).

(٥) المصدر نفسه (ص: ٢٩).

(٦) المصدر نفسه (ص: ٣٣).

(٧) الفقه الأكبر (ص: ٥٥).

(٨) الوصية مع شرح البابرتي (ص: ٥٨) ط: دار الفتح.

(٩) المصدر السابق (ص: ٧٢) ط: دار الفتح.



عقيدة الإمام أبي حنيفة وبين عقيدة سائر الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد، والحق معهم بـلا شك. وهذا هو المشهـور عن أبي حنيفة عند السلف، ومع ذلـك وردت روايتان عن أبي حنيفة فيها إشارة إلى رجوعه عن القول بالإرجاء، وهما على النحو الآتي:

الأولـى: يرويهـا أبو محمد الحارثي السُّندموني البخاري(٣٤٠هـ) بإسناده عن عبد الله بن بكيـر، قال: جلست إلـى أبي حنيفة فعرَّض بذكر الإرجاء، فقلت لـه: حدثنا عبد الله بن حكيم أنه سمـع إبراهيـم: (إيّاكم وأهـل هذا الرأي المحـدث الإرجاء، فسكت فما أعاد علـي)[١]. ولكن قد يقال: إن السكوت هنا من أبي حنيفة لا يلزم أنه رجع عن قوله، ولكن لا بأس من إيراده هنا لعلاقته بالمسألة واحتمال رجوعه.

الثانيـة: ذكرهـا ابن عبد البر(٤٦٣هـ) في (التمهيد) وهي تشيـر إلى أن أبا حنيفة قد رجع عـن الإرجـاء، حيث جاء فيهـا: (أن حماد بن زيد قال: كلمـت أبا حنيفة في الإرجـاء فجعل يقول وأقـول، فقلـت لـه: حدثنا أيوب عن أبـي قلابة قال حدثني رجـل من أهل الشام عـن أبيه ثم ذكر الحديث سواء إلى آخره[٢]... قال حمّاد: فقلت لأبي حنيفة ألا تراه يقول: «أيّ الإسلام أفضل؟ قال الإيمـان» ... ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمـان... قال: فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: لا أجيبه وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ...)[٣].

وممن نفى عن أبي حنيفة الإرجاء أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعـي (٥٥٨هـ) حيث يقـول[٤]: «وهذه مقالة شنيعة والخطأ فيها ظاهر من قائلها، وأنا أشرّف أبا حنيفة من هذه المقالة؛ لأن الله–سبحانه–جعله إماماً لخلق كثير من أهل الأرض والله أكرم أن يجعل الناس تابعين في الدين لرجل من أهل النار، ولعله كان يقول بهذا ثم تاب عنه، أو حُكي ذلك عن المرجئة مطلقاً فنسب إليه...»[٥].

ومـن العلماء أيضا ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) حيث قال: (والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة–رضي الله عنه–وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو

(١) كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة(٢٥٩/١)(١١٤٠).

(٢) وهو حديث عمرو بن عنبسة–رضي الله عنه–عند أحمد في مسنده (١٧٠٢٧) وفيه: قال رجل: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله–عز وجل–، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك»، قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان»، قال: وما الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت»، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة»، قال: فما الهجرة؟ قال: «تهجر السوء»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»، قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده وأهريق دمه»، قال رسول الله ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة».

(٣) التمهيد (٩/ ٢٤٧).

(٤) قاله–معلقا– على الأثر المروي عن سليمان بن حرب، وفيه: «مر أبو حنيفة بسكران فقال له السكران: يا أبا حنيفة يا مرجيء، فقال له أبو حنيفة: صدقت الذنب منى حين سميتك مؤمناً مستكمل الإيمان» أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٨٣٨).

(٥) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٧٩٩).

◇◇

حنيفـة! وقد حكى الطحـاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيـد...)[1]. فهذان قولان ينفيان عن أبي حنيفة الإرجاء[2].

وبهذا تكون النتيجة مما سبق على النحو الآتي:

١-المشهـور عند المتقدميـن والمتأخرين أن أبا حنيفة يقول بالإرجاء وهو منقول بالأسانيد الصحيحة.

٢-تبقى مسألة رجوعه عن الإرجاء محتملة لكن غير مقطوع بها.

المطلب الثاني: هل الخلاف حقيقي أو لفظي صُوري

وقد يرد سؤال: هل هذا الخلاف بين مرجئة الفقهاء والسلف حقيقي أم لفظي(صوري)؟

الجواب: ذكر شيخ الإسلام في مواطن أنه صوري في بعض المسائل، وفي غيرها أنه حقيقي فـي بعضها، ورجح الإمام ابن أبي العز في شرحه للطحاوية بأنه صوري (لفظي)[3] والصواب في ذلـك-والله أعلم-أن من قال: إنه حقيقي، فإنه محق مـن جهة أثره الاعتقادي؛ لكون العمل-عمل الجـوارح والأركان-ممـا أمر الله بوجوب اعتقاده، ومن قال: إنه صوري فهو محق من جهة أثره في التكفير، ويتضح الأمر أكثر بذكر التفصيل من وجهين على النحو الآتي:

الأول: أنـه لفظـي من حيث أنهم أوجبوا العمـل، ولم يتساهلوا فيه، أي هـم متفقون مع أهل السنة على وقوع حكم الكفر: على من قال قولاً، أو عمل عملاً، أو اعتقد اعتقاداً يوجب الكفر، فمن هـذه الجهـة لم يترتب عليه فساد اعتقاد كغلاة المرجئة، واتفقـوا على أن مرتكب الكبيرة لا يُخلد في النار.

المبحث الرابع: أقوال أبي حنيفة في الصحابة والإمامة

المطلب الأول: قول أبي حنيفة في الصحابة -رضي الله عنهم-

يوافـق الإمـام أبو حنيفة أهل السنـة والجماعة في معتقد الصحابـة، حيث يقول:(ولا نذكر أحدًا من أصحاب رسول الله-ﷺ- إلا بخير)[4].

---

(١) شرح الطحاوية ت الأرناؤوط (٢/ ٤٩٤).

(٢) وقد نصر هذا القول من المعاصرين الشيخ عبد الله بن جبرين، ينظر كلامه في: الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاوية (٣/٤٤٧-٤٤٨).

(٣) ينظر: الإيمان لابن تيمية (ص٢٣٣)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٥٠٤-٥٠٥) (١٣/٣٨-٣٩)، وشرح ابن أبي العز للطحاوية (٢/٥٠٨-٥٠٦) والتنكيل للمعلمي، دار علم الفوائد (٢/٥٥٥-٥٧٧)، وشرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ(٢/٥٢-٥٩) وتعليق الألباني على الطحاوية(ص:٦٦-٦٩) [حيث جعل الخلاف حقيقياً]، وابن باز في تعليقه على شرح الطحاوية-مجموع فتاوى ابن باز(٢/٨٣)- [حيث قرر أنه لفظي ومعنوي-حقيقي-]، وينظر للاستزادة في مسألة الزيادة والنقصان والاستثناء: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، ص(٤٤٧-٤٤٨).

(٤) الفقه الأكبر (ص: ٤٣).

ويقـول في المفاضلـة بين الخلفاء الأربعـة: (وأفضـل الناس بعـد النبيين-عليهم الصلاة والسلام-أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الفاروق، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب المرتضى-رضوان الله عليهم أجمعين-) [١].

المطلب الثاني: قول أبي حنيفة في الإمام الفاسق

أمـا فـي مسألة الإمامة فأبو حنيفـة كان يرى السيف وهذا منقول عنـه من غير واحد، ومن ذلـك ما ورد عـن أبي إسحاق الفـزاري أنه قال: (كان أبـو حنيفة مرجئاً يـرى السيف) [٢]. ولكن التحقيـق-والله أعلم-أنه رجع عن ذلـك ووافق أهل السنة [٣] كما جاء في الفقه الأكبر-الأبسط-:

---

(١) المصدر السابق (ص: ٤١).

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٣٦٨) (١/ ٢١٨).

(٣) قرر (أ.د. محمد الشايع) -وفقه الله- في بحثه الموسوم بـ (الآثار الواردة عن السلف في الإمام أبي حنيفة-دراسة عقدية نقدية-(ص:١٩) أن أبا حنيفة مات ولم يرجع عن قوله (الخروج على الأئمة الظلمة)، واستدل بأقوال السلف، وبما نقل عن أبي حنيفة أنه شارك محمد بن عبد الله (النفس الزكية) في خروجه على الخليفة المنصور، واستدل بما ذكره إبراهيم الجصاص-المعتزلي-عن أبي حنيفة-، ولفضيلة الأستاذ الدكتور: محمد رأيه واجتهاده، ولكن-في نظري-أن أبا حنيفة رجع عن قوله بالخروج؛ وذلك للأسباب الآتية:

١-أنه يخالف ما نقل عن أبي حنيفة وأصحابه الذين بعضهم نقلوا الإجماع في عدم الخروج على الإمام الفاسق-كما سيأتي-.

٢-ثم إن أبا حنيفة في وقت خروج محمد (النفس الزكية) قد قارب السبعين عاما، وقبله عاصر وشاهد آثار الخروج ونتائجه الخطيرة، كما وقع في خروج (زيد بن علي) أيام هشام بن عبد الملك، ثم بعد ذلك خروج العباسيين الذي تسبب بمقتل آلاف المسلمين، وضعف الدولة، وخروج أجزاء من البلاد عن سلطة الخلافة: كالمغرب الأقصى والأندلس. يضاف إلى ذلك النصوص الصريحة من النبي ﷺ وكلام الصحابة والسلف في منع ذلك... كيف يغيب عنه كل هذا وقد بلغ النضج العلمي ولا يعتبر؟! وخاصة أن السرخسي في [المبسوط (١٠/ ١٢٤)] نقل عن أبي حنيفة قوله: (اعلم أن الفتنة إذا وقعت بين المسلمين فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة، ويقعد في بيته) كل هذه إشارات مع نصوص وحقائق تؤكد أن أبا حنيفة تراجع عن قوله السابق. ينظر للاستزادة: مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية، د. إبراهيم أمين الجاف الشهرزري البغدادي(ص:٥٧٨-٥٨٦).

٣-أن هذا يخالف ما نُقل عن أبي حنيفة من حسن الامتثال لأمر السلطان والتعبد بذلك سراً بالسمع ويؤكد ذلك القصة الآتية: بلغ القاضي محمد بن أبي ليلى أن أبا حنيفة يعترض على أحكامه، (فسير إلى والي الكوفة، وقال: هاهنا شاب يقال له: أبو حنيفة يعارضني في أحكامي، ويفتي بخلاف حكمي، ويشنِّع عليَّ بالخطأ، فأريد أن تزجره عن ذلك. فبعث إليه الوالي، ومنعه من الفتوى. فيقال: إن ابنته سألته عن مسألة، فقال لها: سلي أخاك حماداً؛ فإن الأمير منعني من الفتوى. وهذه من مناقب أبي حنيفة – رضي الله عنه –، وحسن تمسكه بامتثال إشارة ولي الأمر). قال ابن خلكان(٦٨١هـ) معلقاً على القصة: (وهذه الحكاية معدودة في مناقب أبي حنيفة وَحسن تمسكه بامتثال إشارة رب الأمر، فإن إجابته طاعة، حتى إنه أطاعه في السر، ولم يرد على ابنته جواباً، وهذا غاية ما يكون من امتثال الأمر) وفيات الأعيان (٤/ ١٨٠) الوافي بالوفيات (٣/ ١٨٥) التاريخ المعتبر في أنباء من غبر (٣/ ١٤٨).

٤-أن القول بأن أبا حنيفة شارك محمد بن عبد الله (النفس الزكية) في خروجه على الخليفة المنصور، أو أنه لم يرجع عن قوله في الخروج على الظلمة-غير صحيح؛ لأن النفس الزكية وأخاه كما هو معلوم انتهى أمرهما سنة (١٤٥هـ) وأبو حنيفة مات سنة (١٥٠هـ) أي عاش بعدهما خمس سنين، وقد عُلم من حال الخليفة المنصور وحزمه في مثل هذه الأمور أنه لو ثبت عنده أن أبا حنيفة كان مناصراً لهما لما تهاون معه وأمهله تلك السنين، ثم أيضًا كيف يعرض عليه الخليفة بعد خمس سنين أن يتولى القضاء ويلح عليه في ذلك؟!. ينظر تفاصيل ذلك في: تاريخ خليفة بن خياط (ص: ٤٢٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ١٧١) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (ص: ٢٦).

٥-أن الاستدلال بكلام (أحمد بن علي الجصاص-المعتزلي، الحنفي-) الذي ذكر أن مذهب أبي حنيفة قتال الظلمة وأئمة الجور [أحكام القرآن للجصاص (١/ ٨٥)] غير سديد؛ لأنه على بدعة الاعتزال-التي أقر بها الباحث-، ومن أصولهم الخمسة الخروج على أئمة الجور، فكيف يقبل نقله وروايته فيما يخص بدعته؟!.

٦-احتج أيضاً الدكتور-وفقه الله- في رده لكلام أبي حنيفة الذي في الفقه الأبسط بأن الكتاب لا تصح نسبته إلى أبي حنيفة، وهذا صحيح، ولكن لا يعني هذا رد كل ما فيه والقطع بأنه ليس من كلام أبي حنيفة، بل قد يكون من كلامه المنقول، وخاصة إذا=

(وكن مع الفئـة العادلة والسلطان الجائر...)[1]، ورواه عنـه أصحابه، منهم: الطحاوي(٣٢١هـ) فـي عقيدته، حيث قال: (ولا نـرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننـزعُ يدًا مـن طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعـة الله-عز وجل-فريضة، ما لـم يأمروا بمعصية وندعـو لهم بالصلاح والمعافاة)[2]، وقال أيضاً-رحمـه الله-:(ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر مـن أهـل القبلة، وعلى من مات منهم)[3]. ومعلوم أن الطحاوي قـد نص على أنه يقرر عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه[4].

وممـن نقل عـن أبي حنيفة عدم الخروج علـى الإمام الفاسق: أبو اليسـر البزدوي(٤٩٣هـ) حيـث قـال: (وإذا فسق الإمام يجب الدعاء له بالتوبة، ولا يجوز الخروج عليه، وهذا مروي عن أبي حنيفة...)[5].

وهـذا ما سار عليـه الحنفية، منهم: السرخسي(٤٨٣هـ)، حيث يقـول: (فإن كان المسلمون مجتمعين على واحد، وكانوا آمنين به، والسبيل آمنة فخرج عليه طائفة من المسلمين فحينئذ يجب علـى من يقوى على القتال أن يقاتل مع إمـام المسلمين الخارجين لقوله-تعالى-: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجـرات: ٩]، والأمـر حقيقة للوجوب، ولأن الخارجين قصدوا أذى المسلمين وإماطة الأذى من أبواب الدين، وخروجهم معصية، ففي القيام بقتالهم نهي عن المنكر وهو فرض...)[6]. وقال التفتازاني(٧٩٣هـ): (ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع سواء كان عادلاً أو جائرًا)[7].

وقـال ابـن الهمام(٨٦١هـ): (ويجب طاعـة الإمـام عـادلاً كان أو فاجراً، إذا لـم يخالف

=كان موافقاً للنصوص، ثم لماذا يرد وقد جاء ما يقويه في عقيدة الطحاوي وعند أصحابه الحنفية، بل قد نُقل الإجماع منهم ومن أهل السنة.

٧-بما أنه نُقل عن أبي حنيفة وعن أصحابه ما يمنع الخروج على الإمام فإني أرى من باب إحسان الظن به قبول هذه الروايات وطرح غيرها، بخلاف مسألة الإرجاء فإنه قد ثبت عنه وعن أصحابه فتبقى رواية رجوعه محتملة غير مقطوع بها، أما مسألة الخروج هذه فمختلفة؛ إذ جاءت في الفقه الأكبر مطابقة لعقيدة الطحاوي ولأصحابه، فلماذا لا تقبل؟!.

٨-أخيرًا أن أبا حنيفة قد ثبت عنه أنه يقول القول والرأي ثم يرجع عنه إذا رأى الصواب في غيره، قال زفر بن الهذيل(١٥٨ه): «كُنَّا نَخْتَلف إِلَى أبي حنيفَة ومعنا أَبُو يُوسُف وَمُحَمّد بن الْحسن فَكُنَّا نكتب عَنهُ، فَقَالَ يَوْمًا أَبُو حنيفَة لأبي يُوسُف: وَيحك يَا يَعْقُوب لَا تكْتب كل مَا تسمع مني، فَإِنِّي قد أرى الرَّأْي الْيَوْم وأتركه غَدا وَأرى الرَّأْي غَدا وأتركه بعد غَد» تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٥٠٤) (٢٤٦١). وهذا من حسن قصده-رحمه الله-.

(١) الفقه الأكبر-الأبسط-، دراسة وشرح، د. محمد الخميس(ص:٣٩٢).

(٢) الطحاوية بتعليق الألباني (ص:٧٧-٧٩).

(٣) المصدر السابق (ص: ٧٤).

(٤) الطحاوية بتعليق الألباني (ص٣١).

(٥) أصول الدين (ص:١٩٨).

(٦) المبسوط للسرخسي (١٠/ ١٢٤).

(٧) شرح المقاصد، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (٢٣٣/٥) ط عالم الكتب.

الشـرع)[١]، وقـال: (عند الحنفية ليست العدالة شرطاً للصحـة [أي صحة الولاية] فيصح تقليد الفاسق)[٢]. فكيف يُخرج عليه، وهو قد صحت إمامته وقرروا وجوب طاعته؟!.

ونقـل بعضـ الحنفيـة الإجمـاع على عدم الخـروج على الإمـام الفاسـق، منهم أبـو اليسر البزدوي(٤٩٣هـ) حيث قال: (الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم، وهو المذهب المرضي)[٣].

وكذلك ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) حيث يقول: (وقد دلت نصوص الكتاب والسنة، وإجماع سلـف الأمة أن ولي الأمـر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحـرب، وعامل الصدقة -: يطاع في مواضـع الاجتهاد، المطاعون في مواضع الاجتهاد وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بـل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية)[٤].

(١) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة مع شرحه المسامرة (ص:٣٢٨).

(٢) المصدر السابق (ص:٣٢٢).

(٣) أصول الدين (ص:١٩٦).

(٤) شرح الطحاوية (٢/٥٣٤-٥٣٥).



الفصل الثاني: عقيدة الإمام مالك.

المبحث الأول: عقيدة الإمام مالك في الإيمان بالله.

المطلب الأول: قوله في التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في توحيد الصفات

المبحث الثاني: أقوال مالك في بقية أركان الإيمان.

المبحث الثالث: أقوال مالك في مسائل الإيمان.

المبحث الرابع: أقوال مالك في الصحابة والإمامة.

المطلب الأول: أقوال مالك في الصحابة.

المطلب الثاني: أقوال مالك في الإمامة.



المبحث الأول: عقيدة الإمام مالك في الإيمان بالله

المطلب الأول: قوله في التوحيد

يُعظم الإمام مالك التوحيد كغيره من العلماء، وهذا يتضح حين سُئل عن الكلام والتوحيد، فقال: (محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء، ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[١] فما عصم به الدم والمال، حقيقة التوحيد)[٢].

أما موقفه من توحيد العبادة، ومنعه لكل ما ينافيه، هو تقريره لقاعدة مهمة وهي (سد الذرائع وحمايتها)[٣] يقول القرطبي(٦٧١هـ): (التمسك بسد الذرائع وحمايتها، وهو مذهب مالك وأصحابه، وأحمد بن حنبل في رواية عنه، وقد دل على هذا الأصل الكتاب والسنة)[٤].

ومما يؤكد ذلك أنه قال في زيارة قبر النبي ﷺ: (لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ يدعو، ولكن يسلم ويمضي)[٥].

وهذا مذهب الأئمة الثلاثة أيضا-أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد - وغيرهم من أئمة الإسلام أن الرجل إذا سلم على النبي ﷺ وأراد أن يدعو لنفسه فإنه يستقبل القبلة[٦].

وقال في القبور عموماً: (أكره تجصيص القبور والبناء عليها، وهذه الحجارة التي يبنى عليها)[٧].

وفي الآثار والمشاهد، والمساجد التي لم يرد فيها نص لزيارتها، ذكر أبو شامة(ت ٦٦٥هـ) أن مالكاً وغيره من علماء المدينة: يكرهون تلك المساجد، وتلك الآثار التي في المدينة ما عدا قباء وأُحداً)[٨].

المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات.

الإمام مالك وعلماء السلف قرّروا قواعد في الصفات أخذها العلماء بعدهم وأصبحت متقرّرة في كتبهم[٩]، منها قاعدة: (إمرار نصوص الصفات بلا كيف)، فعن الوليد بن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة (٢٥) ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا الشهادتين (٢١) من حديث أبي هريرة وابن عمر.

(٢) أخرجه الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي(١٩) (ص:٢٦-٢٧) ونقله الذهبي في السير (١٠/ ٢٦).

(٣) هذا إذا كان مفضياً إلى الحرام في الغالب، أما إذا كان مفضياً إلى الحرام أو الشرك فهذا لا خلاف في تحريمه.

(٤) تفسير القرطبي (٢/ ٥٧).

(٥) الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٩٩).

(٦) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص:٣٥٣).

(٧) المدونة (١/ ٢٦٣).

(٨) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٦٢).

(٩) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٦٢).

مسلم(١٩٤هـ) أنه قال: سألت الأوزاعي (١٥٧هـ)، والثوري (١٦١هـ)، ومالك بن أنس(١٧٩هـ) والليث بن سعد(١٧٥هـ): عن الأحاديث التي فيها الصفات؟ فكلهم قال: (أمروها كما جاءت بلا كيف)[1] وفي رواية الدارقطني (أمضها بلا كيف)[2].

وله مقالة مشهورة في الاستواء أصبحت قاعدة تنزل على كل الصفات، فعن يحيى بن يحيى، يقول: كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرَّحضاء، ثم قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً. فأمر به أن يخرج)[3].

وفي رواية سفيان بن عيينة(١٩٨هـ) (الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب، وإني لأظنك ضالاً، أخرجوه.

فناداه الرجل يا أبا عبد الله! والله الذي لا إله إلا هو لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة والكوفة والعراق فلم أجد أحداً وفق لما وفقت له)[4].

وفي رواية عبد الله بن نافع(٢٠٦هـ): (استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة، وأراك رجل سوء)[5].

وهذا الأثر مشهور ومقبول عند أهل السنة ورد بطرق متعددة[6]، يمكن أن يُستنتج منه جملاً أربعاً، كل جملة منها قاعدة وهي:

١-الاستواء غير مجهول.

٢-والكيف غير معقول.

٣-والإيمان به واجب.

٤-والسؤال عنه بدعة[7].

قوله: (الاستواء غير مجهول-معلوم-) أي: المعنى في اللغة، وليس كما قال البيهقي أنه

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (١١٤٦/٣) وابن عبد البر في التمهيد (١٤٩/٧) والبيهقي في الاعتقاد (ص: ١١٨) وأورده ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٣٦).

(٢) أخرجه في الصفات(ص:٤٤).

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥).

(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٣٩).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٨).

(٦) ينظر للاستزادة في تخريجه: الأثر المشهور عن الإمام مالك -رحمه الله- في صفة الاستواء-دراسة تحليلية- د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر(ص:٣٥-٥٢).

(٧) ينظر: الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله في صفة الاستواء (ص: ٥١).

تفويض، أي إثبات لفظ الاستواء فقط دون المعنى[١]، ونسب هذا القول إلى الإمام مالك[٢]، ومما يؤكد عدم صحته أن علماء المالكية أنفسهم -ممن وقعوا في شيء من الكلام- أثبتوا أن مالكًا يعني بقوله (الاستواء معلوم) أي المعنى. فمثلاً: يقول ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ): (ومذهب مالك -رحمه الله- أن كل حديث منها[٣] معلوم المعنى؛ ولذلك قال للذي سأله: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة)[٤]. ويقول القرطبي (٦٧١هـ): (قال مالك -رحمه الله-: الاستواء معلوم -يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة)[٥]. ثم قال: (والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار)[٦].

وهذا ما فهمه أصحاب مالك المتبعين له عقيدة وفقهاً: كابن عبد البر، حيث يقول: (والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه)[٧].

فالمعلوم إذن، هو المعنى. أما القول بأن الإمام مالكًا كان يقصد بقوله (معلوم) ثبوت نص الاستواء وروده، فقطعًا السائل لا يعنيه، بل هو يقرّ بثبوته، بدليل الروايات الأخرى بألفاظ أخرى: (الاستواء غير مجهول) و(استواؤه معقول). أيضًا لو كان المراد مجرد ثبوت اللفظ أو النص لما قال: (الكيف مجهول)؛ لأنه لا يحتاج إليه إذا كان مفوضًا المعنى.

- قوله: (والكيف غير معقول) فيه قطع الطمع لمعرفة كيفية صفات الله.

- وقوله: (والإيمان به واجب) أي: بالاستواء دون تكييف ولا تمثيل، وهذا الشأن في جميع الصفات.

- قوله: (والسؤال عنه بدعة)؛ لأنه من علم الغيب، وقول على الله بلا علم، وهكذا يُقال في سائر الصفات. ويقول في صفة العلو والعلم: (الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو من علمه مكان)[٨].

وأما في صفة النزول فقد جاء عن زهير بن عباد قال: (كل من أدركت من المشايخ: مالك، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى، وابن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: النزول حق)[٩].

---

(١) ينظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للبيهقي (ص: ١١٥).

(٢) وقد نسبه أيضا إلى الإمام مالك البغدادي في كتابه أصول الدين(ص:١٣٢) ولم يرتضِ هذا القول.

(٣) هنا يعني أحاديث الصفات كما دل عليه السياق الذي قبله وبعده.

(٤) عارضة الأحوذي لشرح الترمذي، لابن العربي المالكي (٣/١٦٦).

(٥) تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩-٢٢٠).

(٦) المصدر السابق (٧/ ٢٢٠).

(٧) التمهيد (٧/ ١٣١).

(٨) أخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص: ٣٥٣) الانتقاء (ص: ٣٥).

(٩) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (٤٧) (ص:١٠٢) وينظر للاستزادة حول هذه المسألة: شرح حديث النزول (ص: ٥٨) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٥).

وأما ما نسب للإمام مالك أنه نفى النزول وفسرّه بنزول أمره، فهو مبني على روايتين:

الرواية الأولى: (قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب: يتنزل ربنا - تبارك وتعالى - أمره، فأما هو، فدائم لا يزول. قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حسن والله، ولم أسمعه من مالك)[١]

أما الرواية الثانية: قال: (إنه ينزل أمره) وجاءت في التمهيد لابن عبد البر[٢].

وهاتان الروايتان لا تصح عن الإمام مالك؛ لأن الرواية الأولى من رواية (حبيب بن أبي حبيب)، وقد أجمع علماء الجرح والتعديل على كذبه، وأنه متروك الحديث، قال يحيى بن معين: (ليس بشيء)[٣] وقال أحمد: (ليس بثقة وكان يكذب)[٤]. وقال أبو حاتم الرازي: (كان يحيل الحديث ويكذب، متروك الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة)[٥] وقال النسائي: (متروك الحديث)[٦] وقال ابن حبان: (كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروي عن الثقات الموضوعات كان يُدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم...)[٧] وقال ابن عدي: (كاتب مالك بن أنس يضع الحديث)[٨]، وعلى فرض أن حبيباً هذا غير مجروح؛ فإن الراوي عنه وهو (صالح بن أيوب)، مجهول[٩].

أما الرواية الثانية: ففيها: محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم أبو الخطاب الشاعر المعروف (بالجَبُّلي)[١٠]، قال عنه الخطيب: (كان رافضياً شديد الترفض)[١١].

وبهذا يتضح عدم صحة هاتين الروايتين-والله أعلم-.

وفي رؤية الله يوم القيامة: سُئل مالك أَيُرى الله يوم القيامة؟ فقال: نعم، يقول الله-عز وجل-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] وقال لقوم آخرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥])[١٢].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥) وذكرها ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٠٥).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٨٩/١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٢).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٠/٣).

(٦) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٨٩/١).

(٧) المجروحين (٢٦٥/١).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).

(٩) ينظر: لسان الميزان (٢٨٠/٤).

(١٠) (الجَبُّليّ: بفتح الجيم وضم الباء المشددة المنقوطة بنقطة واحدة، وهذه النسبة إلى جبّل، وهي بلدة على الدجلة بين بغداد وواسط) الأنساب للسمعاني (٣/ ١٩٤) وهكذا ضبطها بشار عواد في تحقيقه لتاريخ بغداد: (٤/ ١٧٠) هامش رقم(٣).

(١١) تاريخ بغداد (٤/ ١٧٠) (١٣٦٢) وينظر: لسان الميزان (٥/ ٣٠٣).

(١٢) الانتقاء (ص: ٣٦).

وفـي القـرآن وصفة الـكلام قال-رحمه الله-: (القرآن كلام الله-عـز وجل)[1]. وقال: «من قال القرآن مخلوق يؤدب ويحبس حتى تعلم منه التوبة»[2].

المبحث الثاني: أقوال مالك في بقية أركان الإيمان

المطلب الأول: الإيمان بالأنبياء والمرسلين

يعتقد الإمام مالك-رحمـه الله-تبعاً لما ثبت عنه بوجوب التسليم بالكتاب والسنة، وتعظيم الأنبيـاء والرسـل، ومـن ذلك أنه قـال: (ومن سب أحـدًا من الأنبيـاء والرسل، أو جحـد ما أنزل عليـه، أو جحد منهم أحـداً، أو جحد ما جاء به فهو بمنزلة من سب رسول الله ﷺ، يصنع فيه ما يصنـع فيه هو؛ لأن الله -تعالى-يقـول: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقـرة:١٣٦]، ثـم قال-تعالى-على إثرها: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقـرة:١٣٧]، وقال في النسـاء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٥٠])[3].

المطلب الثاني: الإيمان بالقدر

وأمـا أقوال الإمام مالك في القدر فقد ذكر في الموطأ بعض الأبواب المتعلقة بالقدر، منها: (باب النهي عن القول بالقدر) و (باب ما جاء في القدر) وله كتاب في القدر والرد على القدرية-مفقود-[4].

وهنـاك أقوال للإمام مالك فـي القدر نقلها جمع من العلماء، منهـم: أبو داود (٢٧٥هـ) في مسائل أحمـد، وأبو عاصم في السنة (٢٨٧هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ) في الصفات، والهروي في ذم الـكلام، وابن عبد البر في التمهيد، والآجرّي (٣٦٠هــ) في الشريعة، وأبو نُعيم (٤٣٠هت) في

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٧٤).

(٢) المصدر نفسه (١/ ١٧٤).

(٣) البيان والتحصيل (١٦/ ٤١٥).

(٤) ذكره القاضي عياض (٥٤٤هـ) في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٩٠) وقال عنه: (وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن رحمه الله وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه الله تعالى...).

الحلية، واللالكائي(٤١٦هـ) في شرح أصول اعتقاد أهل السنة[١].

وأختار منها الآتي:

-فعن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، قال: قال مالك بن أنس: (ما أضل من كذب بالقدر لو لم يكن عليهم فيه حجة إلا قوله-تعالى-: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢] لكفى به حجة)[٢].

-وقال القاسم بن الحكم: سألت مالكاً عن القدرية من هم؟ فقال: (سألت أبا سهيل كما سألتني، فقال: الذين يقولون الاستطاعة إليهم إن شاءوا أطاعوا وإن شاءوا عصوا)[٣].

- وعن سعيد بن عبد الجبار، قال: سمعت مالك بن أنس، يقول: (ورأيي فيهم أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قتلوا-يعني القدرية-)[٤].

-وعن [ضمرة][٥] بن ربيعة(٢٠٢هـ) أن مالكاً قال: «لم نؤمر أن نتكل على القدر، وإليه نصير»[٦]. وفيه بيان أن القدر ليس حجة لمن ارتكب الذنوب.

المطلب الثالث: الإيمان باليوم الآخر والميزان

وأما الإيمان باليوم الآخر: فله أقوال-موافقة لما ورد في النصوص-، منها: ما يتعلق بأشراط الساعة، حيث يقول: (بلغني أنه تبعث نار من أرض اليمن تسوق الناس سوقاً إلى أرض المحشر)[٧].

وفي عذاب القبر والجنة ونعيمها والنار وجحيمها: روى أحاديث عن النبي ﷺ في الموطأ لا مجال لذكرها هنا ولكن أذكر منها حديث عائشة-رضي الله عنها- أن يهودية جاءت تسألها، فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول الله ﷺ: أيعذب الناس في قبورهم؟ فقال رسول الله ﷺ: عائذاً بالله من ذلك، ثم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة مركباً، فخسفت الشمس، فرجع ضحى، فمر رسول الله ﷺ بين ظهراني الحجر، ثم قام يصلي، وقام الناس وراءه، فقام قياماً طويلاً، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع فسجد، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام

---

(١) ينظر: الشريعة للآجري (٢/ ٩١٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٤٨) السنة لابن أبي عاصم (١/ ٨٨) حلية الأولياء (٦/ ٣٢٦).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة للآجري (٢/ ٩١٤) (٥٠٨).

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٤٨).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة لابن أبي عاصم (١/ ٨٧).

(٥) للتنبيه في المطبوع (حمزة) وهو تحريف.

(٦) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٥١).

(٧) البيان والتحصيل (١٧/ ٣٦٠).



الأول، ثـم ركع ركوعاً طويلاً وهـو دون الركوع الأول، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم رفع، فسجد، وانصرف، وقال رسول الله ﷺ : ما شاء الله أن يقول، «وأمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر»[1].

وفي الميزان: جاء عن زهير بن عباد (٢٣٨هـ) أنه قال: كل من أدركت من المشايخ مالك، وسفيـان، وفضيـل، وعيسى بـن يونس، وابن المبـارك، ووكيع بن الجراح، كانـوا يقولون: الميزان حق)[2].

المبحث الثالث: أقوال مالك في مسائل الإيمان

قول الإمام مالك في الإيمان متقرر ومعروف عند العلماء، فهو موافق للكتاب والسنة ولأقوال السلف، حيث يقول: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[3].

وعن أشهب بن عبد العزيز (٢٠٤هـ) قال: قال مالك: (أقام الناس يصلون نحو بيت المقدس ستـة عشر شهـرًا، ثم أُمروا بالبيـت الحرام، فقال الله-تعالـى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقـرة:١٤٣] أي صلاتكـم إلى بيت المقدس، قال مالك: وإني لأذكر بهـذه الآية قول المرجئة: إن الصـلاة ليست من الإيمـان)[4]. وأما ما نقله بعض العلماء بـأن مالكًا-رحمه الله-يرى زيادة الإيمـان دون النقصان فهـو غير صحيح ومخالف للمشهور من قوله، فعـن عبد الله بن وهب قَالَ: (سُئِلَ مالـكُ بنُ أنَسٍ عن الإيمانِ؟ فقال: قَـوْلٌ وَعَمَلٌ، قُلْـتُ: أَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ قَـدْ ذَكَرَ اللَّهُ-سُبْحَانَـهُ فـي غَيْرِ آيٍ من الْقُرْآنِ أَنَّ الإيمَانَ يَزِيدُ فَقُلْتُ لَهُ أَيَنْقُصُ قَالَ دَعِ الْكَلامَ فِي نُقْصَانِه وَكُفَّ عَنْهُ فَقُلْتُ فَبَعْضُهُ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ قَالَ نَعَمْ)[5]. قال شيخ الإسلام: (وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعيـن لـم يوافقوا في إطـلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة فـي القرآن ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه؛ وهو المشهور عند أصحابه: كقول سائرهم: إنه يزيد وينقص)[6]

المبحث الرابع: أقوال مالك في الصحابة والإمامة

المطلب الأول: أقوال مالك في الصحابة

جـاء عن عبـد الله العنبري(٢٢٨هـ)، عن مالك-رحمـه الله-أنه قال: (مـن تنقص أحدًا مـن أصحـاب رسـول الله ﷺ أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق فـي فيء المسلمين، ثم تلا

(١) أخرجه في الموطأ حديث (٦٠٦) وهو في البخاري (١٠٤٩).

(٢) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص: ١٦٥).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٧٤) وابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٣٥).

(٤) أورده ابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٣٤).

(٥) أورده ابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٣٣) والقاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٤٣).

(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٦).

قوله-تعالى-: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧] حتى أتى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]، فمن تنقصهم أو كان في قلبه عليهم غل فليس له في الفيء حق)[١].

وقد جاء عن مالك-رحمه الله-في حكم سب أو شتم الصحابة روايتان:

الأولى: أنه يؤدّب، قال مالك-رحمه الله-: (من شتم النبي ﷺ قُتل، ومن شتم أصحابه أُدب)[٢].

الثانية: أنه يكفر، قال أبو عروة-رجل من ولد الزبير-قال: (كنا عند مالك فذكروا رجلًا ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح من الآية:٢٩] فقال مالك: من أصبح في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته الآية)[٣]. قال القرطبي(٦٧١هـ) -معلقًا على كلام مالك-: (لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم، أو طعن عليه في روايته: فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين)[٤].

وهذان قولان لأهل العلم، لكن يحتاج المقام هنا تفصيل المسألة أكثر؛ لكي يتوجه القولان المرويان عن مالك-رحمه الله-وذلك ببيان أحوال الساب للصحابة على النحو الآتي:

١-أن يسبهم سبًا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم-ومنهم مالك-.

٢-أن يسبهم أو يلعنهم ويقبحهم مطلقًا، فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد، ولكن الصواب أنه يكفر.

٣-أن يسبهم أو يلعنهم؛ لأنهم ارتدّوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا، أو أنهم فسّقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضا في كُفره؛ لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٢) الشفا(٢/ ٦٥٢).

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٤) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٧).

عنهم[1].

المطلب الثاني: أقوال مالك في الإمامة

لا يختلف الإمام مالك في موقفه من الإمامة العظمى عن موقف علماء السلف في عدم الخروج على الإمام، والسمع والطاعة له، وأما من زعم أن الإمام مالكاً يرى جواز الخروج، فهذا يخالف ما نُقل عنه، وعن أصحابه.

أما ما نقل عنه، فمنها: أنه سُئل: أيأتي الرجل إلى السلطان فيعظه، وينصح له، ويندبه إلى الخير؟

فقال: إذا رجا أن يسمع منه، وإلا فليس ذلك عليه)[2].

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) -معلقًا على هذه الإجابة-: (إنما فر من فر من الأمراء؛ لأنه لا يمكنه أن ينصح لهم، ولا يغير عليهم، ولا يسلم من متابعتهم)[3].

فإذا لم يوجب مجرد النصيحة التي لا يخالف فيها أحد إذا رجا ألا يسمع منه، مخافة أن يتسبب له مفسدة أعظم، فكيف بالخروج بالسيف، وقد عُلم بالتجربة وقبل ذلك بالدليل مفاسد ذلك؟!

أما عن علماء المالكية، وهم أعرف الناس بقول مالك، فقد نقل بعضهم الإجماع منهم: ابن عبد البر (٤٦٢هـ)، حيث يقول: (ولا خلاف بين العلماء أن الحج يقيمه السلطان للناس، ويستخلف على ذلك من يقيمه لهم على شرائعه وسننه، ويصلي خلفه الصلوات كلها برًا كان أو فاجرًا أو مبتدعًا ما لم تخرجه بدعته من الإسلام)[4].

ومنهم ابن بطال (٤٤٩هـ)، حيث يقول: (في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلّب طاعته لازمة، ما أقام الجمعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه)[5].

وقد نقل أصحابه في عقائدهم: مسألة عدم الخروج على الإمام، منهم: ابن أبي زيد القيرواني[6]، وكذلك أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي، حيث يقول: (والحج والجهاد مع

(١) ينظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص: ٥٨٦).
(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ٢٨٥).
(٣) المصدر السابق (٢١/ ٢٨٦).
(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ١٠).
(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٨).
(٦) ينظر: مقدمة ابن أبي زيد (ص٦١).

كل خليفة بر وفاجر، ولا يقطع ذلك ظلم ظالم، ولا جور جائر)[1] وقال أبو عمرو الداني: (وواجب الانقياد للأئمة، والسمع والطاعة لهم في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وإعظامهم وتوقيرهم، وكذا طاعة خلفائهم، والنائبين عنهم من الأمراء، والقضاة، والحكام، والعمال، والسعاة، وجباة الخراج والأموال، وسائر من استخلفوه في شيء مما إليهم النظر فيه، ولا يجب الخروج عليه، والمشاقة لهم ...)، ثم قال: (ويلزم ترك طاعته فيما هو عاص فيه من ظلم، وجور، وعصيان، وبدعة، ولا يجب بهذه الأمور خلعه، ولا الخروج عليه)[2].

وقال الإمام الشاطبي: (قيل ليحيى بن يحيى: البيعة مكروهة؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر لعبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك. أخبرني بذلك مالك عنه أنه كتب إليه، وأمر له بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ. قال يحيى: والبيعة خير من الفرقة)[3].

---

(١) ينظر: الرد على أهل البدع وتبيين أصول السنة، وحفظ ما لابد للعمل به بشاهد الحديث والقرآن (ص:٣٥).

(٢) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص: ٢٤٢-٢٤٢) وينظر: السنن الواردة في الفتن وعوائلها والساعة وأشراطها (٢/٣٨١).

(٣) (الاعتصام) للشاطبي(٣/ ٣٣).



الفصل الثالث: عقيدة الإمام الشافعي.

المبحث الأول: عقيدة الإمام الشافعي في الإيمان بالله.

المطلب الأول: قوله في التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات

المبحث الثاني: أقوال الشافعي في بقية أركان الإيمان.

المبحث الثالث: أقوال الشافعي في مسائل الإيمان.

المبحث الرابع: أقوال الشافعي في الصحابة والإمامة.

المطلب الأول: أقوال الشافعي في الصحابة.

المطلب الثاني: أقوال الشافعي في الإمامة.



المبحث الأول: عقيدة الإمام الشافعي في الإيمان بالله

المطلب الأول: قوله في التوحيد

يعتقد الإمام الشافعي مع شيخه الإمام مالك بأن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، فقد أخرج الهكّاري في (اعتقاد الشافعي) بسنده عن المزني، أنه سمع الشافعي يقول: سألت مالكاً عن الكلام والتوحيد، فقال: محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء، ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[1] فما عصم به الدم والمال، حقيقة التوحيد)[2]. ومعلوم أن الذي جعل دماءهم وأموالهم معصومة هو الكفر بالطاغوت والإيمان بالله.

فهنا بيّن أن أول واجب هو التوحيد وإفراده بالعبادة، وهذا هو التوحيد الذي جاءت به الأنبياء، وهو الإقرار بالشهادتين، وليس مثل ما يقوله بعض المتكلمين بأنه النظر العقلي.

ويؤيد هذا قوله في كتاب الأم: (إن أول ما أنزل الله عليه ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم أنزل عليه بعدها ما لم يؤمر فيه بأن يدعو إليه المشركين فمرت لذلك مدة. ثم يقال أتاه جبريل-عليه السلام-عن الله-عز وجل-بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم إلى الإيمان به ...)[3]. وقال عن الصلاة: (هي أبين ما افترض الله-عز وجل-عليه بعد توحيد الله وشهادة أن محمدًا رسول الله ، والإيمان بما جاء به من الله-تبارك وتعالى-)[4].

وهذا ما قرره صاحب الشافعي أبو العباس بن سُريج(٣٠٦هـ)، فقد (قيل له: ما التوحيد؟ قال: (توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، وتوحيد أهل الباطل من المسلمين الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإبطال ذلك)[5].

وفي سد الذرائع للشرك، يقول: (وأحب ألاّ يُزاد في القبر تراب من غيره، وليس بأن يكون فيه تراب من غيره بأس، إذا زيد فيه تراب من غيره ارتفع جداً، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبراً أو نحوه، وأحب أن لا يُبنى، ولا يُجصص؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء)[6].

وقال: (وأكره أن يُبنى على القبر مسجد، وأن يسوى، أو يصلى عليه، وهو غير مسوى أو

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة (٢٥) ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا الشهادتين (٢١) من حديث أبي هريرة وابن عمر.

(٢) أخرجه الهكاري في اعتقاد الإمام الشافعي (١٩) (ص:٢٦-٢٧) ونقله الذهبي في السير (١٠/ ٢٦).

(٣) الأم (٤/ ١٦٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٩٢).

(٥) أورده الهكّاري في اعتقاد الشافعي(٢٠) (ص:٢٧) وقوّام السنة في الحجة في بيان المحجة (١/ ١٠٧) .

(٦) الأم (١/ ٣١٦).

يصلى إليه-قال-: وإن صلى إليه أجزأه، وقد أساء، أخبرنا مالك أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقى دينان بأرض العرب»[1] -قال-: وأكره هذا للسنة، والآثار، وأنه كره -والله تعالى أعلم- أن يعظم أحد من المسلمين؛ يعني يتخذ قبره مسجدًا، ولم تؤمن في ذلك الفتنة، والضلال على من يأتي بعد؛ فكره-والله أعلم-؛ لئلا يوطأ، ولأن مستودع الموتى من الأرض ليس بأنظف الأرض، وغيره من الأرض أنظف)[2].

والكراهة هنا بمعنى التحريم؛ وهو مراد المتقدمين-كما تقدم في مبحث أبي حنيفة-، وليس كما درج عليه المتأخرون على كراهة التنزيه، أو على ما ليس بحرام، والإمام الشافعي أطلق لفظ الكراهة[3]؛ لأن الحرام يكرهه الله ورسوله؛ ودليل ذلك أنه استشهد بحديث رسول الله ﷺ قال «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم...»[4].

وقال في الحلف بغير الله: (وكل يمين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت»[5])[6].

وفي نسبة المطر إلى النوء أو الاستسقاء بالنجوم يقول: (-والله أعلم -أن من قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك إيمان بالله؛ لأنه يعلم أنه لا يمطر ولا يعطي إلا الله-عز وجل-وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك، يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا؛ فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ لأن النوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه، ولا لغيره شيئاً، ولا يمطر، ولا يصنع شيئًا، فأما من قال: مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا بوقت كذا، فإنما ذلك كقوله مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفراً، وغيره من الكلام أحب إلي منه)[7].

وهذا التفصيل هو الذي عليه السلف-رحمهم الله-.

المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات

الإمام الشافعي سار على منهج السلف في إثبات الصفات لم يخرج عنه، وهذا الثابت عنه، فقال في استفتاح كتابه الرسالة: (الحمد لله... الذي هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفه به

---

(١) أخرجه مرسلاً في الموطأ (٥٧١)

(٢) الأم (٣١٧/١).

(٣) قال الغزالي في المستصفى (ص: ٥٣-٥٤): (فكثيرًا ما يقول الشَّافعيُّ -رحمه الله-: (وأكره كذا وهو يريد التحريم) وينظر للاستزادة حول هذه المسألة: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٤) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ١٦٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب (٤٣٧) ومسلم، كتاب: المساجد ومواضعُ الصَّلاة، بابٌ: النَّهْيُ عن بناء المساجد على القُبُور (٥٣٠) من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا (٦١٠٨) ومسلم، كتاب الإيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله (١٦٤٦) من حديث ابن عمر-رضي الله عنهما-.

(٦) الأم (٦٤/٧).

(٧) المصدر السابق (١/ ٢٨٨).

خلقه)[1].

وتقـدم كلام الشافعـي في أن من حلـف بأسماء الله وحنث، فعليه كفـارة[2]؛ وعلل ذلك بأن أسماء الله غير مخلوقة[3].

وعن الربيع بن سليمان أنه قال: سمعت الشافعي-رحمه الله- يقول: (أسماء الله-عز وجل- وصفاته غير مخلوقة)[4].

وأخرج اللالكائي(٤١٦هـ) عن الشافعي أنه قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق)[5].

وفـي إثباتـه للصفـات على طريقـة السلف، يـروي البيهقي عـن سعيد بن أسـد قال: قلت للشافعي-رحمـه الله-: ما تقول في حديث الرؤية؟ فقـال لي: يا ابن أسد اقض علي حييت أو مت: أن كل حديث يصح عن رسول الله ﷺ فإني أقول به وإن لم يبلغني)[6].

وعـن الرَّبيع بن سليمان وغيره، قـال: سمعت الشافعي يقول: (إن الله-عز وجل-يراه أولياؤه في الآخرة)[7].

وقال-رحمه الله-: (لله-تعالى-أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله-تعالى-قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القـول بهـا فيمـا روى عنه العدول. فـإن خالف ذلك بعد ثبـوت الحجة عليه فهو كافـر بالله، وأما قبـل ثبـوت الحجة عليه من جهة الخبر معذور بالجهل؛ لأن علم ذلـك لا يدرك بالعقل، ولا بالرَّويَّة والفكر...).

ويواصـل بعدهـا في إثبات مجموعة من الصفات فيقول: (ونحـو ذلك إخبار الله-سبحانه- إيانـا: أنه سميع بصيـر، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائـدة من الآية:٦٤]، وأن لـه يمينًا بقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: من الآيـة:٦٧] وأن له وجهًا بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ﴿القصـص:٨٨﴾ وقولـه: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمـن:٢٧] وأن له قدماً بقوله: «حتى يضـع الرب فيها قدمه»[8] يعني جهنم، وأنه يضحك من

(١) الرسالة للشافعي (ص: ٨).
(٢) تقدم قريبا وأخرجه الهكاري بسنده في اعتقاد الشافعي (٩).
(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٢٠).
(٤) أخرجه الهكّاري في اعتقاد الشافعي (٨).
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٨١) (٤٥٢).
(٦) الاعتقاد للبيهقي (ص: ١٣١).
(٧) أخرجه ابن عبد البر في الانتقاء (ص: ٨١).
(٨) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته (٦٦٦١) ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون (٢٨٤٨) من حديث أنس-رضي الله عنه-.

عبده المؤمن بقوله «إنه لقي الله وهو يضحك»[1] وأنه يهبط[2] كل ليلة إلى سماء الدنيا لخبر رسول الله ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور لقول رسول الله ﷺ إذ ذُكر الدجال فقال: «إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور»[3] وإن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة كما يرون القمر ليلة البدر[4]، وأن له إصبعاً بقول النبي ﷺ: «ما من قلب إلا بين إصبعين من أصابع الرحمن»[5].

ثم يقول في نهاية كلامه: (ونثبت هذه الصفات، وننفي عنها التشبيه عن نفسه-تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى من الآية:١١])[6].

فانظر كيف وافق معتقد السلف، وأثبت الصفات الآتية:

١-السمع والبصر.

٢-اليدين.

٣-الوجه.

٤-القدم.

٥-الضحك.

٦-الأصابع.

---

(١) ونصه: «يضحك الله إلى رجلين، يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة»، فقالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: «يقاتل هذا سبيل الله عز وجل فيستشهد، ثم يتوب الله على القاتل، فيسلم، فيقاتل في سبيل الله عز وجل فيستشهد» أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسدد بعد ويقتل (٢٨٢٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-.

(٢) (يهبط) من الألفاظ الواردة في حديث النزول، فقد جاءت عند أبي داود الطيالسي في مسنده (٢٥٠٧) وأحمد في المسند (٨٩٧٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري-رضي الله عنهما-وأحاديث النزول متواترة وهي في الصحيحين أخرج منها البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل (١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه (٧٥٨).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩] (٧٤٠٧).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله-تعالى-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣](٧٤٣٧) ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية(١٨٢)، من حديث أبي سعيد الخدري وجاء عندهما أيضًا من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه-.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٦٣٠)، ابن ماجه (١٩٩)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٦٩١)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٩٠) ابن حبان في صحيحه (٩٤٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٨٢)، وابن منده في التوحيد (١١٨)، والحاكم في المستدرك (٣١٤١)، وصححه ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (٢٠٥٠) (٢٤١٩) من حديث النواس بن سمعان الكلابي-رضي الله عنه-.

(٦) هذه العقيدة عن الشافعي مدارها على ابن أبي حاتم-تقدم تخريجه في التعريف بكتب الشافعي-أخرجه ابن أبي يعلى(٥٢٦هـ) في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣) والهكّاري في اعتقاد الشافعي (٧) وأوردها ابن قدامة في إثبات صفة العلو من طريق الهكاري (ص: ١٨١) ورواها عبد الغني المقدسي من طريق العشاري(٤٥١ه) -نقلها بالسند إليه برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي (١١٠١ه) من طريقه في ثبته (الأمم لإيقاظ الهمم) مخطوط رقم: (١٥٨٩) وأوردها الذهبي في العلو (٤١٠) (٢/ ٩٢٧) والعرش (٢٠٣) (٢/ ٢٢٩) وإثبات اليد (٦٢) (ص:٣٧) وتاريخ الإسلام (١٢/ ٨٢) (١٢/ ١٢٠٦) والسير (٢٠/ ٣٤١) (٢١/ ٤٤٧) والأربعين في صفات رب العالمين (٨٦).

هـذا مـا تيسر نقله فـي هذا المطلب عـن عقيدته-رحمـه الله-التي هي في غايـة الوضوح وموافقة للكتاب السنة وفهم السلف.

المبحث الثاني: أقوال الشافعي في بقية أركان الإيمان

المطلب الأول : عقيدته في الأنبياء والمرسلين

ذكـر الإمام الشافعي اعتقاده في الأنبياء والرسل، قائـلاً: (خلق الله-تعالى-الخلق لعبادته ثم أبان-جل وعلا-أن خيرته من خلقه أنبياؤه، فقال-تبارك اسمه-: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [البقـرة: ٢١٣] فجعـل ﷺ مـن أصفيائه دون عبـاده بالأمانة علـى وحيـه والقيام بحجتـه فيهم، ثم ذكر مـن خاصته صفوته فقال-جـل وعز-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آل عمـران: ٣٣] فخصـص آدم ونوحـاً بإعـادة ذكـر اصطفائهما، وذكر إبراهيم فقال-جل ثنـاؤه- ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النسـاء: ١٢٥] وذكـر إسماعيل بن إبراهيـم فقال -عز ذكـره- ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ [مريـم: ٥٤] ثم أنعم الله-عـز وجل-على آل إبراهيم و[آل] عمـران في الأمم فقال -تبارك وتعالـى-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ (٣٣) ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣٣ - ٣٤] .

(قـال الشافعي) -رحمه الله تعالى-ثم اصطفى الله-عز وجل-سيدنا محمداً ﷺ من خير آل إبراهيـم، وأنزل كتبه قبـل إنزاله الفرقان على محمد -صلى الله عليـه وسلم- بصفة فضيلته وفضيلـة من اتبعـه به فقال-عز وجـل-: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا (٢٩) ﴾ [الفتـح: ٢٩] وقـال لأمتـه: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمـران، مـن الآيـة: ١١٠] ففضيلتهم بكينونتهـم مـن أمته دون أمم الأنبيـاء، ثم أخبر-جل وعز-أنه جعله فاتـح رحمته عند فترة رسله فقـال: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائـدة، مـن: ١٩] وقـال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ (٢) ﴾ [الجمعة: ٢]

وكان فـي ذلـك ما دل علـى أنه بعث إلى خلقـه؛ لأنهم كانوا أهـل كتاب، أو أمييـن وأنه فتح به رحمته وختم به نبوتـه، فقال-عز وجل-: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحـزاب: ٤٠] وقضـى أن أظهـر دينه على الأديان فقـال-عز وجل-: ﴿ هُوَ

﴿ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣])[١].

المطلب الثاني: عقيدته في اليوم الآخر والمشيئة

أما اليوم الآخر وأحواله، قال الشافعي: (وإن عذاب القبر حق، ومساءلة أهل القبور حق، والبعث، والحساب، والجنة والنار، وغير ذلك مما جاءت به السنن، وظهرت على ألسنة العلماء، وأتباعهم من بلاد المسلمين حق)[٢].

فبدأ بذكر القبر، ثم البعث، ثم الحساب والجنة والنار.

وقال الشافعي في مسائل القدر: (إن مشيئة العباد هي إلى الله-تعالى-ولا يشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين، وإن أعمال الناس خلق من الله فعل للعباد، وإن القدر خيره وشره من الله-عز وجل-)[٣].

وقال-رحمه الله-: (في كتاب الله المشيئة له دون خلقه، والمشيئة إرادة الله بقول الله-تعالى-: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠] فأعلم-عز وجل-خلقه إن المشيئة له)[٤]. فهنا قرر أن أعمال العباد هي من خلق الله، مع إثبات مشيئة وفعل العباد.

وعن مراتب القدر يقول في أبيات شعرية -رداً عن سؤال ورده-:

(ما شئت كان وإن لم أشأ.. وما شِئتُ إن لم تشأ لم يكن

خلقت العباد على ما علمتَ.. ففي العلم يجري الفتى والمسن

على ذا مَنَنتَ وهذا خذلتَ ... وهذا أعنت وذا لم تُعن

فمنهم شقيٌ ومنهم سعيدٌ ... ومنهم قبيحٌ ومنهم حسن)[٥].

فهذه ثلاث مراتب: (مشيئة، وخلق، وعلم) أما المرتبة الرابعة، وهي الكتابة فأنشد قائلا:

(الهم فضل والقضاء غالب ... وكائنٌ ما خطّ في اللوحِ)[٦].

المبحث الثالث: أقوال الشافعي في مسائل الإيمان

يعتقد الإمام الشافعي بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فقد أخرج ابن عبد البر (٤٦٣هـ) عن الرَّبِيع قال: (سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد بالقلب، ألا ترى قول الله

---

(١) الأم للشافعي (٤/ ١٦٧-١٦٨).

(٢) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٢٥).

(٣) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٢٥) ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٥).

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٣١٠).

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٣٠٤) والبيهقي في الاعتقاد (ص: ١٦٢).

(٦) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ١٠٨).

-عز وجل-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة:١٤٣] يعني صلاتكم إلى بيت المقدس فسمى الصلاة إيمانا، وهي قول وعمل وعقد)[١].

وقال الشافعي ليلةً للحُميدي: (ما يحتج عليهم -يعني على أهل الإرجاء- أَحَجَّ من قوله -عز وجل-: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾ [البينة:٥])[٢].

وقال-رحمه الله-: (كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر)[٣].

وفي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، قال: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)[٤].

المبحث الرابع: أقوال الشافعي في الصحابة والإمامة

المطلب الأول: أقوال الشافعي في الصحابة

قال-رحمه الله-: (وقد أثنى الله-تبارك وتعالى-على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم الله وهنَّاهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصدِّيقين والشهداء والصالحين، هم أدَّوْا إلينا سنن رسول الله ﷺ وشاهدوه والوحي ينزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامًّا وخاصًّا، وعَزْماً وإرشاداً، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمرٍ استدرك به علم واستنبط به. وآراؤهم لنا أَحْمَدُ وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا -والله أعلم-)[٥].

وهذا الكلام يبين فيه فضل الصحابة-رضي الله عنهم-على غيرهم، وأنهم أعلم من غيرهم؛ لما امتازوا به من الصحبة ومشاهدة الوحي، وتلقي العلم مباشرة من النبي ﷺ مما جعل أقوالهم تَقدُّم على من جاء بعدهم.

وفي مسألة التفضيل بين الخلفاء الأربعة، يقول: (خلافة أبي بكر -رضي الله عنه- قضاها في سمائه، وجمع عليه قلوب أصحاب نبيه)[٦].

ويقول: (أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي-رضي الله

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص: ٨١).

(٢) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٣٨٦).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ٩٥٦) (١٥٩٣).

(٤) أخرجه البيهقي في الاعتقاد للبيهقي (ص: ١٨١).

(٥) أورده البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٤٢).

(٦) أورده ابن قدامة في إثبات صفة العلو من طريق الهكاري (ص: ١٨١).

عنهم-)[1].

وهذا هو ما استقر عليه قول أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: أقوال الشافعي في الإمامة

لا يختلف الإمام الشافعي عن السلف في اعتقادهم بالإمامة والسمع والطاعة، وعدم الخروج على الإمام، حيث يقول: (والسمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يُصلون، والولاة لا يخرج عليهم بالسيف...)[2]، وقال: (والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليه بالسيف)[3].

وأما قول الزبيدي(١٢٠٥هـ): (وذهب الشافعي في القديم إلى أنه ينعزل)[4] أي الحاكم إذا ظهر فسقه، فلا يصح نسبته إلى الإمام الشافعي؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

أولاً: الزبيدي في نقله هذا صرّح بأنه في مذهب الشافعي القديم، ومعلوم أن الشافعي له مذهبان، ولا يُعتمد في مذهبه إلا الجديد منه، ثم نقله بغير إسناد.

ثانيًا: أن الشافعي نفسه قد ثبت بقوله-كما تقدم-عدم الخروج بالسيف في (وصية الشافعي).

ثالثًا: أن أصحاب الشافعي قد نقل بعضهم الإجماع، والبعض الآخر قرر مسألة عدم الخروج، ومن أبرز أصحابه الذين نقلوا الإجماع الإمام المزني(٢٦٤هـ)، حيث قال: (وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله-عز وجل-كيما يعطف بهم على رعيتهم)[5]، وهو أعلم الناس بقول الشافعي، وأكثر من صحبه في مصر التي كان فيها مذهبه الجديد، وقد قال الشافعي عنه: (المزني ناصر مذهبي)[6]، وكذلك الإمام النووي(٦٧٦هـ)[7]، وهو من أعلم الناس بمذهب الشافعي نقل الإجماع في ذلك، فهل يغفل عن كلام الشافعي وهو من أكابر الشافعية وصاحب المجموع؟!، بل خطّأ هذا الزعم وردَّهُ قائلاً: (وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً: فغلط من قائله مخالف للإجماع)[8].

ومن أصحاب الشافعي الذين نقلوا الإجماع: أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ)، حيث قال -في مرحلة رجوعه لمنهج السلف-: (وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من

---

(١) أورده البيهقي في الاعتقاد (ص: ٣٦٨) (١/ ٤٤٢).

(٢) أخرجه الهكاري في اعتقاد الشافعي (ص:١٦) تحقيق د. عبد الله البراك.

(٣) المصدر السابق(ص:١٨).

(٤) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٣٣).

(٥) شرح السنة (ص: ٨٧).

(٦) وفيات الأعيان (١/ ٢١٧)، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٩٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤٩٣).

(٧) فقال: (وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٢٩).

(٨) المصدر نفسه.



ولـي شيئًـا من أمورهـم عن رضى أو غلبـة وامتدت طاعته من بـر وفاجر لا يلـزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل...)[٩].

وقـال البغوي(٥١٦هـ): (وترك الخروج عليهم بالسيف إذا ظهر منهم حيف، أو سوء سيرة، وتنبيههم عند الغفلة، وألا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى بالصلاح لهم)[١٠].

وبهذا يتضح عدم صحة ما نسب إلى الشافعي بجواز الخروج على الحاكم الفاسق.

(٩) رسالة إلى أهل الثغر (ص: ١٦٨-١٦٩).

(١٠) شرح السنة للبغوي (١٣/ ٩٥) وينظر لكلام ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٨).





الفصل الرابع: عقيدة الإمام أحمد بن حنبل-رحمه الله-

المبحث الأول: عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الإيمان بالله

المطلب الأول: قوله في التوحيد.

المطلب الثاني: أقواله في إثبات الصفات

المبحث الثاني: أقوال الإمام أحمد في بقية أركان الإيمان

المبحث الثالث: أقوال الإمام أحمد في مسائل الإيمان

المبحث الرابع: أقوال الإمام أحمد في الصحابة والإمامة

المطلب الأول: أقوال الإمام أحمد في الصحابة.

المطلب الثاني: أقوال الإمام أحمد في الإمامة.



المبحث الأول: عقيدة الإمام أحمد بن حنبل في الإيمان بالله

المطلب الأول: قوله في التوحيد

يعتقد الإمام أحمد في توحيد الله كما يعتقد أئمة السلف مستندين في ذلك على الكتاب والسنة وفهم الصحابة، ففي توحيد المعرفة والإثبات يعتقد بإفراد الله-سبحانه-بالربوبية وصفات الكمال، وهذا يتضح من كلامه الذي قال فيه: (وأنه متى كان في ملكه مالا يريده بطلت الربوبية؛ وذلك مثل أن يكون في ملكه مالا يعلمه تعالى الله علواً كبيراً)[(١)].

وقال: (وقد خُلقت الجنة وما فيها، والنار وما فيها، خلقهما اللّٰه-عَزَّ وَجَلَّ-وخَلق الخلق لهما، لا يفنيان ولا يفنى ما فيهما أبدًا...

وخلق سبع سماوات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها أسفل من بعض، وبين الأرض العليا والسماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة عام، والماء فوق السماء العليا السابعة، وعرش الرحمن-عَزَّ وَجَلَّ- فوق الماء)[(٢)].

وأما منهجه في إثبات الصفات فهو إمام في هذا الباب، لا يختلف عن منهج السلف، ومن ذلك أنه قال: (ولا يوصف الله بشيء أكثر مما وصف به نفسه -عز وجل-)[(٣)].

وعن أبي بكر المروذي(٢٧٥هـ): سألت أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصححه أبو عبد الله وقال: (تلقتها العلماء بالقبول، تمر الأخبار كما جاءت)[(٤)]. وفي رواية الخلال: (قد تلقتها العلماء بالقبول، نسلم الأخبار كما جاءت، قال: فقلت له: إن رجلاً اعترض في بعض هذه الأخبار كما جاءت؟ فقال: يُجفى، وقال: ما اعتراضه في هذا الموضع؟! يُسلّم الأخبار كما جاءت).

وأما ما ورد في رواية حنبل عن الإمام أحمد أنه قال: (ونمرها كما جاءت بلا كيف، ولا معنى)[(٥)] فهي غلط على الإمام، ومخالفة للمحفوظ عنه، بل لما قرره-كما سيأتي- إضافة إلى أنها من مفاريد حنبل بن إسحاق[(٦)].

وقال-رحمه الله-: (وصِفُوا الله بما وَصَفَ به نفسه، وانفوا عن الله ما نَفاه عن نفسه)[(٧)].

---

(١) العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص: ١١٤).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٨).

(٣) المحنة، حنبل بن إسحاق بن حنبل (ص:٦٨).

(٤) أخرجه الخلال في السنة، رقم الأثر (٢٨٣) وأورده عبد الغني المقدسي في عقيدته-مطبوع بعنوان: الاقتصاد في الاعتقاد- (ص: ٢١٨).

(٥) مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٨).

(٦) ينظر لكلام ابن تيمية عن حنبل بن إسحاق في كتابه الاستقامة (٧٥/١) وكلام الذهبي في السير (١٣/ ٥٢) وابن القيم في مختصر الصواعق (ص: ٤٧٤).

(٧) أخرجها ابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ٥٨) [٥٠].

وقال-رحمه الله-: (لم يزل الله عالمًا قادرًا، لا متى ولا كيف)(١).

وقال-رحمه الله-: (لم يزل الله عالماً متكلماً يعبد بصفاته غير محدودة ولا معلومة، إلا بما وصف به نفسه سميعاً، عليماً، غفوراً، رحيماً، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، فهذه صفات الله وصف بها نفسه، لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد(٢)، كما استوى على العرش كيف شاء، المشيئة إليه والاستطاعة إليه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، لا تبلغه صفة الواصفين، وهو كما وصف نفسه، نؤمن بالقرآن محكمه ومتشابهه، كل من عند ربنا، قال الله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فاترك الجدل والمراء في القرآن، ولا تجادل ولا تمار، وتؤمن به كله، وترده إلى عالمه، إلى الله، فهو أعلم به، منه بدأ وإليه يعود)(٣).

وقد تميز الإمام أحمد بإظهار مذهب السلف بإثباته الصفة لله على وجه مفحم للمخالف الذي نفى الصفة(٤)، فيتقرر بذلك أمران:

الأول: إثبات الصفة.

الثاني: الرد على المخالف.

ولتوضيح ذلك أضرب أمثلة، منها: ما رواه ابن بطة في الإبانة أنه قيل له: «كان الله ولا قرآن؟ فأجاب: كان الله ولا علم؟ فالعلم من الله وله، وعلم الله منه، والعلم غير مخلوق، فمن قال: إنه مخلوق، فقد كفر بالله، وزعم أن الله مخلوق، فهذا الكفر البين الصراح)(٥).

وهذا الجواب رد وإثبات، إذ القرآن من علم الله، فمن قال بأن كلام الله أو القرآن مخلوق لزمه القول بأن علم الله مخلوق.

ويوضح ذلك أكثر في موضع آخر، حيث يقول: (إذا أردت أن تعلم أنّ الجهمي لا يُقرّ بعلم الله، فقل له: إن الله-تعالى-يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ﴾ [النساء: ١٦٦].

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ١٤١).

(٢) وقد ورد عنه نفي الحد، كما نقل ذلك أبو يعلى الفراء في كتاب الروايتين والوجهين-مسائل من أصول الديانات-(ص:٥٤-٥٥) وليس هذا تعارضاً، قال شيخ الإسلام: (فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد -رحمه الله- يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله-تعالى-أو صفاته بحد، أو يُقدِّرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سائر أئمة السلف، يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهه) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٨). فمراد الإمام أحمد هنا (عدم إحاطة علم الخلق به، وبكيفية حدّه، فلا يستطيعون أن يحدوه ويصفوه على ما هو عليه، وهذا يختلف عن قول الجهمية؛ إذ مرادهم نفي الحد أن الله لا يوصف بشيء، لأنه قال الله بذاته في كل مكان.

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى-الكتاب الثالث الرد على الجهمية-(المجلد الثاني/ ٣٣) برقم (٢٢٣).

(٤) فهو-رحمه الله-أكثر تفصيلا، ينظر لكلام شيخ الإسلام في فضائل الأئمة الأربعة(ص:١٠-١١).

(٥) المصدر السابق (المجلد الثاني/ ٣٤) برقم (٢٢٣).

وقال: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

وقال: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٧].

ويقال له: تُقرُّ بعلم الله هذا الذي أوقفتك عليه بالأعلام، والدلالات أم لا؟ ... فإن قال: ليس له علم، فقد كفر.

وإن قال: للّه علمٌ مُحدثٌ كفرَ -أيضاً- حين زعم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يَعلمُ حتى أحدث له علماً فَعَلِمَ.

وإن قال: للّه -تعالى- علمٌ وليس بمخلوق ولا محدثٍ، رجع عن قوله كُلِّه، وقال بقول أهل السنة)[1].

ومثال آخر: وذلك في صفة اليدين، قال: (من زعم أن يداه نعماه كيف يصنع بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] مُشدّدة)[2].

وفي إثبات جملة من صفات الله، يقول: (واللّه -تبارك وتعالى- سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان[3] لا يسهو، رقيب لا يغفل، يتكلم ويتحرك[4]، ويسمع ويبصر وينظر، ويقبض ويبسط، ويفرح، ويحب ويكره ويبغض ويرضى، ويسخط ويغضب، ويرحم ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع، وينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء وكما شاء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ((وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء))، ويوعيها ما أراد. وخلق آدم بيده على صورته، والسماوات والأرضون يوم القيامة في كفه وقبضته، ويضع قدمه في جهنم فتزوى، ويخرج قوم من النار بيده، وينظر أهل الجنة إلى وجهه يزورونه فيكرمهم، ويتجلى لهم فيعطيهم، ويُعرض عليه العباد يوم الفصل والدين فيتولى حسابهم بنفسه لا يولي ذلك غيره...)[5].

وفي إثبات العلو والاستواء والعلم والقدرة، قيل له: (الله فوق السماء السابعة على عرشه، بائن من خلقه، وعلمه وقدرته بكل مكان؟ قال: نعم) وفي رواية: وعلمه في كل مكان ؟. قال: نعم، على العرش وعلمه لا يخلو منه مكان)[6].

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ٣٠٥-٣٠٦) تحقيق: د. دغش العجمي.

(٢) إبطال التأويلات (ص: ١٦٩).

(٣) الصواب: أن يقول الحي، وأما يقظان فلا يجوز وصفه -سبحانه- بهذه الصفة أو تسميته بهذا الاسم، لأن أسماء الله وصفاته توقيفية.

(٤) لفظ الحركة من الألفاظ المجملة، لم يرد في الكتاب والسنة، والأولى: الوقوف على ما ورد. ينظر للاستزادة: مجموع الفتاوى (٥/٥٦٥-٥٦٨) الاستقامة (١/ ٧٠).

(٥) طبقات الحنابلة (١/ ٢٩).

(٦) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ١٥٩) [١١٥] واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/

◇◇

المطلب الثاني: أقواله في توحيد العبادة وما ينافيه.

لا يسع في هذا المطلب استعراض جميع المسائل المتعلقة بتحقيق التوحيد، ولذا أكتفي بما يتيسر لي منها، وأبدأ وأقول: إن الإمام أحمد يعتقد كالأئمة المتقدمين بأن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، ومما يؤكد ذلك قوله في مسألة: التوكل على الله، حيث جاء أنه سُئل عن التوكل، فقال: قطع الاستشراف بالإياس من الخلق)[1]. وهذا لا يعني أنه يدعو إلى ترك العمل وعدم بذل السبب، بل ثبت عنه أنه يحث على التجارة وينهى عن ترك العمل، حيث يروي ابنه عبد الله فيقول: (سألت أبي عن قوم يقولون نَتَّكِل على الله، ولا نكتسب، قال أبي: يَنْبَغِي للنَّاس كلهم أن يتوكلوا على الله، ولكن يعودون على أنفسهم بِالْكَسْبِ، قَالَ الله-تبارك وتعالى-: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة:٩] فهذا قد علم أنهم يكتسبون ويعملون)[2].

وعن محركات القلوب (الخوف، والرجاء، والحب) قال: (ينبغي أن يكون رجاؤه وخوفه واحداً)[3].

وعن (الحب) قال أبو بكر المروذي(٢٧٥هـ) قيل: لأبي عبد اللَّه-أحمد-ما الحب في اللَّه؟ قال: هو أن لا تحبه لطمع في دنياه)[4].

وفي منعه لوسائل الشرك: كالتبرك الممنوع، قال علي بن عبد الله الطيالسي: مسحت يدي على أحمد بن حنبل، ثم مسحت يدي على بدني وهو ينظر، فغضب غضبًا شديدًا، وجعل ينفض نفسه، ويقول: عمن أخذتم هذا؟! وأنكره إنكارًا شديدًا)[5].

وعن مس جدار قبر النبي ﷺ وتقبيله جاء في المغني لابن قدامة (٦٢٠هـ)، أنه سئل الإمام أحمد عن التمسح بحائط قبر النبي ﷺ وتقبيله، فقال: (ما أعرف هذا. قال الأثرم(٢٧٣هـ): رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي ﷺ يقومون من ناحية فيسلمون)[6].

ويجب التنبيه أنه جاء في كتاب العلل أنه سئل الإمام أحمد (عن الرجل يمس مِنْبَر النَّبيَّ ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذَلِك أَو نَحْو هَذَا يُرِيد بذلك التَّقَرُّب إلى الله-جلّ وعز- فقال: لا بأس بذلك)[7].

=٤٤٥) [٦٧٤] وأورده الذهبي في العرش (٣١٦/٢) [٢٢١]. وينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٤٢١)

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٤١٦).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٤٨).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ(١٩٧٢) (١٧٨/٢).

(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٥٧).

(٥) طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٨).

(٦) المغني لابن قدامة (٧٩٥/١) ط: بيت الأفكار الدولية. الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٤٩٦)

(٧) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٩٢).

فهـذه الرواية شاذة ومعارضة برواية الأثرم (٢٧٣هـ) المعتمدة عند الحنابلة[١]، وهي التي اعتمدهـا القاضـي أبو يعلى(٤٥٨هـ)، حيـث قال: (إنما طريقة القربة تقـف على التوقيف؛ ولهذا قـال عمر-رضـي الله عنه-في الحجر: ((إني أعلـم أنك حجر، لا تضر ولا تنفـع، ولولا أني رأيت النبيﷺ يقبلك ما قبلتك))[٢] وليس في هذا توقيف)[٣]. بل نقل ابن تيمية(٧٢٨هـ) الاتفاق على منع التقبيل حيث قال: (واتفقوا على أنه لا يقبله ولا يتمسح به فإنه من الشرك)[٤].

وبهذا يتضح عدم صحة رواية تقبيل القبر.

وسئل الإمام أحمد عن مس مقام إبراهيم عليه السلام فقال: (لا يمسه)[٥].

المبحث الثاني: أقوال الإمام أحمد في بقية أركان الإيمان.

قال-موضحـاً اعتقـاده بالأنبيـاء والرسـل-: (والأنبياء حـق، وعيسى بن مريـم رسول الله وكلمته)[٦]. وقال أيضا: (والتصديق بما جاءت به الرسل)[٧].

وقـال في اليوم الآخر: (الصراط حق، والميزان حـق، والأنبياء حق، ... والإيمان بالحوض، والشفاعـة، والإيمان بمنكر ونكير، وعذاب القبر، والإيمان بملك الموت يقبض الأرواح، ثم ترد في الأجسـاد في القبـور، فيسألون عن الإيمان والتوحيـد، والإيمان بالنفخ في الصـور، والصور قرن ينفـخ فيه إسرافيل...)[٨]. وفي اعتقاده بالقدر، قـال: (ونؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره وحلوه ومره)[٩].

وقـال: (ومـن السنة اللازمة التي من تـرك منها خصلة-لم يقبلها ويؤمـن بها-لم يكن من أهلهـا الإيمان بالقـدر خيره وشره، والتصديـق بالأحاديث فيه، والإيمان بهـا، لا يقال: (لم)، ولا (كيف)، إنما هو التصديق والإيمان بها)[١٠].

ومـن عباراتـه الدقيقـة ذات المعانـي الشمولية فـي القدر، قولـه: (القدر، قـدرة الله على

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (٧٩٥/١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى(٢١٥/١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢٤٤/٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٦٤٧/١) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٤٩٦) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/ ٥١٧) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٢/ ٤٤٢) الفوائد المنتخبات في شرح أخصر المختصرات (١/ ٦١٤) خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام (ص: ٢٣٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود (١٥٩٧).

(٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى (٢١٥/١).

(٤) الفروع لابن مفلح (٦٦/٦) وينظر: كشاف القناع عن متن الإقناع(٥١٧/٢)

(٥) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٢٥٨).

(٦) المصدر السابق (١/ ٣٤٤).

(٧) المصدر السابق (١/ ٣٤٢).

(٨) المصدر السابق (١/ ٣٤٤).

(٩) المصدر السابق (١/ ٣٤٣).

(١٠) أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص: ١٧-١٨).

العبـاد)[1]. وعن أفعـال العباد، سأله حنبل، فقال لـه: أفاعيل العباد مخلوقة؟ قـال: نعم، مُقدّرة عليهـم بالشقـاء والسعادة. قلت لـه: الشقاء والسعـادة مكتوبان على العبد؟ قـال: نعم، سابق في علـم الله، وهما في اللوح المحفوظ قبـل أن يخلقه، والشقاء والسعادة من الله-عز وجل-قال عبد الله-أي ابن مسعود-: «الشقي من شقي في بطن أمه»، وقال في موضع آخر: «الشقي من شقي في بطـن أمه، والسعيد من سعد بغيره[2]»[3]، قال: وكتب الله-عـز وجل-على آدم أنه يُصيب الخطية قبل أن يخلقه. قلت: فأمر الله-عز وجل-العباد بالطاعة؟ قال: نعم، وكتب عليهم المعصية لإثبات الحُجّة عليهم، ويعذِّب الله العباد وهو غير ظالم لهم. وقال: قال: ليس شيء أشدّ على القدرية من قول الله-عز وجل-: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١] وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ و[القمـر: ٤٩] وفي القرآن في غير موضع: إثبات القـدر لمن تفهَّمه وتدبَّره)[4]. وقد تضمن هذا الكلام تقرير مراتب القدر: (العلم، والكتابة، والخلق، والمشيئة).

المبحث الثالث: أقوال الإمام أحمد في مسائل الإيمان

وفـي تعريف الإيمان ذكر عبـد الملك بن عبد الحميد الميموني(٢٧٤هـ)، أنه سأل أبا عبد الله: (الإيمـان قـول، وعمل، ونية[5]؟ فقال: كيف يكون بلا نية؟! نعـم، قول، وعمل، ونية، لا بد من النية، قال: النية متقدمة)[6]. وقال في الزيادة والنقصان: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)[7].

وقال في رسالة الحسن الربعي: (الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)[8].

المبحث الرابع: أقوال الإمام أحمد في الصحابة والإمامة

المطلب الأول: أقوال الإمام أحمد في الصحابة

قال-رحمـه الله-موضحاً عقيدته في الصحابة: (وخيـر هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، نقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا في ذلك، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة: علي بن أبي طالب، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وطلحة كلهم للخلافة، وكلهم إمام، ونذهب في ذلك إلى حديـث ابن عمر: (كنـا نعد-ورسول الله حـي وأصحابه متوافرون-أبو بكر، ثـم عمر، ثم عثمان،

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٧٢) (٢/١٥٥) [١٨٦٨]. وأخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٤/ ٢٦٢) [١٨٧٩].

(٢) المحفوظ الوارد: (والسعيد من وعظ بغيره).

(٣) أخرجه مسلم كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٢٦٤٥)

(٤) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٣٦) (٨٨٥).

(٥) قوله: (نية) يعني الإخلاص في القول والعمل. ينظر: شرح الطحاوية. صالح آل الشيخ (٢/٤٥).

(٦) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٧٩) (١٠٠٢).

(٧) مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (١٩٠٠) (٢/١٦٢).

(٨) طبقات الحنابلة (١/١٣٠).

ثـم نسكت)، ثم من بعد أصحاب الشورى: أهل بـدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولاً فأولاً.

ثـم أفضل النـاس بعد هؤلاء أصحاب رسـول الله ﷺ القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنــة، أو شهـراً، أو يوماً، أو ساعة ورآه، فهو من أصحابـه، له الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه نظر، فأدناهم صحبة أفضل من القرن الذي لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه أفضل-لصحبتهم-من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير)[١].

المطلب الثاني: أقوال الإمام أحمد في الإمامة

قال-رحمـه الله-فــي مسألة الإمامــة والسلطان: «رأيــت السنة معلقــة بعثمان-رحمه الله- ورأيت الفتنة معلقة بالسلطان»[٢].

وعــن أبي بكر المروذي، قال: (سمعت أبا عبد الله، يأمر بكف الدماء، وينكر الخروج إنكاراً شديدًا)[٣].

وقال-رحمه الله-: (والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر)[٤].

وقــال أيضًــا: (ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من النـاس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق)[٥].

ولــه كلام كثيــر في التحذير من الخروج على الإمام، لا مجــال لنقله هنا، ولعل ما نقلت فيه الكفاية[٦].

وبهــذا ينتهي البحث، والحمد لله على الإتمام، والصــلاة والسلام على محمد سيد الأنام، وأهله الكرام، وأصحابه العظام.

كان الفراغ من كتابته في مساء الجمعة ١٤٤١/١/١٤هـ المدينة النبوية.

---

(١) أصول السنة(ص:٤٢).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (١٢) (١/ ٨٢).

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٨٧) (١/ ١٣١).

(٤) أصول السنة(ص:٤٢) وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٠).

(٥) أصول السنة(ص:٤٢) وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨١).

(٦) ينظر على سبيل المثال: ما جاء في رسالة الحسن الربعي التي نقلها ابن أبي يعلى في الطبقات (١٣١/١) ورسالة محمد بن حميد الأندراب في طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٩) ومناقب الإمام أحمد (ص: ٢٢٢).

◇◇

الخاتمة ونتائج البحث

أحمد اللّه الذي أنعم بنعمته وعونه عليّ إتمام هذا البحث، وأضع خلاصة نتائج هذا البحث عبر النقاط الآتية:

١-الإمـام أبـو حنيفة لا يصح ما نسب له مـن الكتب سوى الفقه الأكبر، فهـو مشهور نسبته لـه، مع عدم القطع بصحة كل ما فيه، ولا بأس مـن الاستئناس برواية أبي مطيع البلخي إذا كانت موافقة لما نقله عنه أصحابه الأثبات.

٢- يتفـق الأئمة الأربعة في مصادر التلقـي والاستدلال في العقيدة والدين، وهذا هو السبب في اتفاق معتقدهم.

٣-مذاهب الأئمة الأربعة مذاهب متكاملة على عقيدة واحدة لم تفصل بين العقيدة والفقه.

٤-هناك من ينتسب إلى الأئمة الأربعة في الفقه ويخالفهم في الأصول. وكثير من المتأخرين يظن أنهم غير مخالفين لهم.

٥-هنـاك مسالك للمتكلمين فيما ينسبونه من أقوال مخالفة إلى الأئمة الأربعة، وهي أربعة: المسلـك الأول: أن ينسـب إلـى الإمـام ما لم يقلـه. المسلك الثانـي: الاعتماد علـى رسائل وكتب موضوعة على الأئمة. المسلك الثالث: أن يزيد على قول الإمام أو يتأوله بما يغير المعنى والمراد. المسلك الرابع: الاعتماد على روايات شاذة، مثل نسبة نفي نزول اللّه إلى مالك.

٦-وافق أبو حنيفة السلف في جميع أبواب العقيدة إلا في مسألة الإيمان.

٧- النتيجـة في مسألـة الإرجاء عند أبي حنيفة: أن: المشهور عنـد المتقدمين والمتأخرين أنه يقول بالإرجاء وهو منقول بالأسانيد الصحيحة، وتبقى مسألة رجوعه عن الإرجاء محتملة لكن غير مقطوع بها.

٨- الإمام مالك كان موافقا للسلف والأئمة الثلاثة في جميع أبواب العقيدة.

٩- لا يصح ما نسب للإمام مالك أنه نفى صفة النزول.

١٠-الإمام الشافعي كان موافقا للسلف والأئمة الثلاثة في جميع أبواب العقيدة، ولا صح أنه يرى جواز الخروج على الإمام الجائر لما ثبت من كلامه وإجماع أصحابه.

١١-الإمام أحمد موافق للسلف في جميع أبواب العقيدة.

١٢-لا يصـح ما نسـب للإمام أحمد أنه يرى جواز التبرك بقبـر النبي صلى اللّه عليه وسلم وتقبيله أو التمسح بجداره.

١٣-تميـز الإمـام أحمد أنه كثيرًا مـا يثبت الصفة للّه على وجه مفحـم للمخالف الذي نفى الصفة.

التوصيات: أوصي بالآتي:

١- أن يرجع الباحثون إلى الأقوال الصحيحة للأئمة الأربعة.

٢- بذل الجهد في بحث أقوال الأئمة الأربعة.

٣- تعريف الناس بعقائد الأئمة الأربعة الصحيحة وإظهارها مع بيان خطورة الانتساب إليهم في الفقه دون الأصول.

هذا وأسأل الله أن يجعله عملا صالحا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وصلى الله وسلم على نبيه وأصحابه أجمعين.

مراجع متخصصة في الموضوع

في الختام أذكر الكتب والأبحاث التي سبقت هذا الكتاب في التأليف عن الأئمة الأربعة من باب إثبات السبق لهم، والفائدة للقاري، وهي على النحو الآتي:

١-كتاب منازل الأئمة الأربعة، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم السَّلَمَاسي(٥٥٠هـ) بتحقيق: د. محمود بن عبد الرحمن قدح، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٢هـ.

٢-الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ) طبعة مكتبة القدسي، القاهرة، ط: ١٣٥٠هـ.

٣-فضائل الأئمة الأربعة وما امتاز به كل إمام من الفضيلة، ويليه: فصل في اشتراط حفظ القرآن للمجتهد، وفصل آخر: في مدارك الكراهة، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: فواز محمد العوضي، (طبع في الكويت)، ط الأولى: ١٤٣٣/١٠/١١هـ.

٤-اعتقاد الأئمة الأربعة، د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الاستقامة، مصر، ط الأولى:١٤٣٦هـ-٢٠١٤م.

٥-أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة، أ.د. ناصر بن عبد الله القفاري، مكتبة الرشد، ط الأولى:١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٦-براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، د. عبد العزيز بن أحمد الحميدي، دار ابن عفان، ط الأولى:١٤٢٠هـ.

٧-براءة الإمام أحمد من التفويض وكشف دعوى الحنابلة الجدد، علاء إبراهيم عبد الرحيم، مركز السلف للبحوث والدراسات.

٧-أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، د. محمد بن عبد الرحمن الخميّس، دار الصميعي، ط الثانية: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨-منهج الإمام مالك-رحمه الله-في إثبات العقيدة، د. سعود بن عبد العزيز الدعجان، دار

الآثار، مصر، ط الأولى:١٤٢٧هـ.

٩-منهــج الإمام الشافعــي في العقيدة، د. محمد بــن عبد الوهاب العقيــل، أضواء السلف، الرياض، ط الثانية:١٤٢٥هـ.

١٠-اعتقاد الإمام الشافعي من نصوص كلامه وإيضاح أصحابه، د. عبد الله بن عبد العزيز العنقري، دار التوحيد، الرياض، ط الأولى:١٤٣٨هـ.

١١-كتــاب التوحيــد في ضوء عقيدة الإمــام الشافعي، سفيان عبد العزيــز قاضي، دار منار التوحيد، المدينة المنورة، ط الأولى:١٤٤٠هـ.

١٢-الرسائل والمسائل المنسوبة للإمام الشافعي (جمعا ودراسة) مهنا سالم سعيد مرعي، تكوين، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط الأولى:١٤٣٨هـ.

١٣-المسائــل والرسائــل المروية عــن الإمام أحمد بــن حنبل في العقيــدة، د. عبد الله بن سلمان الأحمدي، دار طيبة، الرياض، ط الثانية:١٤١٦هـ.

١٤-مسائــل الإمــام أحمد بن حنبــل العقديــة برواية حرب بــن إسماعيــل الكرماني-جمع ودراسة-فاطمة بنت عبد الله بن مرشد المنصور، رسالة علمية(ماجستير) جامعة القصيم.

١٥-تقريــرات الإمــام أحمد بــن حنبل في مسائــل الإمامة العظمى-جمعــا ودراسة-محمد إبراهيــم عبد القــادر محمد محمود، (رسالــة ماجستير) الجامعة الإسلاميــة بالمدينة المنورة، ٢١-٨-١٤٣٨هـ.

١٦-موقــف الإمــام أحمــد بــن حنبــل مــن الزنادقــة والجهمية، عيســى يوجــار مصطفى، (ماجستير) جامعة أم القرى، سنة(١٤٠٦هـ).

المخطوطات

-(جــزء فيه اعتقاد الإمــام الشافعي) [نسخة مصورة مكتبة المسجــد النبوي برقم (٦٧-٨٠)].

-(جــزء فيه أجوبة في أصول الدين) للإمام أبــي العباس أحمد بن عمر بن سريج، [نسخة خطية بمكتبة الجامعة الإسلامية، رقم (٢٢٦٠٧٧)].

-نسخــة مخطوط مصورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينــة المنورة، بعنوان: وصية أبي حنيفة لابنه حماد مصورة محفوظة في المجموع (٣/٩٥٣٣).

- نسخــة مخطوط مصورة بمكتبة الجامعــة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعنوان: وصية أبي حنيفة لتلميذه يوسف بن خالد السَّمتي البصري مصورة محفوظة في المجموع (٣/٩٥٣٣).

- المشيخــة البغدادية (في الحديث) لأبي طاهــر السِلَفي (أبو طاهر أحمد بن محمد) دير

الاسكويل-أسبانيا- رقم(٥١٣).

-(نسخة خطية) بعنوان: (الأمم لإيقاظ الهمم) برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشافعي (١١٠١هـ) رقم (١٥٨٩) مكتبة جامعة الرياض -الملك سعود-.

فهرس المصادر والمراجع العامة

-الأئمة الأربعة، مصطفى الشكعة، دار الكتاب المصرية، القاهرة، دار الكتب العلمية اللبنانية، بيروت، ط الثالثة: ١٤١١هـ-١٩٩١م.

-اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى(١٢٠٥هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

-الآثار الواردة عن السلف في الإمام أبي حنيفة-دراسة عقدية نقدية-د. محمد بن عبد العزيز الشايع، بحث بمجلة جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، رقم النشر(٣٨٠٣٠٦٠١١٣).

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، القاضي أبو عبد الله حسين الصيمري، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ طبع.

- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط الأول: ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- (أحكام القرآن) محمد بن إدريس الشافعي(٢٠٤هـ) آفاق المعرفة، ط الأولى: ١٤٤١ه-٢٠٢٠م.

-أحكام القرآن للشافعي-جمع البيهقي أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط الثانية: ١٤١٤ هـ -١٩٩٤م.

-أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصَّيْمَري الحنفي (٤٣٦هـ) عالم الكتب-بيروت، ط الثانية:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- الأشاعرة في ميزان أهل السنة، فيصل بن قزاز الجاسم، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، دولة الكويت، ط الأولى:١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

-أصول الدين، الإمام أبو اليسر البزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

-أصول العقيدة، أ. د. محمود عبد الرازق الرضواني، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ط الأولى: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

-الأطوار العقدية في المذهب الأشعري، أ. د. عبد الله بن دجين السهلي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط الأولى:١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.



- اعتقـاد الإمام الشافعي، علي بن أحمد، أبو الحسن، الهكاري (٤٦٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، سنة١٤١٩هـ.

-الأم، محمد بن إدريس الشافعي(٢٠٤هـ) تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، بدون تاريخ للطبع.

- الإنصـاف فـي معرفـة الراجح مـن الخلاف، عـلاء الدين أبـو الحسن علي بـن سليمان المـرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٨٨٥هـ) تحقيق: رائد بـن صبري، بيت الأفكار الدولية، ط:٢٠٠٤م.

-البحـر المحيـط فـي أصول الفقـه، أبو عبد الله بـدر الدين محمد بن عبـد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط الأولى، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

-بدائـع الصنائـع في ترتيب الشرائع، عـلاء الدين، أبو بكر بن مسعود بـن أحمد الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط الثانية: ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

-بيـان تلبيس الجهمية في تأسيـس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبـو العباس أحمد بن عبد الحليـم بـن عبد السلام بـن تيمية الحراني الحنبلـي الدمشقي (٧٢٨هـ)، تحقيـق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط الأولى: ١٤٢٦هـ.

-تاريـخ الإسلام وَوَفيـات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بـن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عـوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ٢٠٠٣م.

-تاريخ بغداد (مدينة السلام)، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط الأولى:١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، د. محمد علي أبو ريان، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، ط الثانية: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

-التاريـخ المعتبر في أنباء مـن غبر، مجير الدين العليمي عبـد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمـن المقدسي الحنبلي (٩٢٨ هـ) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين إشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١١م.

-تبيض الصحيفـة بمناقب أبي حنيفـة، السيوطي(٩١١هـ) تحقيـق: محمود محمد محمد حسن نصار، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الأولى: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

-تبييـن كـذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعـري، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة.

-ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ) تحقيق: ابن تاويت الطنجي، عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب ط: ١٩٨٣م، مطبعة فضالة -المحمدية، المغرب.

-تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: هشام بن محمد حيجر الحسني، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط الأولى:١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

-التسعينية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨ هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط الأولى:١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

-التفهيمات الإلهية، الشاه ولي الله المحدث الدهلوي(١١٤٦هـ) مطبوعات المجلس العلمي (١٣٥٥هـ-١٩٣٩م).

- التقريرات الكلامية لشراح المقدمة العقدية لرسالة ابن أبي زيد القيرواني-دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة-، عمّار بن سعيد بن طوق المرّي، مكتبة أهل الأثر، ط الأولى: ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

-التلازم بين العقيدة والشريعة، د. ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط الأولى:١٤١٢هـ.

-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب، ط: ١٣٨٧ هـ.

-التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، أيضا للعلّامة عبد الرّحمن بن يحيى المُعَلّمِيّ اليَماني (١٣٨٦هـ) تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد ضمن آثار الشيخ المعلمي، ط الأولى: ١٤٣٤هـ.

-التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (٣١١هـ) تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد-السعودية-الرياض، ط السادسة: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

-توضيح العقيدة الإسلامية، د. أحمد بين عبد العزيز القصير، مدار الوطن، ط الثانية: ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى: ٢٠٠١م.



-جامـع بيـان العلم وفضله، أبو عمـر يوسف بن عبد الله بن محمد بـن عبد البر بن عاصم النمـري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيـق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابـن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط الأولى: ١٤١٤ هـ -١٩٩٤م.

-الجواهـر المضيـة في طبقات الحنفيـة، عبد القادر بن محمد بن نصـر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥هـ) مير محمد كتب خانه-كراتشي، بدون تاريخ.

-الحجـة فـي بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشـي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقـب بقوام السنة (٥٣٥هـ) تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية -السعودية / الرياض، ط الثانية: ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

-خلاصـة المعتمد وبداية المختص بفن المعتقد، أ.د لطف الله خوجه، ط الأولى:١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

-الـرد على الجهميـة، أبو سعيد عثمان بن سعيـد بن خالد بن سعيد الدارمـي السجستاني (٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة الثانية: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

-الرفـع والتكميل في الجـرح والتعديل، محمد عبد الحي بن محمد عبـد الحليم الأنصاري اللكنـوي الهنـدي، أبـو الحسنـات (١٣٠٤هـ) تحقيق: عبـد الفتاح أبـو غدة، مكتـب المطبوعات الإسلامية -حلب، ط الثالثة، ١٤٠٧هـ.

-الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاويـة، د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، دار الصميعي، ط الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

-رد المحتـار على الدر المختار، ابن عابديـن، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، ط الثانية: ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

- الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس (٢٠٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر المكتبة العلمية، بيروت، بدوت تاريخ طبع.

-رسائـل فـي العقيدة، محمـد بن إبراهيـم الحمد، دار ابـن خزيمة، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-شـذرات الذهب فـي أخبار من ذهب، عبد الحـي بن أحمد بن محمد ابـن العماد العَكري الحنبلـي، أبو الفلاح (١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.

- الزهد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

-شـرح العقيـدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علـيّ بن محمد ابن أبي العز

الحنفـي، الأذرعـي الصالحي الدمشقي (٧٩٢هـ) ، تحقيق: شعيـب الأرناؤوط-عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

- شــرح العقائد النسفية، سعد الدين مسعود بن عمر النسفي(٧٩١هـ) ، تحقيق: علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى:١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

- الشامـل فـي أصـول الدين، إمام الحرمين أبـو المعالي عبد الملك بـن عبد الله الجويني الشافعي(٤٧٨هـ) عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلميـة، بيروت-لبنان، توزيع مكتبة: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ط الأولى:١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

-شــرح العقيدة الطحاوية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، تحقيق وعناية: عادل بن محمد رفاعي، مكتبة دار الحجاز، مصر، ط: ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

-شــرح العقيـدة الأصبهانية، تقي الديـن أبو العباس أحمد بن عبـد الحليم بن عبد السلام بـن عبد الله ابـن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: د. محمد بن عودة السعويّ، مكتبة دار المنهاج، الرياض. ط الأولى: ١٤٣٠هـ.

-الصفديـة، تقـي الدين أبـو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبـد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط الثانية: ١٤٠٦هـ.

- ضوابـط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د. سعود بن سعد العتيبي، مركز التأصيل، جدة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى:١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

-طبقــات المعتزلـة، أحمد بن يحيى بن المرتضــى، تحقيق: سوسنــه ديفلد-فلزر، مؤسسة الريان، لبنان، ط: ٢٠٠٩م.

-طبقــات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمــد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

-طبقــات الحنابلة، أبـو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، ط:١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

-طبقــات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمــرو، تقي الدين المعروف بابن الصــلاح (٦٤٣هـ) تحقيق: محيــي الدين علي نجيــب، دار البشائر الإسلامية-بيــروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م.

-طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية، ١٤١٣هـ.



-العبـر فـي خبر من غبـر شمس الدين أبو عبـد الله محمد بن أحمد بن عثمـان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

-العقيـدة الإسلامية وتاريخها، د. محمد أمان الجامي، دار ابن رجب، ط الأولى: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- العقيـدة الصحيحـة وما يضادها، الشيـخ عبد العزيز بن عبد الله بـن باز (ت ١٤٢٠هـ) وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات.

- العقيـدة الطحاوية، أبو جعفر أحمد بن محمـد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجـري المصـري المعروف بالطحـاوي (٣٢١هـ) شـرح وتعليق: محمد ناصر الديـن الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الفـرق الكلاميـة، أ. د. ناصـر بن عبـد الكريم العقـل، دار الوطن، ط الأولـى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

-الفـرق بين الفـرق وبيان الفرقـة الناجية، عبد القاهـر بن طاهر بن محمـد بن عبد الله البغـدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصـور (٤٢٩هـ) تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط:١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

-فضائـل أبـي حنيفة وأخباره ومناقبـه، أبو القاسم عبد الله بن محمد بـن أحمد بن يحيى بن الحـارث السعدي المعروف بابن أبي العوام(٣٣٥هـ)، اعتناء الشيخ لطيف الرحمن القاسمي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط الأولى: ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

-الكامـل فـي التاريخ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحـد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثيـر (٦٣٠هـ) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

-كتـاب الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، مطابع الرشيد، ط: ١٤٠٩ هـ.

-كتاب الإيمان "ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته"، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (٢٢٤هـ) تحقيق: محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى: ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

-كتـاب العلـل ومعرفـة الرجال، أبو عبـد الله أحمد بـن محمد بن حنبل بن هـلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار القبس، المملكة العربية السعودية، ط الثانية:١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- كشـاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابـن القاضي محمد حامد بن محمّد

صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ) تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى -١٩٩٦م.

-كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.

-الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ) تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة، لأبي محمد الحارثي، الأستاذ عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث السُندموني البخاري(٣٤٠ه) تحقيق: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، مكتبة الإرشاد، تركيا، إسطنبول، ط الأولى: ١٤٤١ه-٢٠٢٠م.

-الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، للشمس السلفي الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، ط الثانية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

-مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط الأولى:١٤١٢هـ.

-المختصر في العقيدة، أ. د. خالد المشيقح، الرشد، الرياض، ط الثالثة: ١٤٣٤هـ.

- مختصر تسهيل العقيدة الإسلامية، أ. د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ.

-المدخل لدراسة العقيدة، د. إبراهيم بن محمد البريكان، دار السنة، دار ابن عفان، ط الخامسة:١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- مدخل لدراسة العقيدة، د. عثمان ضميرية، مكتبة السوادي، ط الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

-المدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية، د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي، دار ابن الجوزي، ط الأولى:١٤٣٩هـ.

-مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط الأولى: ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح [٢٠٣هـ-٢٦٦هـ] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ) تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية بالهند، ط الأولى: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

-مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق

بــن بشير بن شداد بن عمــرو الأزدي السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ) تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- مسائــل الإمــام أحمد بن حنبــل وإسحاق بن راهويــه، إسحاق بن منصور بــن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٢م.

-مسائــل الإمــام أحمد بن حنبل رواية إسحــاق بن إبراهيم بن هانــئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط الأولى:١٤٠٠هـ.

-مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي القاسم البغوي، أبو القاسم البغوي المعروف بابن بنت منيع، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى: ١٤١٣- ١٩٩٣م.

-مسنــد الإمــام أبي حنيفة النعمــان بن ثابت الكوفــي، للإمام الحافظ أبــي بكر محمد بن إبراهيــم بــن علي بــن عاصم بــن زاذان المقرئ(٣١٨ه) حققــه المحدث الشيــخ لطيف الرحمن البهرانجي القاسمي، دار السِّمان، تركيا، إسطنبول، ط الأولى: ١٤٤١ه-٢٠٢٠م.

-مسنــد الإمام أبي حنيفــة النعمان، للإمام الحافظ أبي نعيم أحمــد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني(٤٣٠ه) تحقيق: خالد عواد العواد، دار ابن كثير، بيروت، ط الأولى: ١٤٤٢ه-٢٠٢١م.

-المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابــن مفلــح، أبو إسحــاق، برهان الدين (٨٨٤هـ) تحقيــق: د. عبد الرحمن بــن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد-الرياض، السعودية، ط الأولى: ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

-مجمــوع فيه ثلاث رسائل (١-الصــراط المستقيم في إثبات الحــرف القديم للإمام ابن قدامــة المقدسي ٢-إثبــات اليد لله سبحانه للإمــام الحافظ الذهبي ٣-اعتقــاد الامام أبي عبد الله محمــد بــن إدريس الشافعي جمع الإمام أبي الحسن الهــكاري) تحقيق: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، ط الأولى:١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

-المبســوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

-مسنــد الإمــام أحمد بــن حنبل، أبو عبــد الله أحمد بن محمد بن حنبل بــن هلال بن أسد الشيبانــي (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط-عــادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ط الأولى: ١٤٢١ هـ -٢٠٠١م.

-مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (٤٠٦هـ) تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية: ١٩٨٥م.

- معجــم السفــر، صــدر الدين، أبو طاهــر السِّلَفي أحمد بن محمد بــن أحمد بن محمد بن

إبراهيم سِلَفَه الأصبهانـي (المتوفى: ٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية -مكة المكرمة.

-مجمـوع فتـاوى العلامـة عبد العزيز بـن باز رحمه الله، عبـد العزيز بن عبـد الله بن باز (١٤٢٠هـ) أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، دار القاسم، ط الأولى:١٤٢٠هـ.

- مجمـوع كتب ورسائل ووصايا الإمام أبي حنيفة، إعداد وتحقيق: أكرم محمد إسماعيل أبو عواد، مكتبة الغانم، الأردن، ط الأولى: ١٤٤٣ه-٢٠٢٢م.

-المخالفـات العقدية في شروح مقدمة ابن أبي زيـد القيرواني (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية) مالك عبد الله جوف(١٤٣٦هـ).

- المدارسـ الأشعرية دراسة مقارنة، د. محمد بـن محمد الشهري، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى:١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

- المسائـل العقدية من كتـاب الروايتين والوجهيـن" للقاضي أبي يعلـى الحنبلي(٤٥٨هـ) (مسائـل مـن أصـول الديانات) تحقيـق: أ. د. سعود بن عبـد العزيز الخلف، أضـواء السلف، ط الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

-المسائـل الفقهية من كتاب الروايتيـن والوجهين للقاضي أبي يعلى(٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

-المسائـل العقدية التـي خالف فيها بعض فقهاء المالكية أئمـة المذهب المتقدمين، مريم بنت عبد الله سعيد باقازي، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى:١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

-المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الشافعية أئمة المذهب، عزيزة بنت مبارك الكلباني، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى: ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

-المسائل العقدية التي خالف فيها بعض فقهاء الحنابلة أئمة المذهب، د. حمود بن إبراهيم بن حمود السلامة، دار الهدي النبوي، دار الفضيلة، ط الأولى: ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

-المسامـرة بشـرح المسايـرة، كمال الديـن محمد بن محمـد، المعروف بابـن الشـريف، القدسي، الشافعي(٩٠٦هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر. بدون تاريخ طبع.

-المطالـب المفيدة في مسائل العقيـدة، د. طارق بن سعيد بن عبد الله القحطاني، الناشر المتميز، الرياض، دار النصيحة، المدينة المنورة، ط الأولى:١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

- معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله حرب بن إسماعيل الكرماني، تحقيق أ.د. سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط الأولى:١٤٣٥هـ.

-معجـم الدخيل فـي اللغة العربيـة الحديثة ولهجاتهـا، د. الدكتور: ف. عبـد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط الأولى:١٤٣٢هـ-٢٠١١م.



- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٩٣٥هـ) بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، (٦٢٠هـ) مكتبة القاهرة، بدون طبعة.

- المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، (٦٢٠هـ) تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، بيروت، الرياض، ط: ٢٠٠٤م.

-مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين، د. محمد قاسم عبده الحارثي، رسالة دكتوراه من جامعة الدراسات الإسلامية في باكستان.

- مقدمة في عقيدة السلف، د. عيسى بن عبد الله السعدي، دار الأوراق الثقافية، ط: ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

- مناقب الإمام أبي حنيفة، أبو الفضل بكر بن محمد الزَّرَنجري(٥١٢هـ)، رواية: برهان الدين أبي الحسن علي بن محمد البلخي(٥٤٨هـ) تحقيق: محمد وائل الحنبلي، دار السمان، تركيا، إسطنبول، ط الأولى:١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

-مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عثمان الذهبي(٧٤٨هـ) تحقيق: محمد زاهد الكوثري، أبو الفاء الأفغاني، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط الخامسة: ١٤٤٠هـ.

-مناقب الإمام الشافعي، فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين(٦٠٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط الأولى: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

¬-مناقب الإمام أحمد، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط الثانية:١٤٠٩هـ.

-مناهج المحدثين في نقد الروايات التأريخية، الدكتور إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، دار القلم، دبي، ط: ٢٠١٤م.

¬ -المنتظم في تاريخ الأمم والملوك جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى:١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

-مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية في العصر الحديث، د. أحمد قوشتي، مركز التأصيل، ط الأولى:١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

-المنهج الأحمد في درء المثالب التي تنمى لمذهب الإمام أحمد، عبد الله بن صوفان



القدومـي الحنبلي(١٣٣١هـ) تحقيق: علي آل جـروان، دار الرياحين، بيروت، ط الأولى:١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

-موسوعـة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، دار التوحيد، ط الأولى:١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

-موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد-الرياض، ط الأولى: ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

- نشـر الصحيفـة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة، أَبو عَبد الرَّحمَـن مُقْبلُ بنُ هَادِي الوادعِيٌّ (١٤٢٢هـ)، دار الحرمين، القاهرة، مصر، ط الأولى:١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

-النقد التيمي للمنطق، دراسة وتقريب، أ.د. سعود بن عبد العزيز العريفي، تكوين، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط الأولى: ١٤٤٠-٢٠١٩م.

- الوافـي بالوفيـات، صلاح الدين خليـل بن أيبك بن عبد الله الصفـدي (٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبع سنة:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

-وفيـات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبـو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بـن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (٦٨١هـ) تحقيـق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الأولى: ١٩٩٤م.





ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

International Imam El Boukhary Academy
The Central Office for Islamic Academic Quest Journal

The Islamic Academic Quest Journal
Specialized Academic Islamic Journal concerned in the Islamic quests and studies
Licensed by decree of the Ministry of Information 2004/364

Nineteenth Year **1444H / 2023** **Issue No.: 47 / 1**

Temporarlly Issued Every 3 Months

PROFESSORIATE CONSULTATIVE MEMBERS



The Islamic Academic Quest Journal
Publication Guidelines

In the course of providing an opportunity to scholars and searchers to benefit from academic quests and searches, the journal's management is delighted to publish the submitted researches provided that:

1. The research is specialized in a scholarly issue, or an Islamic calamity – a current case accident.
2. The research should be characterized by its academic elements, originality, and seriousness, with authentication of: sources, Hadiths, and verses of Quran.
3. The research should be new and not previously published; it also should not be an extract of a thesis.
4. Works should not exceed 48 pages nor fall behind 16.
5. Paper size should be of an A4, with font size = 16, and a font style of (Traditional Arabic).
6. The work marked by the previously mentioned characteristics should be sent on a CD-Rom to the journal's address.
7. The writer will enclose an English translated abstract of one to two pages.
8. An introduction of the author should be provided alongside his detailed personal address.
9. Works are evaluated by arbiters before publication. The author will be notified about the result of this evaluation.

Please note that:

- It is not necessary that the journal will adopt and publish every work it receives.
- Typescripts of rejected researches will not be returned to their authors.
- Views expressed in the journal represent those of the writers.



The Islamic Academic Quest journal

An Islamic Arbital Periodical

Issue No. 47 / 1 – The Nineteenth Year - 30 / 4 / 2023 G.







ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

An Islamic Academic Arbitral Journal concerned in the Islamic quests and studies

Bank transfers

*AlBaraka Bank-Lebanon-Tripoli

Account no 13903

*Westrn Union-Lebanon Tripoli

Correspondences
Lebanon-Tripoli-POB 208 Tripoli
Telefax: 009616471788
e-mail:
albahs_alalmi@hotmail.com

www.boukharysrc.com

معتمدة لدى قاعدة بيانات:





ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

The Islamic Academic Quest journal

An Islamic Arbital Periodical



The Central Office For
Islamic Academic Quest journal

Issue No. 47 / 1 – The Nineteenth Year - 30/4/2023 G.

1444 2023